علم الاجتماع

تأليف

مصطفى فهمي

الكتاب: علم الاجتماع

الكاتب: مصطفى فهمي

الطبعة: ٢٠٢٢

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة

جمهورية مصر العربية

هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥

فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

http://www. bookapa.com **E-mail:** info@bookapa.com

دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر

فهمي، مصطفى

علم الاجتماع / مصطفى فهمي

– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

١٤٣ ص، ١٨*٢١ سم.

الترقيم الدولي: ٨ – ٤٤٢ – ٩٩١ – ٩٧٧ – ٩٧٨

أ – العنوان رقم الإيداع: ٢٢٢٩٤٥ / ٢٠٢٢

علم الاجتماع

وكالة الصحافة العربية
«ناشرون»

مقدمة

قرر سقراط منذ القديم أن الإنسان أحوج إلى معرفته نفسه منه إلى معرفته ما حوله من مظاهر الوجود. وفي الحق إنه لم يزل قسط الناس بعد ضئيلاً في العلم بأسرار نفوس الأفراد والجماعات رغم تعاقب الدهور.

وإذا كان شيخ فلاسفة اليونان قد فطن في غابر الزمن إلى ما لدراسة نفسية الفرد والجماعة من قدر وخطر، فقد فطن لذلك شيخ من أجل شيوخ المسلمين وفلاسفتهم إلى ما قد يستنبط من القوانين العلمية عند النظر في أحوال العمران البشري وتجمع جماعته. ولعل فيما حام حوله العلامة ابن خلدون من تخطيط صورة لعلم الاجتماع يعد مفخرة من مفاخر العلم العربي. لكن إذا كانت محاولات ابن خلدون رغم عظيم شأنها. ورفيع مكانها، لم تهيئ للعقل مطامعه من إدراك أكثر الحقائق الاجتماعية فإن من أتى بعده من علماء الغرب أمثال منتسكيو وكمت وسبنسر ودور كايم وغيرهم ممن عنوا بالدراسات الاجتماعية، لم يحققوا كذلك كل ما يطمع فيه الفكر من الحلول الحاسمة للمعضلات الاجتماعية، حين تعتمد هذه الحلول على تطبيق القوانين العلمية الراسخة التي لا تتخلف.

ولعل عدم الوصول إلى ما يحقق مطمع الفكر يرجع إلى ما يتصل بعلم الاجتماع نفسه من غموض قد يتصل بما للفرد المميز من أثر في حياة الجماعة، وبما لعبقرية العبقريين من سلطان من مطرد النظم الاجتماعية الجارية.

على أنه لا يعيب علم الاجتماع دنومادته من الغموض والتعقيد وبعدها عن البساطة، كما أنه لا تعيبه الحاجة إلى تعاقب السنين وتطاول الزمن لحل مشكلاته.

فإذا لم توفق جهود المشتغلين بعلم الاجتماع لحل الكثير، فإن في حل القليل فوزاً في تخفيف العلل الاجتماعية التي يتوجع البشر منها، ويتألم مما يترتب على وجودها من المصائب. فكل محاولة في خدمة علم الاجتماع إذن هي محاولة مشكورة، وخاصة إذا كانت هذه المحاولة باللغة العربية. وذلك لما يلقاه كل مشتغل بعلم الاجتماع من وعورة الطريق عندما يريد تذليل المصطلحات، وإنزال المعاني الاجتماعية في عبارة عربية مستقيمة، تتهيأ من ألفة الألفاظ وجريانها على الألسن.

والكتابة في علم الاجتماع على نمط حديث لم تزل حديثة. ووصل ما يكتب بأسلوب هذا العصر بأساليب ما كتبه السلف الصالح لم يزل في الدور الأول من التنسيق. وفي هذا الكتاب جهود موفقة، ومحاولات مشكورة، في تيسير موضوع معقد بطبيعته، وفي توضيح ما لا يخلو من ظلام.

أرجو أن يكون في توالي جهود المؤلفين في علم الاجتماع وجدهم ما يحقق الأمل المرجو من تيسير علم عسير، له عند تيسيره للقارئين نفع غزير.

د.منصور فهمي

علم الاجتماع وخدماته للإنسانية

يقولون إن العالم الحقيقي هو من ينشد المعرفة لذاتها، بغض النظر عما قد يؤدي إليه بحثه من النتائج. ومهما يبدو المجهود العلمي في البداية غير عملي، فإنه لا يعدم من يتابعه للوصول إلى غرض عملي، وعليه فإن النظرية العلمية لابد أن توضع، عاجلاً أو آجلاً، في بوتقة التجربة العملية. ومن هذه الناحية لا يشذ علم الاجتماع عن القاعدة المذكورة.

وقد اضطر الذين كانوا يندفعون في طلب العلم، بلا تريث أو مبالاة بالنتائج الاجتماعية، أن يقفوا للتفكير والتبصر، بعد أن رأوا سوء عاقبة استغلال اكتشافاتهم استغلالاً قائماً على الأنانية والطمع، مما يعرض المدنية للهلاك وينذر الحضارة بالفناء.

إن الاكتشافات والمخترعات العلمية التي لم نسيطر على توجيهها بل تركنا العالم نهباً لآثارها ونتائجها، قد أدت إلى مشاكل اجتماعية جديدة، أو تعقيد المشاكل القديمة، كالبطالة، والجرائم والفقر، والأمراض، والتعصب الجنسي، والأمراض العقلية والحروب.

أمام هذه الحقيقة المعترف بها تردد العلماء ووقفوا يفكرون، ففي ديسمبر سنة ١٩٣٧ دعت "الجمعية الأمريكية لتقدم العلوم" الهيئات العلمية الانجليزية وغيرها "للقيام بدراسة تأثير العلم على المجتمع وللتعاون لا في سبيل تقدم العلم فحسب، وإنما في سبيل توطيد السلام والحرية الفكرية بين الأمم، حتى يتسنى للعلم أن يوالي تقدمه وانتشاره، ويضفي خيراته بسخاء على النوع البشري".

فالفرصة سانحة أمام الاجتماعي الحق كي يستخدم قوانينه في حل المشاكل الاجتماعية.

إن ميدان الخدمة الاجتماعية استدعى منذ عدة سنوات تلازم هاتين الناحيتين لعلم الاجتماع للعمل سوياً، وأعني بهما البحث الاجتماعي والعمل الاجتماعي، فليس من المعقول أن ندع المجتمع يتهدم رغبة في أن نهيئ لأحد الباحثين فرصة لدراسة عملية التهدم بهدوء وعدم اكتراث. وإلا فيكون مثلنا كمثل من يحاول درس عملية الغرق بإغراق نسه.

ولذلك فإن علماء الاجتماع يتتبعون بروح ملؤها العطف المتزايد مجهودات الاجتماعيين ي الميادين العملية واستخدام علم الاجتماع في حل المشاكل الاجتماعية والقضاء عليها.

وقد ترتب على ذلك أن الخدمة الاجتماعية ذات الوسائل العلمية قد حلت بسرعة محل الأساليب العتيقة العقيمة للإصلاح المؤقت التي كان يتبعها لعدة قرون هؤلاء المخلصون من المتدينين ومحبي الخير.

وقد انتشرت معاهد الخدمة الاجتماعية في أنحاء العالم لتدريب المشتغلين بالإصلاح الاجتماعي تدريباً علمياً، وقد بلغ مجموع هذه المعاهد الاجتماعية حوالي ١١٣ معهداً في ١٩ أمة مختلفة، منها ٢٥ في الولايات المتحدة الأمريكية و١٢ في انجلترا و٣٦ في ألمانيا ومعهد في كل من إيطاليا وبولندا واليابان.

وقد أضيف اسم مصر إلى هذه البلدان منذ عامين وذلك على أثر إنشائها مدرسة الخدمة الاجتماعية بالإسكندرية عام ١٩٣٦ ومدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة عام ١٩٣٧.

ولقد أثارت خطورة مشاكل مصر الاجتماعية اهتمام الطبقة المستنيرة من المصريين منذ عدة سنوات مضت، ومعالجة المشاكل بالأساليب التقليدية التي قامت على ترك الأفراد أحراراً في تصرفاتهم، يفعلون ما يريدون، أصبحت محل الانتقاد.

وهؤلاء الذين يتطلعون بروح الحد والاهتمام لحل المشاكل الاجتماعية في الشرق العربي، يسلمون بشدة الحاجة إلى الإلمام بقوانين علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي. وهم على استعداد تام للترحيب بكل ما يؤلف في هذه الموضوعات باللغة العربية.

ولقد أخذ الأستاذ مصطفى فهمي على عاتقه بكل إقدام مهمة تمحيص آراء المفكرين العصريين في أوروبا وأمريكا مع عرض منظم لموقف علم الاجتماع إبَّان تطوره.

ولا يمكن الادعاء بأن هناك نهاية لهذا الميدان المتشعب الأرجاء، فكلما تقدم العلم، استدعى ذلك ظهور وجهات نظر جديدة.

إن المؤلف جدير بشكر الأمم المتكلمة باللغة العربية، لأن مجهوده الموفق قد جعل في متناولهم ما يدرسه اليوم علم الاجتماع.

د.وندل كليلاند

مدير قسم الخدمة العامة

بالجامعة الأمريكية

علم الاجتماع في الثقافتين العربية والغربية

علم الاجتماع هو العلم الذي يتولى درس المجتمع أو بعبارة أخرى يتولى درس أعمال الناس وعلاقاتهم وظروف حياتهم وما تنتجه هذه الظروف من أثر في معيشتهم وفي الوسط الذي يعيشون فيه– ميدانه إذن حياة الإنسان وجهود في المعترك الذي يخوض غماره في سبيل البقاء. وقواعده تحدد علاقات الفرد مع قومه ومع الوسط الذي يحيط به وتبين الأدوار المختلفة التي تمر بالإنسان باعتباره عضواً في الهيئة الاجتماعية. هذا هو مدى علم الاجتماع وهو مدى واسع أثار اتساعه وتشعبه خلافاً بين العلماء والفلاسفة. فمن قائل أنه يجب وضع حد لهذا التوسع والتشعب وقصر علم الاجتماع على بحث وجوه محدودة للنشاط الإنساني[1] ومن قائل أن هذا الاتساع والتشعب طبيعي، فهو من خصائص علم يبحث المجتمع وينظم شئونه وعلاقات أفراده. وفي تحديد أغراض مثل هذا العلم إخراج له عن وظيفته.

أما الرأي الأول فيقول أنصاره بوجوب التفريق بين الأشكال التي تتخذها العلاقات الاجتماعية وبين موضوع هذه العلاقات أو تاريخها أو تطورها في بلد معين. فنظام توزيع العمل مثلاً يوجد علاقات اجتماعية، ولكن موضوع هذه العلاقات قد يكون في جملة نواح من نواحي الحياة الاجتماعية المختلفة كالناحية الاقتصادية أو السياسية أو التاريخية أو

---

(١) من هؤلاء الكتاب العالم الاجتماعي الألماني "سيمل Simmel".

غيرها. فالقائلون بتحديد علم الاجتماع يرون من الصواب بحث كل علاقة من العلاقات الاجتماعية على حدة بصرف النظر عن النواحي المختلفة التي قد يتصل بها. فهذه النواحي يجب أن تترك لعلوم خاصة تنفرد ببحثها كالاقتصاديات أو العلوم السياسية أو التاريخية أو الفنية أو غيرها. وهذه العلوم وإن كانت تعتبر علوماً اجتماعية إلا أنها تختلف عن علم الاجتماع بمعنى الكلمة. إذ أن الأخير يبحث عن العلاقات الاجتماعية من جانب الشكل الذي تتخذه ومما يبين وجهة النظر هذه ما أورده العالم الاجتماعي فركاندت Vierkandt إذ اعتبر أن علم الاجتماع إنما يقتصر على بحث الأشكال النهائية للروابط النفسية التي تجمع بين الناس في المجتمع. ويرى أن البحث في أوضاع معينة بالذات كالأسرة أو الحياة في بلد معين إنما يهم للتمثيل لأنواع العلاقات المختلفة، ولكن دراستها ليست الدراسة الحقة لعلم الاجتماع الذي يجب أن يبعد عن أي بحث تاريخي أو تحليلي لمجتمعات معينة، وأن يقتصر غرضه على درس الوسائل التي تتكيف بها العلاقات الاجتماعية المختلفة كالاحترام والمحبة والكراهة والخضوع.

أما القائلون بأن علم الاجتماع يجب أن يدرس على أوسع معانيه، فإنهم يستندون إلى أنه بغير ذلك لا يكون هناك علم للاجتماع بمعناه– ويردون حجة اتساع البحث فيه وتشعبه بتقسيم العلم إلى أقسام يتخصص كل باحث في قسم فيها فيخصص قسم للقانون وآخر للاقتصاد وثالث لبحث العقائد ورابع لبحث تاريخ الإنسان الطبيعي وهكذا. على أن تبقى بعد ذلك دائرة عامة تجمع هذه الأقسام كالكرة من الخيط تخرج منها

خيوط في اتجاهات مختلفة ثم هي ملتقى هذه الخيوط ومصدرها في الوقت ذاته. هذه الدائرة العامة هي ما تسمى علم الاجتماع بمعناه الحقيقي فهو الذي يبحث الحياة الاجتماعية بصفة عامة ويبين أحوالها الأساسية التي قد تغيب عن المتخصصين في دراسة قسم معين من علاقات المجتمع كالمتخصصين في القانون أو في دراسة العقائد أو غيرها.

بين هاتين الوجهتين، وجهة التعميم ووجهة التحديد، تدور أبحاث علماء علم الاجتماع. على أن بحث هذا العلم باعتباره علماً مستقلاً لم يبدأ إلا فيما بين سنة ١٨٣٠ و١٨٤٢ عندما أخذ أوجست كمت بنشر دروسه في الفلسفة الوضعية Cours de philosophie positive لا يعني ذلك أن علم الاجتماع خلق في ذلك الوقت، فبحث المجتمع وجد في كل عصر تقريباً ولكن أوجست كمت وضع له اسماً وحدد له برنامجاً ومكاناً بين العلوم، وقد كانت خطته في ذلك أن يجعل من علم الاجتماع امتداداً لعلم السياسة وموردًا من موارد التاريخ، وكان غرضه من ذلك أن يقيم نظم الكون على أساس علمي صحيح فأخذ يستخرج من التاريخ قواعد يقيس بها تطور المجتمع وبعبارة أخرى أراد أن يجعل فن الحكم علماً من العلوم، وكان يؤمل أن يأتي الزمن الذي يقام فيه التشريع على أساس دراسة علمية للطبيعة البشرية، تلك الدراسة التي تؤدي إليها علم الاجتماع.

فكما أدت العلوم الأولية كالطبيعة والكيميا إلى ضبط الإنسان لتصرفات الطبيعة الخارجية كذلك يؤدي علم الاجتماع إلى ضبط الإنسان

لتصرفاته. وقد كان يعتقد في أول الأمر أن علم الاجتماع هو نوع من العلوم الطبيعية ولذلك سماه في أول الأمر الطبيعة الاجتماعية Physique Sociale.

وكمت لم يكن في هذا بأول من درس علماء يبحث المجتمع ويصل به الإنسان إلى التسلط على غيره من البشر كما تسلط على الطبيعة الخارجية بل سبقه في ذلك مونتسكيو Montesqieu في كتابه روح القوانين Esprit des lois الذي أصدره لأول مرة سنة ١٧٤٧ إذ قال إنه يجب في تنظيم المجتمع التمييز بين الشكل الذي يأخذه المجتمع وبين القوى البشرية التي تحركه وانتهى إلى القول بأن دراسته لا تؤدي إلى علم القانون وحده بل تؤدي إلى علم البشرية فنراه يقول إنه يدرس البشر ويخرج من الدرس بأن قوانينه وعاداته المختلفة لا يمكن أن يكون المحرك الوحيد لها مجرد الهوى. وبعبارة أخرى لابد أن يكون للمجتمع قواعد هي قواعد علم البشرية الذي أشار إليه.

عالم آخر وهو دافيد هيوم جعل السياسة ضمن العلوم الطبيعة(١) وسان سيمون اعتبر المدنية ذاتها جزءاً من الطبيعة، ورأى أن التغييرات الاجتماعية ما هي إلا ناحية من نواحي التغييرات الطبيعية، ولهذا نادى بأن علم السياسة هو علم ثابت كعلم الطبيعة.

وليس علم السياسة هو العلم الوحيد الذي أراد بعض علماء

---

(١) دافيد هيوم "بحث في الفهم الإنساني".

Inquiry concerning Human understanding.

الاجتماع أن يجعلوا له قواعد ضابطة ويشبهوه بعلم الطبيعة بل وصل الأمر بهم إلى القول بأن التاريخ هو علم ثابت القواعد والأركان أيضاً إذ بدأوا يحللون وقائعه ويستخرجون منها مبادئ عامة ويربطون بعض الوقائع ببعض ثم يوسعون دراستهم حتى تشمل كل الأجناس وكل البلاد وكافة الأزمنة. ومنذ أن أخرج كمت فكرة واضحة لعلم الاجتماع وجعل له اسماً خاصاً وبرنامجاً محدداً زاد الاهتمام بالتاريخ فأعدوا منه وسيلة لبحث التطور الاجتماعي في مختلف العصور وحاولوا أن يجعلوه علماً من العلوم الاجتماعية بل أن يجعلوا منه كما قال أوجست كمت علماً صحيحاً ثابتاً ليخدم علم الاجتماع، لأن هذا العلم هو عبارة عن مجموعة من الاكتشافات للشؤون الإنسانية، وهذه الاكتشافات لا يمكن أن تستخرج إلا بواسطة التاريخ.

لهذا كان التاريخ مرتبطاً دائماً بعلم الاجتماع ارتباطاً وثيقاً فالتاريخ يبحث الوقائع والأشخاص والهيئات فلكل واقعة زمان ومكان حدثت فيهما وهذا ما يسجله التاريخ، فإذا أخرج المؤرخون الوقائع من وضعها التاريخي أي من حيز الوقت أو المكان الذي وقعت فيه وأخذوا يقارنون بعضها ببعض ويضعونها في مراتب وأقسام، وبعبارة أخرى إذا بدأ المؤرخ يحلل التاريخ ويخرج منه قواعد ومبادئ بدلاً من الاقتصار على درج وقائعه وتوقيتها وتعيين محل وقوعها فقد انتقل من التاريخ إلى علم آخر هو علم الاجتماع.

ولعل أقرب مقارنة بين علم الاجتماع والتاريخ هي المقارنة بين علم

الجغرافيا والتاريخ، فالجغرافيا هي العلم الذي يبحث فيما نراه في العالم كبحث طبيعة الكرة الأرضية وموضعها في الفراغ والتمييز بين أجزائها المختلفة وبحث أنواع الناس والحيوانات التي تعيش فيها والنباتات التي تنبت على ظهرها، فإذا بدأ الجغرافي يقارن بين الحيوانات والنباتات ويقسمها إلى فصائل ويقسم سكان الكرة الأرضية إلى أجناس أو قبائل انتقل من علم الجغرافيا إلى علوم أخرى كعلم النبات أو الحيوان أو علم الأجناس البشرية أو التاريخ الطبيعي أو غير ذلك –هذه هي المقارنة بين التاريخ وعلم الاجتماع فالأول إنما ينقل صور الوقائع التي تحدث في العالم أما الثاني فيرمي إلى استخراج قواعد وقوانين من يحللها ويبحثها ويتعمق في بحث أسبابها واستخراج نتائجها– لهذا كان علم التاريخ من أوثق العلوم صلة بعلم الاجتماع ولهذا خرج كثير من علماء الاجتماع من صفوف المؤرخين.

ولعل من أحسن ما يبين هذه العلاقة بين التاريخ وعلم الاجتماع هو ما يمكن أن نستخرجه من أبحاث ابن خلدون وهو أمام العرب في علم الاجتماع الذي يمكن أن يلقب "بأبي علم الاجتماع" فقد كان أسبق من أوجست كمت ومن مونتسكيو في استخراج علم يبحث المجتمع سماه "بعلم العمران". وقد جعل ابن خلدون لهذا العلم موضوعاً مستقلاً هوا لعمران البشري والاجتماع الإنساني، ولكنه مع ذلك لم يبعد هذا العلم عن التاريخ وإن كان قد جعل منه أساساً لدرس التاريخ باعتبار أنه يفيد في إيضاح الوقائع التاريخية وتحقيقها. وعلى ذلك يمكن القول أن ابن خلدون الذي

سبق أوجست كمت بأربعمائة سنة وسبق مونتسكيو بخمسمائة سنة تقريباً قد وضع أساساً لعلم الاجتماع وربط بينه وبين التاريخ.

ولعل من أظهر ما يشتمل عليه مؤلف الأستاذ مصطفى فهمي أنه بيّن نصيب ابن خلدون في استنباط قواعد علم الاجتماع ومركزه المشرف بين علماء هذا العلم. وهذه ناحية يجب أن نظهرها للملأ حتى نكشف عن فضل علماء العرب، وهو فضل لم يتردد الغربيون في الاعتراف به، وإنما يجب أن يتولى الناطقون بالضاد إبرازه كلما وجدوا إلى ذلك سبيلاً. ففي كثير من العلوم والفنون نجد أن العرب قد ضربوا بسهم وافر، بل لا نغالي إذا قلنا أن كثيراً من الآراء والنظريات الحديثة يوجد ما يماثلها من كتب علماء العرب وفقهائهم، فإذا كان كتاب الغرب الحديثون يرجعون دائماً إلى أسلافهم من علماء اليونان أو الرومان فقد آن الوقت لكتابنا أن يخرجوا كنوز أجدادهم وينشروا على الملأ أن حضارة العالم العربي وثقافته كانت تضارع أي حضارة أو ثقافة للأمم الأخرى، وأن هناك من العلوم الحديثة التي يفتخر أهل هذا القرن أو القرن الماضي باكتشافها كعلم الاجتماع ما هو مفخرة للعرب، إذ وصلوا إلى معرفته منذ قرون عديدة، بل أنه ليمكن القول أن التسمية التي سماها ابن خلدون لعلم الاجتماع –والإشارة إليه باسم "علم العمران"– هي أقرب لحقيقة هذا العلم إذ يمكن أن يندرج فيه جميع النواحي التي تتناولها أبحاثه، فهو ليس مقصوراً على بحث المجتمع وحده بل هو يتعلق بالبشرية كلها أو بعبارة أخرى بالعمران وكل ما يرتبط به، لذلك كان ابن خلدون من طائفة العلماء الذين يأخذون علم الاجتماع

بأوسع المعاني فأدخل فيه بحث العمران البشري بجميع أنواعه، فمنها العمران البدوي بما يدخل فيه من بحث القبائل والأمم المتوحشة، والعمران الحضري وما يدخل فيه من بحث البلدان والأمصار، وبحث الدول والخلافة والملك، وبحث الصنائع ووسائل الكسب، وبحث الحياة العقلية وما تستلزمه من اكتساب العلوم، أي أدخل ابن خلدون في علم الاجتماع أبحاثاً لا يدخلها الحديثون في علوم متعددة كعلم التاريخ الطبيعي والسياسة والاقتصاد بل والجغرافيا أيضاً وغير ذلك من العلوم، وهو بذلك يدخل في زمرة القائلين بالتوسع في ميدان علم الاجتماع، إذ هو يدور حول حياة الإنسان وتطور العمران.

فمن محاسن كتاب الأستاذ مصطفى فهمي أنه أوضح مجهود ذلك العالم العربي ابن خلدون، كما أنه بسَّط علم الاجتماع فجعله في متناول كل إنسان يرغب في بحث هذا العلم وإدراك كنهه، ونحن أهل العربية في حاجة لكتب تعرض بسائط العلوم المختلفة، لأن في ذلك فائدة مزدوجة، فهذه البسائط تساعد على نشر العلم بين أكبر عدد من الناس، ثم هي تمهد الطريق لمن يريد التعمق في فرع معين إذ تعينه على تذوق هذا النوع فيشعر الباحث باللذة التي تدفعه إلى متابعة الدرس والاستقراء. ونحن في أشد الحاجة إلى إيجاد لذة البحث في نفوس الناشئين من أهل هذا الزمان، فإنهم إذا صادفوا في أول الأمر أسلوباً معقداً أو طريقاً وعرا، حادوا عن سلوكه وثناهم ذلك عن الدرس والبحث.

لهذا يحسن أن تقوم هيئات في بلادنا مثل "رابطة الإصلاح

الاجتماعي" لنشر بسائط العلوم المختلفة وخصوصاً العلوم الاجتماعية على الأسلوب الذي اتبعه مؤلف هذا الكتاب بالابتعاد عن التفصيل والتعقيد، والجمع بين الإيجاز والسلاسة.

ولعل أول ما يجب أن يعرفه كل راغب في إصلاح المجتمع أن يدرك ماهية هذا المجتمع والأسس التي تقوم عليها العلاقات بين أفراده، وهذا هو ما تولى المؤلف بيانه في هذا الكتاب،

د. محمد عبد المنعم رياض

تمهيد

مما يثير الدهشة في حياتنا الفكرية. أن نعيش في عصر النشاط الاجتماعي، الذي يزخر بعديد من المؤلفات الأوربية دون أن نظفر في الثقافة العربية بمجهود علمي يتناسب مع خطورة الجانب الاجتماعي في حياتنا القومية.

فهناك نقص ملموس في نهضتنا العلمية. يتمثل في ضآلة ما أخرجه المؤلفون متصلاً بالحياة الاجتماعية ومشاكلها. على ضوء البحث العلمي الحديث.

وكل ما لدينا من ثروة علمية في هذا الموضوع مقتصر على ترجمة مؤلفات الفيلسوف الفرنسي "جوستاف له بون" التي تشمل روح الاجتماع[١] وسر تطور الأمم[٢] والحضارات الأولى[٣].

وهذه المؤلفات ذات مسحة فلسفية. إذ تناولت نفسية الجماعات وخصائصها وتطورها بأسلوب بعيد عن دقة البحث العلمي.

---

(١) تعريب المرحوم محمد فتحي زغلول.

(٢) تعريب المرحوم محمد فتحي زغلول.

(٣) تعريب الأستاذ محمد صادق رستم.

وقد تأثر بهذه الروح الأستاذ نقولا حداد الذي بذل مجهوداً ضخماً في إخراج مؤلفه (علم الاجتماع) حوالي عام ١٩٢٥ في جزئين مطولين الأول في (تشريح لحياة الهيأة الاجتماعية وتحليل لها من الوجهتين المادية والعقلية) والثاني في (تغيير الهيئة الاجتماعية وسيرها وتطورها).

ومما يؤخذ على هذا الكتاب أنه عالج مسائل الاجتماع على أساس بيولوجي بحت[١] تحت تأثير المدرسة الانجليزية القديمة التي سادت في القرن التاسع عشر، فلم يلم بالمدارس الاجتماعية الحديثة التي ظهرت في القرن العشرين، والتي تقدمت بعلم الاجتماع وأبحاثه تقدماً حثيثاً، في فترة وجيزة مما جعل المدارس القديمة لا تصلح وحدها أن تكون أساساً يقوم عليه مؤلف علمي في الاجتماع.

وقد شاء تواضع المؤلف الكريم أن يذكر في مقدمة الجزئين (أن هذا المؤلف في جزئيه ليس إلا شق طريق البحث في هذا الموضع الوعر، الذي لم يقصد إلى التبسط الضافي فيه كاتب عربي بعد عسى أن يتحمس من هو

---

(١) مع أن المؤلف أطلع على مؤلفات جدنجز وبلاكمار وروس وديلي وورد إلا أن معظم مؤلفه قام على المراجع الإحيائية (البيولوجية) الآتية:

P. Chalmers Micheal	:	Outline of Biology.
J. Jeffery Parker	:	Manual of zoology.
Patrick Geddes	:	Evolution.
Edwin Goodrich	:	The Evolution of Living Organisms.
W.E. Carnegie Dickson	:	Bacteriology.
J. A. S. Watsen	:	Heredity.
Gerald Leighton	:	Embriology. The Beginnings of Life.
Lord Avebury	:	The Origin of Civilization.
Keller	:	Social Evolution.
J. Denker	:	Races of man.

أغزر علماً، وأقدر قلماً، للبحث فيه في أسلوب أعلى، ويغوص في أعماق حقائق أكثر).

ويكفي الأستاذ نقولا حداد فضلاً أن الصحافة العربية استقبلت مؤلفه وقت ظهوره بحفاوة قلمية لم يظهر فيها أي أثر للنقد العلمي مما يدل على إعراض الكتاب والمفكرين في ذاك الحين عن الأبحاث الاجتماعية، كما أنه قد مضى على ظهور مؤلفه أكثر من عشر سنوات دون أن يظهر أثناءها مؤلف اجتماعي يتناول علم الاجتماع على الوجه الأمثل.

ولابد لنا في هذا المقام من التنويه بمجهود الدكتور عبد الرحمن شهبندر في ميدان الأبحاث الاجتماعية. فقد وضع حوالي عام ١٩١٢ أول مؤلف عربي عن علم الاجتماع شاءت الظروف السياسية وقيام الحرب العظمى أن تضيع نسخته الأصلية قبل الشروع في طبعه ولكنه أخرج لنا أخيراً كتاباً هاماً عن (القضايا الاجتماعية الكبرى) نعتقد بحق أنه أول مؤلف اجتماعي عالج بالعربية أمهات المشاكل الاجتماعية بأسلوب علمي ألقى ضوءاً على ما يكتنف المجتمع الشرقي من أعراض وأمراض ونقائص، وأماط اللثام عن كثير من المساوئ والعلل التي كان الاعتقاد سائداً بأنها فوق الفهم والتعليل، وذكر أوجه الإصلاح في أسلوب علمي دقيق، يزري بما ألفه جمهرة المتعلمين في الشرق، من أبحاث سفسطائية عميقة، والمطلع على مؤلف الدكتور شهبندر يقتنع بأن الاجتماع له قوانينه ونظمه. سبيل الوصول إليها البحث والاطلاع.

وقد قام الأستاذ عبد الحميد يونس بتعريب كتاب "وسترمارك" عن

(الزواج) وهو من المراجع الاجتماعية التي لم تفقد طرافتها وأهميتها رغم ظهورها في القرن الماضي.

ولعل رسالة الدكتور طه حسين بك عميد كلية الآداب عن "فلسفة ابن خلدون الاجتماعية"[١] من أهم المؤلفات العلمية في الأبحاث الاجتماعية فقد نالت من التوفيق حظاً عظيماً، وأثارت في كلية الآداب اهتماماً خاصاً تجلى في عناية قسم الفلسفة والاجتماع بدراسة ابن خلدون حيث ألقى عنه أستاذنا العلامة البلجيكي جورج هوستيليه رئيس قسم الاجتماع الأسبق عدة محاضرات بثت فينا شغفاً ببحث مجهود ابن خلدون في تكوين علم العمران[٢].

ونعتقد أن هذه المجهودات كان جديراً أن يسبقها عدة مؤلفات في علم الاجتماع لتكون الطبقة المثقفة أكثر استعداداً لتقدير كل مجهود علمي في الدراسات الاجتماعية.

وقد فكرنا في نقل مؤلف من المؤلفات الفرنسية أو الانجليزية عن علم الاجتماع وترجمته إلى اللغة العربية ليسد بذلك ما نشعر به من نقص علمي في ثقافتنا العربية. ولكنا وجدنا أن التأليف على صعوبته ومشقته أقرب منالاً لقارئ العربية.

وغايتنا التي قصدنا إليها هي أن نعرض في إيجاز تام الجوانب المختلفة

---

(١) وضعت في الأصل بالفرنسية وترجمها إلى العربية الأستاذ محمد عبد الله عنان.

(٢) نذكر أن الزميل الفاضل الأستاذ عبد العزيز عزت عضو بعثة كلية الآداب بالسربون قد وضع رسالة ممتعة بالفرنسية عن (ابن خلدون).

لعلم الاجتماع بحيث يخرج القارئ ملماً بطبيعة المجتمعات والجماعات الإنسانية. وحقيقة النظم والتقاليد والأوضاع الاجتماعية.

مصطفى فهمي

مارس سنة ١٩٣٨

الفصل الأول

نشأة علم الاجتماع

مكانة علم الاجتماع من المعرفة- الدراسات الاجتماعية في العصر اليوناني- في العصور الوسطى- الثقافة الإسلامية- ابن خلدون مؤسس علم الاجتماع- النهضة العلمية الأوربية- القرن الثامن عشر- القرن التاسع عشر- المدرسة الاجتماعية في فرنسا وانجلترا وأمريكا وألمانيا وإيطاليا- مذهب أميل دور كايم.

يعتبر علم الاجتماع من أعقد أنواع المعارف وأكثر العلوم تشعباً. مع أن موضوعه هو أول ما خطر للفكر الإنساني، فالمجتمع الذي نشأ فيه الفرد احتل من ذهن الإنسان حيزاً كبيراً . فحينا وقف تفكير الفرد في المجتمع عند حد الروعة والرهبة، وحيناً آخر امتد به التفكير إلى فرض فروض خيالية استمدها من محض الأوهام والأهواء، وطوراً أرهف حسه متلمساً مظاهر النقص وقد حفزه شعوره إلى تصور وسائل الوصول للكمال. ولكنه قصر عن الاهتداء إلى الوسائل العلمية السليمة التي ترشده إلى فهم المجتمع. والإلمام بنظم الجماعات والتطورات التي تمر بها الحياة الاجتماعية.

والتقدم الفكري لم يتغلب إلا حديثاً على العقبات التي كانت تعترض الباحث في شئون المجتمعات والجماعات.

وقد حاول "أوجست كمت" محاولة موفقة حين تتبع الأدوار المختلفة

التي مرت بها المعرفة الإنسانية ووضع لها ترتيباً خاصاً أسماه (التسلسل من العلوم La Hiérarchie des Sciences) فالرياضة هي أقدم أنواع المعرفة التي اهتدى إليها الإنسان ثم الفلك فالطبيعة فالكيمياء فعلم الأحياء (البيولوجي). فعلم الاجتماع.

أي أن أبسط ألوان المعرفة هي الرياضة وأعقدها هو علم الاجتماع. لأنه لا يمكن تفسير الظواهر الاجتماعية، وكشف قوانين المجتمعات إلا بعد الإلمام بالمعارف الأخرى، وهذا يعلل لنا بطء ظهور علم الاجتماع وتأخر تكوينه في القالب العلمي المصقول حتى القرن العشرين.

التطور التاريخي لعلم الاجتماع

العصر اليوناني:

قبل ظهور الفلسفة اليونانية اقتصر الإنسان في تفسير الظواهر الاجتماعية على عامل واحد هو وجود قوة خفية تحرك وتسيطر على كل شيء. واطمأن إلى هذا التفسير. ومزجه بمعتقداته الدينية.

ولكن العقل اليوناني تحرر من هذه النظرة الضيقة الغامضة واستطاع أن يتناول المجتمع في وحدته ومجموعه تناولاً فيه مسحة التفكير الحر. ولكنه كان تفكيراً شخصياً. بعيداً عن التفكير العلمي الموضوعي. لأنه اتجه نحو وضع مثل عليا كما يجب أن تكون عليه الحياة الاجتماعية. بدلاً من دراسة ما هو كائن فعلاً من النظم المختلفة. فأفلاطون قد اقترح في مؤلفيه (الجمهورية) و(القوانين) نظاماً مثالياً للدولة. فرأى أن تكون ذات حكومة شيوعية على رأسها الفلاسفة حكاماً عاملين.

فهذا النظام المثالي وإن كان مستمداً من حياة الإسبرطيين أنفسهم القائمة على نظام الطبقات. إلا أنه ثمرة تفكير نظري بعيد عن الدراسة الواقعية للأنظمة الموجودة،

أما أرسطو فإنه كان في مؤلفه (السياسة) أقرب إلى دراسة الحقائق ذاتها. فقد تناول بالبحث والدرس دساتير وقوانين المدن اليونانية مقارناً إياهم بنظم وتقاليد المجتمعات الفطرية والمجتمعات المحكومة حكماً أوتقراطياً استبدادياً. وهذه الدراسة تعتبر محاولة جدية في بحث الحقوق السياسية وتاريخ تطور الهيئات الاجتماعية!

وقد عرّف أرسطو الإنسان بأنه (حيوان سياسي) وهو التعبير الحرفي الذي يقابل العبارة التي نتداولها كثيراً وهي أن (الإنسان مدني بالطبع). أي أن الإنسان محتم عليه أن يعيش في مدينة أو مجتمع لأنه حيوان عاقل، وصفة العقل هذه لم يكتسبها إلا باختلاطه بغيره وتمتعه بحياة الجماعة. التي تجعله يمتاز على باقي الحيوانات. فإذا عاش الإنسان وحيداً انحط وأصبح أقل الحيوانات شأناً. لأن حياة الجماعة أكسبته مزايا عقلية هدته إلى إيجاد الأنظمة والقوانين. والحياة الفردية خارج نطاق الجماعة تسلب الإنسان هذه المزايا وتهوى به إلى حيث يصبح أقل شأناً من الحيوان.

العصور الوسطى:

لم يجد التفكير اليوناني من يتعهده بالصقل والسير به إلى الأمام في العصر الروماني وعصر المسيحية. فهذه الخطوة التي قطعتها العقلية اليونانية نحو الأبحاث الاجتماعية والنظر إلى المجتمع كوحدة قائمة بذاتها لم

تجد النشاط الفكري الجديد بمتابعة البحث الاجتماعية على هذا الأساس. فقد وقف الفكر الروماني عند حد الانهماك في وضع الأنظمة العملية الكفيلة بتدعيم السلطان السياسي في الإمبراطورية الرومانية المترامية الأطراف. ولم تكن الحرية الفكرية متوفرة. ولما جاءت المسيحية. شغلها كفاحها ضد الإمبراطورية الرومانية عن كل اعتبار آخر. وحين انتصرت واعتنقت الإمبراطورية الديانة المسيحية وسيطرت البابوية على الشئون الدينية والزمنية. تبع ذلك تضييق عنيف على حرية التفكير زاده إمعان وتطرفاً ظهور المذاهب المسيحية المختلفة. وطغيان القوة المادية والسلطة السياسية على كل مظهر من مظاهر الاستقلال الفكري. وحرية الرأي. فركدت الحياة الفكرية. ولم تظفر الأبحاث الاجتماعية بأي نصيب من العناية. واقتصر رجال الدين المسيحيون على تخيل عالم مثالي قائم على أسس دينية. وتابعهم المفكرون من غير رجال الدين في تصور مجتمعات مثالية أقرب إلى الخيال، لا تمت بأي صلة قريبة أو بعيدة إلى الحياة الواقعية.

وعندما ظهر الإسلام وتناول بتعاليمه الحياة الاجتماعية ونظمها أفسح المجال أمام المفكرين المسلمين للاجتهاد الفكري والنشاط العلمي في مختلف نواحي المعرفة. وظفرت الأبحاث الاجتماعية بكثير من العناية والالتفات. ومما عاون على ذلك قوة الصلة الروحية التي ربطت بين المجتمعات الإسلامية فوحدت كثيراً من تقاليدها ونظمها رغم تباين أوضاعها السياسية والثقافية والاجتماعية والجنسية. فضلاً عما كان لحرية

الرأي والتفكير من المجال الفسيح. مما كفل للمفكرين الأحرار مركزاً ممتازاً ومكانة سامية.

وقد شجعت هذه الحياة مفكري المسلمين على المضي في أبحاثهم بخطى واسعة. ولم تقف الحدود الطبيعية أو السياسية. حائلاً بين الباحثين وبين التنقل من إقليم إلى آخر. ومن مجتمع إلى غيره في أنحاء العالم الإسلامي المترامي الأطراف. فاكتسبوا من التجارب ومن الخبرة ما عاونهم على تفسير ما شاهدوا من ظواهر اجتماعية. وطبائع إنسانية. تفسيراً اجتهادياً جديراً بالتقدير يتجلى فيه الاجتهاد ويظهر فيه أثر الجهد الشخصي أكثر من التقيد بالقواعد والنظريات.

ومما يلاحظ ويستحق التسجيل أن الثقافة الإسلامية شجعت مفكري المسلمين على الإلمام بجميع نواحي المعرفة، ومع أن التخصص العلمي لم يكن واضحاً، إلا أن هذه الثقافة العامة في عمقها وسعتها أكسبت الفكر الإسلامي مرونة كافية، ساعدته على تناول المشاكل الاجتماعية، ومسائل الاجتماع، تناولاً وصل به إلى أبعد حدود التحري العلمي، ودقة التفكير، وانتهى إلى وضع أسس علمية سليمة لعلم مستقل للمجتمع نادى به ابن خلدون في القرن الرابع عشر الميلادي، وأسماه "علم العمران".

ابن خلدون مؤسس علم الاجتماع:

استعرض ابن خلدون (التاريخ) ساعياً وراء تحديد الغاية التي يحققها كعلم من العلوم، أو فن من الفنون، فخلص إلى أنه لا سبيل إلى إمكان

جعل (التاريخ) علماً بالمعنى المفهوم، له قواعده وقوانينه، إلا إذا قام إلى جانبه علم مستقل يصف طبيعة المجتمعات، ويكشف قوانين العمران ليتسنى للمؤرخ أن يهتدي بهديه، ويستعين بحقائقه، وقد أسماه ابن خلدون (العمران البشري) أو (الاجتماع الإنساني). ومن قوله في بدء مقدمته:

"... إذا كان ذلك، فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار بالإمكان والاستحالة، أن ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه، وما يكون عارضاً لا يعتد به، وما لا يمكن أن يعرض له".

فابن خلدون يرى أن (الاجتماع البشري) يفصل في المسائل الآتية:-

١- القوانين الثابتة للمجتمع.

٢- العوارض الطارئة على المجتمع.

٣- الظروف التي يستحيل سريانها على المجتمع.

فإذا كان في طاقة هذا العلم -العمران أو الاجتماع البشري- أن يبت في هذه المسائل الثلاث، أمكن للمؤرخ أن يسترشد به في أبحاثه، فيعرض التاريخ عرضاً صحيحاً، قائماً على قوانين علمية دقيقة، هي قوانين علم العمران.

فابن خلدون إذن كان يرمي إلى إقامة (التاريخ) على دعائم جديدة، لا تتحقق إلا بتكوين علم جديد هو علم العمران.

يرى ابن خلدون أن هذا العلم مستقل بنفسه، فإنه ذو موضوع وهو

"العمران البشري أو الاجتماع الإنساني" وذو مسائل وهي "بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته واحدة بعد أخرى". وهذا شأن كل علم من العلوم وضعياً كان أو عقلياً" وقد عمد ابن خلدون إلى هذا العلم يضع حدوده، ويرسم معالمه وانتهى إلى تقسيم المجتمع على الوجه الآتي:-

١- العمران البشري، ويتناول ما نعرفه الآن بعلم تركيب المجتمع أو شكلية المجتمع La Morphologie Sociale.

٢- العمران البدوي.

٣- الحضري.

ويتناولان التاريخ الطبيعي للمجتمع من حيث تطوره وتدرجه من الحالة الفطرية إلى الحالة المدنية.

٤- الدول والخلافة والملك.

ويقصد بذلك الناحية السياسية للمجتمع.

٥- الصنائع والمعاش.

وتمثل الناحية الاقتصادية للمجتمع.

٦- العلوم أو الناحية الفكرية للمجتمع.

ومع أن هذا التقسيم اجتهادي فيه مسحة من السذاجة، إلا أننا نسجل لابن خلدون توفيقه في الجمع بين الظواهر الاجتماعية Les Faits Sociaux أي الظواهر الأساسية في كيان المجتمعات ومنها الحياة السياسية

التي أسماها ابن خلدون (الدولة و الخلافة والملك) والحياة الاقتصادية التي عبر عنها ابن خلدون (بالصنائع والمعاش) والحياة الفكرية أو (العلوم) على حد تعبيره، وبين الظواهر الشبه الاجتماعية Les Faits Extra-Sociaux أي الظواهر العارضة ومنها البيئة أو "العمران البشري" وتطور المجتمعات أو "العمران البدوي والعمران الحضري".

ولم يكن لابن خلدون منهج علمي خاص يتلاءم مع طبيعة (علم العمران) الذي نادى به. فهو بعد أن أوضح فكرته عن العمران كعلم، وحدد أقسامه المختلفة، أخذ يعالج هذه الأقسام بأسلوب خلط فيه بين مهمته كاجتماعي اهتدى إلى علم مستقل– يجب أن يكون له منهج مستقل وبين مهمته كمؤرخ.

على أنه يجب أن نسجل له ثلاث مآثر علمية حرية بالتقدير.

أولاً– أخذه بمبدأ جبرية الظواهر الاجتماعية– Le Déterminisme de Faits Sociaux أي أن الحوادث الاجتماعية ليست نتيجة الصدف البحتة أو خاضعة لإرادة الأفراد ولكنها نتيجة بواعث وقوانين ثابتة مهمة الاجتماعي كشفها. وهذا المبدأ هو الذي قام عليه علم الاجتماع الحديث.

ثانياً– إتباعه طريقة التعميم المطلق La Vulgarisation Générle أي أنه عند تقرير إحدى الحقائق الاجتماعية ننظر إلى المجتمع باعتباره (وحدة) مستقلة ونعلل الحوادث تعليلاً جامعاً. وقد أخذ كثير من العلماء الاجتماعين المعاصرين بهذه الطريقة بعد تهذيبها. وهي تسمى الآن طريقة التركيب العلمي (La Synthèse Sciéntifique) وقد انتشرت هذه الطريقة بعد فشل

الطريقة التحليلية في أبحاث (علم الاجتماع العام).

ثالثاً– الاسم الذي أطلقه ابن خلدون على (علم الاجتماع) وهو (علم العمران) يكاد يكون أصلح تسمية لهذا العلم. لأننا نستعمل الآن اسم (علم الاجتماع) ترجمة لكلمة Sociologie الفرنسية أو Sociology الانجليزية ويظهر قصور هذه الترجمة عند محاولة تعريب الصفتين:

١– Social.

٢– Sociologique.

فكل منهما نترجمه الآن (اجتماعي). مع أن الصفة الأولى خاصة بالحياة الاجتماعية والثانية خاصة بالعلم ذاته. وللتمييز بينهما يمكن أن نعرف الأولى بلفظ (اجتماعي) والثانية بلفظ (عمراني) أي أن أنسب تعريب لكلمة Sociologie هو (علم العمران) الذي قال به ابن خلدون.

وفضل ابن خلدون في كشف علم مستقل في ميدان المعرفة ليتضاعف ويتسامى إذا لاحظنا أن الأجيال التي عقبته عجزت لا عن متابعة مجهوده بل وعن فهم أبحاثه نفسها. وظل هذا العجز مدة أربعة قرون لم يتقدم أثناءها مفكر لا في الشرق ولا في الغرب برأي أو فكرة عملية في تنظيم الدراسات الاجتماعية والإشارة إلى حاجة الإنسانية إلى علم خاص للاجتماع والعمران. فكان ذلك حجة ناطقة. وبرهاناً قاطعاً. على أن عقلية ابن خلدون أرقى من عصره. بل أسبق من العصور التي تلته. فقد ظهر (منتسيكو) في القرن الثامن عشر وكشف في مؤلفه القيم (روح

القوانين L'Esprit des Lois) عن عدة ظواهر اجتماعية وإبان الصلات التي تربط النظم السياسية من جهة والنظم الاقتصادية والعائلية والتعليمية والأخلاقية من جهة أخرى. ومقدار ما تؤديه النظم السياسية لإشباع حاجات المجتمع. ومع ذلك فقد غاب عن (منتسكيو) أنه يبحث داخل الدائرة التي كشفها ابن خلدون. ولم يخطر له أن أبحاثه تندمج في ثنايا علم هو (علم الاجتماع أو العمران) الذي نهض على أكتاف مفكر إسلامي هو ابن خلدون. هذا مع التسليم بتفوق منتسكيو من حيث دقة التفكير وتنظيم الحقائق وحسن ترتيبها وتسلسلها بفضل تقدم الحياة العلمية في عصره. وتوفر وسائل البحث والتفكير والإنتاج. مما لم يتهيأ كله لابن خلدون. ومما يضاعف فضله.

ومن عجب أن يظهر بعد ذلك (أوجست كمت) في القرن التاسع عشر ويدعو بعد ابن خلدون بخمسة قرون إلى تكوين (علم الاجتماع). فتلقى دعوته تأييداً وقبولاً وإعجاباً. ويظفر أوجست كمت بلقب (أبي الاجتماع). وهو لقب جدير بابن خلدون. الذي يقول في تواضع علمي جم بعد دعوته إلى تكوين علم العمران:-

"... ونحن ألهمنا الله إلى ذلك إلهاماً. وأعثرنا على علم جعلنا بين بكره. وجهينه خبره. فإن كنت استوفيت مسائله. وميزت عن سائر الصنائع أنظاره وأنحاءه. فتوفيق من الله وهداية. وإن فاتني شيء في إحصائه وأشبهت بغيره مسائله. فللناظر المحقق إصلاحه. ولي الفضل لأني نهجت له السبيل. وأوضحت له الطريق".

ومع ذلك فإن جميع المؤلفات الخاصة بعلم الاجتماع. تغفل كل الإغفال حتى مجرد الإشارة إلى اسم ابن خلدون عند التعرض إلى تاريخ هذا العلم رغم كثرة ما كتبه عنه المستشرقون كمؤرخ وفيلسوف واجتماعي[1].

النهضة العلمية الأوربية:

وقفت الأبحاث الاجتماعية بل وانقطعت بعد مجهودات ابن خلدون في القرن الرابع عشر. وعند ظهور طلائع النهضة العلمية في أوربا لم تنل الدراسات الاجتماعية أي قسط من الاهتمام. واتجه التفكير إبان القرنين الخامس عشر والسادس عشر إلى العناية بالدراسات الأدبية القديمة. اللاتينية واليونانية.

ومنذ القرن السابع عشر بدأت تظهر حركة اجتماعية غايتها بحث (المجتمع) كوحدة مستقلة. من الوجهة العلمية. وهذه الحركة الاجتماعية سلسلة ذات عدة حلقات استمرت حتى القرن العشرين. فالحلقة الأولى تتمثل في (فلسفة السياسة) التي ظهرت في القرن السابع عشر في انجلترا. وتتمثل الحلقة الثانية في (النقد السياسي) أو (الاتجاه السلبي لنقد نقائص المجتمع) كما يصوره فلاسفة فرنسا في القرن الثامن عشر. الذي ظهرت في أوائله أيضاً حلقة ثالثة هي (فلسفة التاريخ) في إيطاليا ونمت وترعرعت في

---

(1) وقد عنى جناب البروفسور جورج هوستيليه أستاذ علم الاجتماع الأسبق بكلية الآداب بالجامعة المصرية عناية خاصة بابن خلدون. الذي شغل حيزاً كبيراً من أبحاثه ومحاضراته. وقد تابع اهتمامه بابن خلدون حتى بعد تركه كلية الآداب عام ١٩٣١ ووضع بحثاً عنه عام ١٩٣٥ أسماه: (ابن خلدون مبشر عربي بعلم الاجتماع في القرن الرابع عشر).

Ibn- Kholdoun. Un Précurseur Arabe de la Sociologie du XII Siècle.

ألمانيا. وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر ظهرت حلقة رابعة هي (فلسفة التشريع) ومعها الاقتصاد والإحصاء وعلم النفس.

وامتاز القرن التاسع عشر بالمجهودات التي بذلت في سبيل توحيد العلوم الاجتماعية. وإيجاد دراسة مستقلة للجماعات والمجتمعات وانتهت بتكوين (علم الاجتماع) على يد "أوجست كمت" عام ١٨٤٣.

ونشطت الحركة الاجتماعية وتقدمت دراسة المجتمعات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وظهرت عدة مذاهب علمية لدراسة الاجتماع كعلم توجها " دور كايم"في القرن العشرين بمدرسته الاجتماعية التي وضعت أسساً واضحة لعلم الاجتماع من حيث منهجه وموضوعه ودراساته وأقسامه.

وقد خضعت الحركة الاجتماعية في حلقاتها المختلفة لعدة عوامل سياسية واقتصادية وتشريعية ودولية وجهتها وجهة معينة. وصبغتها بصبغة خاصة. وطبعتها بالطابع الذي ظهرت به. مما يدل على أن الحياة الفكرية نفسها تخضع لقوانين ثابتة مستمدة من الظروف الاجتماعية.فالنزاع الدستوري بين العرش والبرلمان الانجليزي في القرن السابع عشر كان له أثره في توجيه فلسفة هبز ولوك نحو دراسة طبيعة العلاقة بين الحاكم والرعية. ومنشأ هذه العلاقة من الناحية التاريخية، وحقوق وواجبات كل طرف نحو الآخر، وهل هناك تعاقد عرفي بين الشعب والملك وهل سلطة الحكم أصبحت حقاً للحاكم، أم للشعب حرية التصرف في هذا الحق.

ومعنى ذلك أن التفكير الاجتماعي في القرن السابع عشر عالج

المجتمع من ناحية السياسة، لأن طبيعة المشاكل التي ظهرت في ذلك الحين كانت دستورية، ولكن هذه الفلسفة السياسية تأثرت إلى حد كبير بالروح المحلية واعتمدت في تفكيرها على المنطق والاستنباط وحدهما.

وكانت نقائص الحكم الملكي الفرنسي في القرن الثامن عشر سبيلاً إلى تشجيع النقد السياسي، فاتجهت الروح السياسية اتجاهاً سلبياً، تنقد النظم الموجودة من سياسة وتشريع ودين نقداً مراً ووجد (فولتير) في المساوئ السائدة منبعاً فياضاً يستمد منه مادة لفلسفته السياسية والاجتماعية وتهكمه اللاذع، وسخريته العنيفة، ودفعت النقائص الفاشية في المجتمع الفرنسي (جان جاك روسو) إلى إعلان استنكاره لهذه الحياة وبطلانها وزيفها ومناداته بالعودة إلى الحالة الطبيعية والتجرد من جميع المظاهر الكاذبة التي لوثت البيئة الفرنسية، والتي لا سبيل إلى التخلص منها إلا بالمرجوع إلى الطبيعة نستمد منها أصول الحياة الصالحة.

فظروف فرنسا السياسية والاجتماعية هي التي وجهت التفكير هذه الوجهة السلبية التي امتازت بالمميزات الآتية:-

١- اتخاذ النقد السياسي سلاحاً ضد مفاسد المجتمع.

٢- التأثر بسلطان العاطفة أكثر من سلطان العقل عند البحث والنقد.

٣- محاولة عقيمة في وضع غايات ومثل عليا للجماعة.

وقد قامت في نفس الوقت (أي أوائل القرن الثامن عشر) حركة في

إيطاليا كان لها أثرها العميق في توجيه التفكير، وهذه الحركة قام بها العالم الإيطالي فيكو Vico (١٦٨٨- ١٧٤٤) إذ عالج فلسفة التاريخ في مؤلفه القيم (العلم الجديد) ونادى بنظرية جديدة وهي رجوع المدنيات إلى ما كانت عليه في الماضي وتتلخص آراؤه فيما يلي:-

١- إن العلاقة بين التشريع من جهة والدين والشعر والأدب من جهة أخرى علاقة وثيقة.

٢- إن التشريع مستمد من الظروف النفسية للجماعة.

٣- إن المدنيات القديمة هي المثل الأعلى للمجهود البشري وأن العالم يسير إلى ما كان عليه في الماضي.

ولكن هذه الحركة الخاصة بفلسفة التاريخ لم تجد مرعى خصباً في إيطاليا بعد مؤسسها فيكو، ولكنها وجدت في ألمانيا من يتابعها ويسير بها إلى الأمام أمثال الفلاسفة الألمان (لسنج- هاردر- كانت) الذين حاولوا بناء تاريخ عالمي يبحث في الماضي، بحثاً جديداً، ليحددوا سير المدنية ومصيرها، ولكنهم استسلموا في أبحاثهم إلى الخيال عند محاولتهم تعيين مصير العالم إذ صرفوا مجهودات طائلة في إقامة مثل عليا للجاعة والمجتمع.

ولكن ظهور كتاب "روح القوانين" لمنتسكيو عام ١٨٤٨ وجه الدراسات الاجتماعية وجهة عملية مثمرة. إذ تحرر من التفكير الشخصي في التعليل والبحث، ورد القوانين المعمول بها لا إلى إرادة المشرع وأهواء الحاكم، ولكن إلى طبيعة المجتمع، وعادات الجماعة وتقاليدها وخلقها،

فالمشرع إنما يستمد نصوص تشريعه ومواد قوانينه من الظروف الاجتماعية التي تفرض عليه الاتجاه الذي يجب أن يتجه إليه تشريعه.

وإذا كان مونتسكيو يعتبر أول من بحث فلسفة التشريع ووضع أسس علم القانون العام أو المقارن، فإنه يعتبر من ناحية أخرى أول مفكر أوربي عالج الاجتماع بروح علمية بعد ابن خلدون.

فقد كشف منتسيكو في "كتابه روح القوانين" نوعاً من التسلسل والارتباط بين الظواهر الاجتماعية وإبان الصلات التي تربط النظم السياسية بالنظم الاقتصادية والعائلية والتعليمية مع بيان مقدار ما تؤديه هذه النظم السياسية لإشباع حاجات الجماعة.

وعند تعرض "منتسكيو" لقانون "ترابط النظم الاجتماعية" أي اتصالها العلّي حاول تطبيقه عملياً، فشرح كيف أن الأمة ذات التقاليد الخلقية المتينة لابد أن تقوم نظمها العائلية على أسس ثابتة قوية الدعائم، تشجع المشرع على صوغ قانون العقوبات في قالب مشرب بروح التساهل والتسامح اطمئناناً إلى ارتفاع المستوي الخلقي في المجتمع، فتكتسب الحكومة القائمة عطفاً يوطد سلطانها، ويدعم نفوذها، مما يدفعها إلى ترك الأفراد يتمتعون بأوفر قسط من الحرية السياسية والشخصية، فإذا أساء الشعب أو فريق منه استعمال هذه الحرية، فضعفت التقاليد الخلقية، ووهنت هيبة السلطة الحاكمة، لجأ المشرع إلى قانون العقوبات. فعدله تعديلاً تتمثل فيه الشدة والصرامة، وتترك الحكومة القائمة سياسة التسامح والتساهل إلى سياسة الكبت والقمع والإرهاب.

من هذه الصورة التي صورها منتسكيو لبيان "ارتباط النظم الاجتماعية" والاتصال الوثيق بين مظاهر حياة الجماعة، أمكن استخلاص قانون "ترابط نواحي السلطة الحكومية" وهو:-

"إذا انتاب فساد أي ناحية من نواحي السلطة السياسية فإن ذلك يؤدي إلى ظهور صورة أخرى من هذه السلطة السياسية تحل محل الأولي تفادياً لانحلال النظام الاجتماعي".

ويمكننا أن نلخص أهم آراء منتسكيو التي أفادت الدراسات الاجتماعية فيما يأتي:-

١- المجتمع له حياة مستقلة كاملة يجب دراستها كوحدة متماسكة.

٢- الظواهر الاجتماعية تخضع لقوانين وعلاقات منظمة مثل الظواهر الطبيعية.

٣- القوانين ما هي إلا قواعد السلوك والعادات أفرغها المشرع في صيغة قانونية بعد أن استمدها من الجماعة. وأصبحت فرضاً على الإرادة الفردية.

٤- العادات التي تنشأ من وجود الجماعة ليست متحدة في كلياتها وجزئياتها، وإنما تختلف باختلاف البيئة.

ثم كان للاكتشافات الجغرافية وبدء الحركة الاستعمارية في القرن الثامن عشر فضل كبير في ظهور الاقتصاد والإحصاء كعلوم مستقلة، لأن التبادل التجاري بين أوربا والمستعمرات، ونمو الحركة الاقتصادية واتساعها

وجه التفكير نحو بحث المسائل التجارية، وأصل الثروة، وطبيعة الإنتاج، فظهر تيرجو وكيني وجورناي في فرنسا، وهيوم وآدم سمث في انجلترا. ولكن أبحاثهم تأثرت بالروح السائد في عصرهم، روح التفكير في تاريخ المدنية وتطورها، فصرفوا سدى كثيراً من مجهوداتهم الفكرية في سبيل كشف الصلات بين حقيقة الإنتاج والقيمة وقانون التقدم الاجتماعي، فكان الاقتصاد في نظرهم فرعاً للنشاط الإنساني في سبيل المدنية، ونال "الإنسان الاجتماعي" جل عنايتهم، ولم يحصروا أبحاثهم في "الإنسان الاقتصادي" الذي ينشد أكبر ربح بأقل مجهود.

وكان الإحصاء إلى ما قبل القرن الثامن عشر يعتبر علم الدولة إذ كان قاصراً في استعماله على الشئون الحكومية كالضرائب والتجنيد والميزانية، وقد استطاع كندرسيه الفرنسي المعاصر للثورة الفرنسية أن يخرج بالإحصاء من هذه الدائرة الحكومية الضيقة وتمكن من استخدامه في المسائل الاجتماعية، وكان مبتكراً في مؤلفه الخاص بتقدم الفكر البشري لأنه أيد آراءه عن طريق الإحصاء والقوانين الرياضية.

وقد مهد كندرسيه الطريق لبعض مفكري القرن التاسع عشر أمثال أدولف كتليه البلجيكي A. Quetelet وهو فلكي أولع بالمسائل الرياضية والميكانيكا، واستخدم مواهبه الرياضية في التقدم بالإحصاء، واستعان بمعلوماته في "الميكانيكا" في معالجة المسائل الاجتماعي.

فتخيل المجتمع حيواناً "أوتوماتيكيا" يخضع لنفس الاعتبارات التي يخضع لها العالم السماوي، واستعرض الظواهر الاجتماعية وما تلعبه من

الأدوار كما لو كانت قوى ميكانيكية. وقد اختار لأحد مؤلفاته في الإحصاء الاجتماعي اسم الطبيعة الاجتماعية La Physique Sociale وهذا الاسم تعديل للاسم الأصلي وهو "الميكانيكا" الاجتماعية Mécanique Sociale وقد حاول كتليه أن يثبت وجود –قانون العلية– في الظواهر الاجتماعية كما في الظواهر الطبيعة، واستطاع عن طريق الأرقام الإحصائية أن يثبت أن قلة المواليد ترجع إلى قلة المحصول الزراعي لأنه يصحب قلة المحصول قلة الإقبال على الزواج وبالتالي نقص عدد المواليد.

وهكذا يتبين لنا إلى أي حد خرج الإحصاء من دائرته الرسمية المحدودة إلى ميدان الدراسات الاجتماعية.

القرن التاسع عشر:

في الربع الأول من القرن التاسع عشر ركدت حركة الدراسات الاجتماعية لطغيان روح الرجعية التي سيطرت على أوربا سياسياً والتي كان يمثلها مؤتمر فينا، ولكن ظهر في الوقت نفسه نشاط فكري في الجزر البريطانية سنتحدث عنه على حدة وقد قامت في فرنسا مدرسة "سان سيمون" تعمل دائبة في الدراسات الاجتماعية على أساس البحث عن العلاقة التي تربط العلوم الاجتماعية المنفصلة التي ظهرت وهي الاقتصاد والقانون المقارن والإحصاء وتاريخ المدنية، وأنجبت هذه المدرسة مفكراً ممتازاً هو "أوجست كمت" أول مبشر أوربي بعلم الاجتماع، وهو من هذه الناحية يعتبر بحق خليفة ابن خلدون المؤسس الأول لهذا العلم.

استرعى تفكير أوجست كمت نتائج الثورة الفرنسية وهالة تلك الفوضى التي الفوضى التي انتابت النظم الاجتماعية. فاتجه تفكيره إلى وضع أساس ثابت وكشف القوانين التي توجه الآراء والمعتقدات وهذه الغاية استدعت تقليب النظر في ماضي وحاضر الإنسانية وأخيراً هداه البحث إلى ما أسماه "قانون المراحل الثلاث".

ويتلخص هذا القانون في أن الإنسانية في سبيل تقدمها وتطورها لابد أن تجتاز ثلاثة أطوار. الطور الديني والطور الفلسفي والطور العلمي. ويعتبر كمت هذا القانون مفتاح المدنية، لأن الاستقراء التاريخي يؤيده، وتطلب هذا القانون من كمت وضع تصنيف للعلوم والمعرفة الإنسانية وفق ظهورها وتطورها، وهو التصنيف الذي أشرنا إليه من قبل.

وتشتمل فلسفة "كمت" الواقعية على فكرتين أساسيتين هما الإنسانية والتطور.

فالفرد في ذاته ليس شيئاً مذكوراً. إنما هو النوع البشري أو الإنسانية الموضوع الحقيقي للعلم ولكل قانون علمي فالإنسانية هي المثل الأعلى المعقول الواجب التفكير فيه.

أما التطور فإنه سبيل الإنسانية الذي تسير فيه بنظام محدود يتمثل في المراحل الثلاث. فتخضع كل مرحلة وتتحدد بالمرحلة السابقة عليها. وفق قانون العلية. ولا يعترف "كمت" بالنظرية القائلة بأن التطور لا نهاية له. وأن الإنسانية تسير نحو الكمال المطلق. ويعتبر هذه النظرية أثراً من آثار التفكير الميتافيزيقي الذي لم يرتفع إلى مرتبة التفكير العلمي.

فعلم الاجتماع في نظر "كمت" ذو قوانين تقابل قوانين علم الطبيعة. وكما هي الحال في علم وظائف الأعضاء وعلم التشريح ينقسم علم الاجتماع إلى اجتماع مستقر Statique واجتماع متطور Sociologie Dynamique فالاجتماع المستقر يدرس الهيئة الاجتماعية أو جسم المجتمع في وقت معلوم من حيث ترابط النظم الاجتماعية وتوازنها.

والاجتماع المتطور يدرس المجتمعات ليقف على قوانين تطورها وما يطرأ على الوظائف الاجتماعية من تغيير. ولقد لخص كمت طريقة هذا العلم في نشرة برعاية سان سيمسون عام ١٨٢٤ وأسماه الطبيعة الاجتماعية Physique sociale وكانت النشرة بعنوان مذهب السياسة الواقعية. أما عرض علم الاجتماع في شكله النهائي فقد كان في كتاب الفلسفة الواقعية الذي نشره عام ١٨٤٣.

وقد وضع "كمت" الاصطلاح العلمي لعلم الاجتماع وهو Sociologie ومقطعه الأول لاتيني ومقطعه الثاني يوناني مما جعله محل انتقاد اللغويين. ومع ذلك فقد انتشر هذا الاصطلاح انتشاراً سريعاً وعم استعماله[١].

وقد أصبحت الحقائق الاجتماعية بعد "أوجست كمت" تبحث كالحقائق الطبيعية أي من الوجهة العلمية. لا من الناحية الميتافيزيقية.

---

(١) وذلك بعكس الاصطلاح العربي الذي قال به ابن خلدون وهو (علم العمران) فإنه سليم من جميع الوجوه. ومع ذلك قل تداوله بدون مبرر. ونرجو أن يتفق الاجتماعيون في مصر والممالك العربية على استعماله.

وتميزت العلوم الاجتماعية عن بعضها. وقل الخلط بين الاقتصاد والتاريخ والقانون والإحصاء والمدنية.

ومع خطورة أبحاث "أوجست كمت" فإنها لم تجد من يتابعها. إذ أن الحوادث الدولية والسياسة الأوربية غيرت اتجاه الدراسات الاجتماعية تغييراً طبعها بطابع خاص. تمثل في المدرسة الانجليزية. التي انتشرت تعاليمها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

المدرسة الانجليزية:

في أواخر القرن الثامن عشر استهدفت فرنسا لاضطرابات سياسية انتهت بالثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ في حين كانت تتمتع انجلترا باستقرار سياسي عاون على نشاط فكري استمر مزدهراً بينما كانت القارة الأوربية غارقة في مشاكل دولية. وحروب دامية. استنفدت كل قواها. وقضت على مظاهر التقدم الفكري فيها.

وقد استطاع الفيلسوف الانجليزي (ادمندبرك) معاصر الثورة الفرنسية أن يبث روحاً فكرية جمة النشاط والإنتاج في انجلترا. إذ أنه بتناوله الثورة الفرنسية بالنقد واستنكاره سياسة العنف وحملته الشديد ضد الثورة ووسائلها. وتقريره عدة مبادئ وحققت صحتها حوادث المستقبل. جعل للسياسة حدوداً وأسساً كانت نبراساً لساسة العصر الحاضر. ومعارضته الثورة الفرنسية قامت على بعض استعمال أساليب العنف والاستبداد سواء من الحكام أو من المحكومين. مع احترام كل نظام ثابت. وفي رأيه أنه مهما بلغ فساد أي نظام. فإن هذا لا يبرر الثورة عليه من

جانب الشعب في عنف وتهور. بل يكون التخلص منه بالإجماع على إبداله وتعديله. كما أنه مهما بلغ صلاحية نظام ما. فإن هذا لا يبرر الدفاع عنه والمحافظة عليه من جانب الحكام في استبداد واضطهاد.

وقد استمد "برك" الانجليزي من "منتسكيو" الفرنسي الكثير من آرائه ونزعاته. وكان له من ثقافته القانونية. أكبر معين على فهم مشاكل عصره وتفسيرها ومعالجتها على وجه مبتكر هو بداية التفكير السياسي الحديث.

وامتاز القرن التاسع عشر بالحركة الاستعمارية الواسعة النطاق. التي وجهت الدراسات الاجتماعية وجهة عملية مثمرة. قامت أعباؤها على أكتاف العلماء الانجليز. بفضل ما كانت تتمتع به انجلترا من استقرار حرمت منه معظم الدول الأوربية.

وقبل أن نبين تأثير الحركة الاستعمارية في المدرسة الانجليزية الاجتماعية نستعرض في إيجاز حركة التوسع الأوروبي.ففي القرنين الخامس عشر والسادس عشر تمت الاكتشافات الجغرافية للقارة الأمريكية ولطريق الهند البحري وبدأت العلاقات التجارية بين الشرق والغرب. وفي القرن السابع عشر هاجر كثير من الأوربيين خصوصاً الفرنسيين الانجليز إلى المستعمرات هرباً من الاضطهاد السياسي والاضطهاد الديني. أما كثرة المهاجرين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فترجع إلى ازدياد عدد السكان في القارة الأوربية وسرعة نموهم.

وحتى أوائل القرن الثامن عشر كان جزء عظيم من أنحاء العالم ما زال

مجهولاً للعالم الأوربي. فلم يكن معروفاً من قارة أفريقية إلا سواحلها. وبضع محطات تجارية للبرتغاليين والهولنديين والانجليز. وكان النصف الشمالي من أمريكا مجهولاً ما عدا الساحل الشرقي. أما أمريكا الوسطى وأوربا الجنوبية فسيطر عليهما الأسبان والبرتغاليون والهولنديون. ومع اندثار المدنية الأمريكية القديمة. فإن هؤلاء المستعمرين لم يسيطروا تماماً على فتوحاتهم. فإن جانباً كبيراً في الجنوب وفي داخل البرازيل لم يطرقه أحد واكتفى الأسبان في علاقاتهم بمستعمراتهم بإرسال بعض الموظفين والملاك ورجال الدين. ومع ذلك فإن معظم الحروب الأوربية في القرن الثامن عشر قامت بسبب النزاع بين الفرنسيين والانجليز على تعيين حدود ممتلكاتهم في أمريكا الشمالية وسبب التبادل التجاري مع الممتلكات الأسبانية.

أما آسيا فكانت كأفريقية مجهولة للأوربيين، ما عدا بعض المنشآت التجارية على سواحل الهند، وكانت كل من الصين واليابان وبلاد العرب مجهولة تماماً، ولا يعرف عنها الأوربيون إلا ما تحمله لهم القصص الخرافية. وكان للأسبان والهولنديين والانجليز بعض المراكز التجارية في جزائر الهند الشرقية. ومع أن أستراليا وزيلندا الجديدة قد تم كشفهما إلا أن الأنظار لم تكن قد اتجهت إليهما، ونأت عين الاستعمار عنهما.

هذا هو بالإجمال حقيقة الموقف أوائل القرن الثامن عشر ومنه يتضح أن التوسع الأوربي لم يكن قد بلغ أشده، وإن حركة الاستعمار لم تبدأ بعد بصفة جدية من جانب الحكومات. لأن الأمر كان متروكاً لمحض الظروف. ولكن في القرن الثامن عشر تنبهت الدول الأوربية إلى الأهمية

الاقتصادية والسياسية للمستعمرات وممتلكات ما وراء البحار. فاتجهت مجهوداتها إلى التنافس الاستعماري. وشاهد القرن الثامن عشر تكوين الإمبراطوريات ونمو المستعمرات.

أما في القرن التاسع عشر فقد انحصرت المجهودات الدولية في التنظيم الداخلي لهذه الفتوحات والممتلكات. ووضع أسس العلاقات الخارجية بين المستعمرات والدول التابعة لها من جهة وبينها وبين الدول الأجنبية من جهة أخرى.

ولا يعنينا من كل هذه التفاصيل إلا الحقائق الآتية وهي:

أولاً– الحركة الاستعمارية أو الاتصال بين الشرق والغرب اقتصر على الناحية التجارية والملاحة البحرية إبان القرون الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر.

ثانياً– اهتمام الدول الأوربية بالمنافسة الاستعمارية وإنشاء ممتلكات وإمبراطوريات بدأ في القرن الثامن عشر.

ثالثاً– التنظيم الداخلي للمستعمرات والعناية بشئونها الداخلية والخارجية بدأ في القرن التاسع عشر.

رابعاً– انجلترا كانت أسبق الدول الأوربية وأكثرها توفيقاً في ميدان النشاط الاستعماري. نظراً لاستقرار أحوالها السياسية وأمورها الداخلية بعكس الحال في القارة الأوربية. إذ كان لاشتعال الثورة الفرنسية والحروب النابليونية.و قيام الثورات في عدة دول مختلفة أثر عميق في اضطراب

الأحوال خصوصاً في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

خامساً– لم يكن للفتوحات الأوربية وحركة الاستعمار أي أثر في حياة أوربا الفكرية عموماً وفي الدراسات الاجتماعية خصوصاً حتى نهاية القرن الثامن عشر ولكن في القرن التاسع عشر تأثرت الأبحاث الاجتماعية كل التأثير بالنتائج العلمية التي قام بها العلماء في المستعمرات المختلفة.

ولقد كانت انجلترا أسبق الدول إلى الاهتمام بالتنظيم الداخلي للمستعمرات، وعاونها على ذلك كثرة المهاجرين من رعاياها الانجليز، وقيام كثير من العلماء برحلات علمية، شاهدوا أثناءها لأول مرة مجتمعات غريبة في المكسيك وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وجزائر الهند الشرقية والغربية، وفي الهند وأفريقية. فكانت غرابة ما شاهدوا حافزاً لهم على وصف رحلاتهم، فأثار ذلك التفات الأخصائيين في العلوم والفنون، فشدوا رحالهم إلى هذه البقاع وأكبوا على البحث والدرس، واستغرق ذلك النصف الأول من القرن التاسع عشر. وفي النصف الثاني منه صدرت عدة مؤلفات بنتائج هذه الدراسات العلمية ومن أهمها دراسة تطور الأجناس Ethnography ودراسة الأجناس البشرية Anthropology ودراسة الحفريات Archeology ودراسة وصف الأجناس Ethnology.

وبفضل صبر العلماء ومثابرتهم نالت الشعوب الفطرية كل عناية ودراسة. وقد نشر ماك لينان (Mac Lenan) عام ١٨٦٥ مؤلفه عن الزواج الفطري (Primitive Marriage) حيث أشار لأول مرة إلى زواج الأقارب وزواج الأجانب Endogamy & Exogamy وكتب لويس

مورجان كتاباً عام ١٨٧٧ عن المجتمع القديم (Ancient Society) بعد أن قضى خمسين عاماً في دراسة عدة قبائل.

ومن الذين تخصصوا في دراسة سكان استراليا الأصليين هوت "Howitt" وجيلين "Gillen"، ومن الذين تخصصوا في دراسة قبائل الهنود الحمر في أمريكا بوس "Boas" وسوانتن "Swanton" وكشنج "Cushing" وكراوس "Krause" ومن الذين توفروا على دراسة الأسرة والقانون المقارن والديانات هوارد "Howard" وستارك "Starcke"واندرو لانج " A. Lang" وسدني هارتلند "S. Hartland" ولوي "Lowie" وسمنر مين "Sumner Maine".

ومن الأسماء الكثيرة التداول فريزر "Frazer" ووستر مارك "Westermarck" وهو فنلندي جمع كثيراً من الحقائق والمعلومات في مؤلفاته القيمة عن أصل ونمو العقائد الخلقية Origin and Development of Moral ldeas وتاريخ الزواج البشري " History of human marriage".

ومع أن هذه الأبحاث خاصة بالأجناس البشرية إلا أنه لا يخلو منها مؤلف انجليزي في علم الاجتماع، إذ أن نشرها لفت نظر علماء الانجليز ووجدوا فيها من الطرائف والغرائب ما دفعهم إلى عقد مقارنات علمية بين المجتمعات الأوربية المتحضرة وبين المجتمعات الفطرية، وانتقلت ملاحظاتهم سراعاً بين النظم الاجتماعية المعقدة في البيئات الغربية، الراقية، وبين النظم الاجتماعية الساذجة في المستعمرات، فعقدوا المقارنات، وبذلوا محاولات

في التحليل والتفسير والتعليل، ونفذوا إلى صميم الأسس التي تقوم عليها الأوضاع العمرانية، فعالجوا مسائل الأسرة، والزواج والإجرام، والفقر والتعليم والدين والأخلاق، والتقاليد، علاجاً علمياً قائماً على الحقائق المادية التي تضمنتها أبحاث البعثات العلمية في المستعمرات، فوضحت أكثر من ناحية من نواحي المجتمع، وأمكن تفسير الغامض الذي كان معدوداً فوق البحث والدرس أو كان محلاً لتضارب الآراء، وتناقض العلماء.

ومن هنا نفهم سر الاتجاه الذي اتجهت إليه المدرسة الانجليزية في الاجتماع. فهو اتجاه عملي يعني بالواقع والأمور العملية أكثر من العناية بالأمور النظرية، فمع أن علماء الحفريات وعلم الأجناس قاموا بأبحاثهم مستقلين. كل في دائرته الخاصة، إلا أن المدرسة الاجتماعية الانجليزية اعتبرت أبحاثهم مادة متجانسة لنواحي المجتمع المختلفة. فاعتمدت عليها في الدراسات الاجتماعية التي امتازت بغزارة المعلومات والحقائق المادية. بعكس المدرسة الفرنسية التي امتازت بدقة التفكير وروح البحث العلمي والاهتمام بالناحية النظرية لعلم الاجتماع.

وكان للأبحاث البيولوجية كذلك أثر عميق في توجيه المدرسة الانجليزية. فإن تشارلس دارون الذي عاصر القرن التاسع عشر كله تقريباً (١٨٠٩- ١٨٨٢) أثار بأبحاثه البيولوجية اهتمام الدوائر العلمية. فقد جمع في رحلته العلمية إلى سواحل أمريكا الجنوبية والتي استمرت ست سنوات ١٨٣١ و١٨٣٦ معلومات وحقائق هامة ضمنها مؤلفه الخالد

عن أصل الأنواع بطريق الانتخاب الطبيعي الذي نشره عام ١٨٥٩. ومع أن أبحاث دارون في ذاتها بيولوجية، إلا أن تأثيرها في الدراسات الاجتماعية كان عميقاً. خصوصاً ما أثبته من أن الكائنات الحية إنما تتشكل وتتغير أعضاؤها وفق مقتضيات البيئة وظروف الحياة المحيطة بها. فهذه الحقيقة البيولوجية البحتة وما اتصل بها من حقائق أخرى عاونت على ظهور المذهب البيولوجي "الإحيائي" في علم الاجتماع. عرضها في مؤلفاته القيمة بكل وضوح وجلاء شأن العالم الواثق من نفسه المتمكن من موضوعه ومادته.

فهو يعترف بوجود عدة عقبات أمام تكوين علم لدراسة المجتمع. ولكن الجهل المطبق في فهم الظواهر الاجتماعية. والأساليب المبتذلة التي تعالج بها مشاكل الاجتماع. تدعو إلى وجوب وضع حد لهذه الفوضى. والتفكير في منهج علمي يتناسب مع طبيعة دراسة المجتمعات.

وفي نظر سبنسر أن الجهل والتأثر بالعاطفة هما مصدر كل نقص يسود الأبحاث الاجتماعية. فالتأثر بالنزعة الوطنية وبنوع التعليم والنشأة في طبقة معينة والمذهب السياسي الخاص والعقيدة الدينية كل هذه عوامل تحول بين المرء وبين تفهم أي مشكلة اجتماعية مهما كانت بسيطة واضحة. فاختلاف وجوه النظر عند بحث موضوع اجتماعي معين. لا يرجع إلى تعدد الجوانب الحقيقة الاجتماعية فهي ثابتة ولها مظهر واحد لا يتغير.

فالعلم الغزير والتجرد من العاطفة هما السبيل الوحيد للتخلص من

هذه النقائص والطريق المأمون في الأبحاث الاجتماعية. كما أن تجنب الأخذ بالأساليب القريبة المباشرة التي تلازم حادثاً اجتماعياً معيناً واجب عند البحث الاجتماعي الذي يتطلب دقة في التحري عن الأسباب البعيدة التي هي مصدر الحدث الاجتماعي.

ويرى سبنسر أن من الوسائل المؤدية لدراسة الاجتماع. الإلمام بالعلم العقلي. علم التفكير (على حد تعبيره) أي علم النفس فمن غير المعقول تفسير أعمال الجماعة دون فهم تفكير الأفراد أولاً وهو التفكير الذي تصدر عنه أعمال الجماعة فنفسية الجماعة ما هي إلا مجموع نفسيات الأفراد.

كما أن الإلمام بعلم الحياة ضروري للاجتماعي. لأنه يمد علم الاجتماع بكثير من الحقائق. نظراً للتشابه الكبير بين المجتمع الإنساني وعالم الكائنات الحية.فخصائص القبيلة وانعدام ظاهرة تقسيم العمل بين أفرادها وضعف مقاومتها لأي اعتداء قوي. وعدم تنظيم أسباب التعاون والتضامن بين أفرادها تشبه خصائص الخلية فليس لها أعضاء واضحة متميزة ولا تقوى على التشكل حسب الطوارئ وعرضة للفناء عند أي حادث مفاجئ. أما المجتمعات الراقية فإنها تشبه الكائنات الحية الراقية من حيث ظهور تقسيم العمل بين الأفراد وظهور الأعضاء وتخصصها عند الحيوانات، ووجود التضامن بين الجماعة كما تتعاون أعضاء الحيوانات عند تأدية وظائفها.

فالتخصص وتقسيم العمل والتضامن يحفظ للجماعة سلامتها وتقدمها، كما تحفظ للكائن الحي حياته وتكفل نموه.

فمن هذه الناحية كانت دراسة علم الحياة ضرورية. فعلم الاجتماع ما هو إلا علم الحياة مكبراً.

* * *

وقد تناول سبنسر نظرية أوجست كمت التي تنفي استمرار التطور، واقتصاره على المراحل الثلاث الواجب على كل مجتمع أن يجتازها ويقف عندها. ويرد سبنسر على كمت بأن التطور لا نهاية له مادامت الحياة باقية، وأن الجماعة الراقية لم تتطور عن الجماعة الفطرية. لأن ظروف كل منها تختلف عن ظروف الأخرى، وأنه إذا أتيح للجماعة الفطرية أن تتطور وتتقدم. فإنها قد تتخذ طريقاً يخالف تماماً الطريق الذي سلكته الجماعة الراقية. فالجماعات المتحضرة لا تتصل بأي سبب بالجماعات المتأخرة. وهي إذا كانت متفرعة منها فإنها ليست متطورة عنها.

وقد ترك هربرت سبنسر ثروة علمية قيمة في الأخلاق والتربية وعلم النفس وعلم الاجتماع. وامتازت شخصيته بالوداعة والتواضع وحب العزلة. وكان أصماً. ذا صبر وجلد على البحث والدرس. وقد زار مصر عام ١٨٧٩ مدفوعاً بعامل إعجابه الشديد بها وبحضارتها القديمة.

وقد طبع بمذهبه البيولوجي وبفكرته عن التطور المدرسة الانجليزية الاجتماعية. وإليه يرجع الفضل في تنظيم الدراسات الاجتماعية وحسن استغلال الأبحاث الاثنوجرافية والانثروبولجية والبيولوجية والاركيولوجية في أبحاث علم الاجتماع والاستعانة بحقائقها رغم تشتتها وتشعبها في استخلاص القوانين الاجتماعية.

المدارس الأمريكية والألمانية والإيطالية:

ولا يفوتنا الإشارة إلى المدرسة الأمريكية التي اشتهرت بتطبيق القوانين والحقائق الاجتماعية في الحياة العملية. خصوصاً في فنون التربية. والصحة الاجتماعية والهجرة الداخلية بين المدن والريف. وشئون العمال والصناعة. وتنظيم وسائل الخدمة الاجتماعية ومسائل السكان.

المدرسة الألمانية متأثرة بالروح الفرنسية النظرية. ومن علمائها توبيس Toennies وسايمل Saimmel.

أما المدرسة الإيطالية فقد وهبت الدراسات الجنائية نصيباً كبيراً من عنايتها مستخدمة في ذلك الأبحاث النفسية والانثروبولوجية. ومن أعلامها لمبروزو وفيري Ferri وجاروفالو Garofalo.

وقد استطاع أميل دور كايم الاجتماعي الفرنسي أن يقرّب بين وجهات نظر المدارس المختلفة. بفضل أبحاثه ونظرياته التي أصبحت مذهباً مستقلاً سد فراغاً كبيراً في عالم الاجتماع. وأصبح الآن حجراً للزاوية في الأبحاث الاجتماعية. وإليه ينتهي الفضل في تدعيم أسس "علم الاجتماع" ووضع قواعده العملية وطرائق بحثه. وتنظيم موضوعاته.

الفصل الثاني

المذاهب الاجتماعية

علم الاجتماع هو علم تطور المجتمعات الإنسانية، وهو دراسة وصفية تفسيرية مقارنة للمجتمعات الإنسانية كما تبدوا في زمان ومكان معينين. فهو علم لا يقف عند حد وصف بيئة معينة بل يفسر هذا الوصف ويعلله ويرده إلى أسبابه الطبيعية والعمرانية. مع مقارنته بما يتشابه ويتعارض من البيئات الأخرى، فضلاً عن بحث العلاقات القائمة بين مختلف نظم المجتمع في زمن معين ومكان معين.

ومن ناحية أخرى فإنه يدرس قوانين التطور التي تخضع لها المجتمعات الإنسانية في تقدمها وتغييرها.والمجتمع الإنساني يشمل عدة ظواهر اجتماعية أوجدها ما قام به أفراده كجماعة متآلفة من مظاهر النشاط الفكري والمادي.

ومن الطبيعي أنه متى اجتمع أفراد متآلفين نشأت بينهم روابط مشتركة تدفعهم إلى التعاون في مجهوداتهم وألوان نشاطهم، وينتهي اندماجهم إلى نتائج ما كانت تظهر لو ظلوا منفردين إذ بتضامنهم يتضاعف إنتاجهم، وتتحسن أحوالهم وتنشط أذهانهم إلى التفكير فيما يترتب على حياتهم الجديدة من آثار ومظاهر جمة.

فالفرد المندمج في جماعة من الجماعات يأتي من الأعمال ويبدي من الآراء ما لا يتسنى له لو بقي خارج نطاق الجماعة، إذ أن جو الجماعة هو الذي ساقه إلى العمل والتفكير.

والجماعات التي ترتبط بها ارتباطاً مستمراً تؤثر فينا تأثيراً عميقاً. فالأسرة التي نشأنا فيها والأمة التي ننتمي إليها، والمهنة التي نمارسها، والمذهب الديني الذي نؤمن به، والمبدأ السياسي الذي نعتنقه، والنظم التشريعية والاقتصادية والخلقية التي نخضع لها، إن هي إلا مؤثرات قوية تسيطر علينا، وتكيف شخصية الفرد منا.

وليست كل الجماعات متشابهة، فالجماهير التي تجتمع في المظاهرات والحفلات، عبارة عن جماعة ولكنها متغيرة وغير منظمة، والجمعيات الرياضية والعلمية والسياسية والخيرية عبارة عن جماعة أقل تغيراً وأدق نظاماً، وكل من الأسرة والطائفة والأمة جماعة ولكنها ثابتة في بقائها ونظمها. ومثل هذه الجماعة هي التي تعنينا في دراسة المجتمعات، وهي قد تكون عظيمة العدد تضم الملايين، وقد تخلد مدة قرون، يتعهدها جيل بعد جيل.

ويغلب، نظراً لتقادم العهد بها، إننا لا نعرف مبدأ ظهورها وتكوينها على وجه التدقيق. وهي ليست مما يمكن الاتفاق على تكوينها وإيجادها بمحض إرادتنا، بل إننا نشأنا متأثرين بها، خاضعين لها، نلمس وجودها أمراً واقعاً، وتمتاز نشأتها بأنها حدثت تدريجياً، وقامت بدورها أمداً طويلاً، وعصوراً عديدة. قبل أن نتفاهم على نظام تأسيسها، ونتواضع على أسس عملها ووظيفتها، فهي قد تكونت من تلقاء نفسها ثابتة، منظمة دون سابق تفكير أو اتفاق أو تدبير من جانبنا، فنحن لم نجتمع في مؤتمر لنتخذ الأسرة نظاماً مدنيا يقيم العلاقة بين المرأة والرجل على أساس وطيد، بل

فتحنا أعيننا لنجد الأسرة نظاماً مقرراً من أجيال، ولم نتباحث في كيفية جمع الأفراد والتأليف بينهم، وتوزيعهم على شكل معين، بل رأينا أنفسنا ننتمي إلى أمة معينة كما ينتمي غيرنا إلى أمم أخرى، ولم يؤخذ لأحد رأي في تكوين أمة بذاتها. لأن الظروف المحيطة بها هي التي أوجدتها وأبقت عليها.

هذا من حيث الجماعات، أما المجتمعات، فهي إما بسيطة كالقبيلة، وتمتاز بأن الطوائف الاجتماعية فيها متداخلة تداخلاً يجعل المجتمع جسماً لم تتميز أعضاؤه، بل كلها تعمل في سبيل بقاء الجسم وحفظه سليماً، فأفراد القبيلة يقومون بالوظائف الاجتماعية كلها كالدفاع والاقتصاد والقضاء.

أما المجتمعات المركبة، أي الراقية، فالتخصص يظهر فيها على أتم وجه، وتتوزع الوظائف الاجتماعية على أفراد المجتمع توزيعاً يجعل لكل منها وجوداً قائماً بذاته. فيكون جسم المجتمع من أعضاء يعمل كل منها في دائرة خاصة، فالحياة الدينية والسياسية والاقتصادية والخلقية والفكرية والفنية هي الأعضاء التي تقوم بوظائفها الاجتماعية الدقيقة، لتكفل المجتمع البقاء والنمو.

تكوين الجماعات: تتكون الجماعات بدافع إحيائي (بيولوجي) أو جغرافي أو اجتماعي.

أولاً- الجماعة الإحيائية (البيولوجية)- وهي الجماعة التي يربط أفرادها تجانس طبيعي قائم على الجنس، كما هو الحال في بعض العشائر الفطرية التي تفصل الجنسين عن بعضهما وتجعل كلا منها جماعة قائمة

بذاتها، أو قائم على السن كما هو الحال لدى بعض القبائل التي تجعل السلطة مركزة في المسنين من أفرادها، أو قائم على القربى، كما هو شائع في المجتمعات التي توطد فيها نظام الأسرة.

ثانياً- الجماعة الجغرافية- وهي التي يرتبط أفرادها برابطة وحدة المكان، أو برابطة الجوار، كما هو الحال في القرى والمدن.

ثالثاً- الجماعة الاجتماعية- وهي التي يرتبط أفرادها بعمل مشترك وغاية واحدة دون حاجة إلى القرابة أو الجوار، ولذلك نرى من بينها كثيراً من الجماعات الدولية، مثل اتحاد العمال، والجمعيات العلمية، والمحافل الماسونية، والنقابات والأندية، ويمكن تحديد الجماعات الاجتماعية على الوجه الآتي:-

١- طوائف المركز أو المصلحة كالطبقات الاجتماعية في كل مجتمع.

٢- طوائف العمال أو المهنة وهي إما:

أ- للدين (مثل الكنائس والأديرة والاتحادات الدينية).

ب- للمهنة (مثل النقابات والجمعيات التعاونية والشركات واتحادات العمال والجمعيات العلمية).

ج- للهو (مثل الأندية الرياضية والجمعيات الفنية).

الظاهرة الاجتماعية:

هي العمل أو الحدث الاجتماعي الذي نعتمد عليه كمادة لأبحاث علم الاجتماع.

فالأعمال الفردية التي تشمل تصرفاتنا اليومية من مأكل ومشرب ونوم، لا تدخل في دائرة اختصاص الاجتماعي. كذلك الأعمال الاختيارية التي نقوم بها مشتركين مع غيرنا في حياتنا اليومية كالحديث والمراسلة والمبادلة والزيارة، أما الأعمال التي تفرضها علينا القوانين الاجتماعية من عرفية وتشريعية، وهي التي يجبرنا الوسط الاجتماعي على إتباعها سواء كانت ترضينا أو لا ترضينا، أو بعبارة أدق الأعمال التي لا دخل فيها، لإرادة الفرد، والتي تتمثل فيها –إرادة المجتمع المعنوية– هذه الأعمال هي التي تفسر معنى (الظاهرة الاجتماعية).

وكل مجتمع يتكون من عدة ظواهر اجتماعية أوجدتها (إرادة الجماعة) وفرضتها على الأفراد فرضاً، كالأسرة والحكومة والأخلاق والتشريع.

والظاهرة الاجتماعية جامعة وملزمة، وهي من ناحية أخرى عددية أي يمكن حصرها، وذات قرار اجتماعي ثابت، أي يمكن ملاحظتها في المجتمع وهو في حالة استقرار Statique وهي تمثل تجانس الجماعة، وخضوعها لسلطة مختارة.

الإلزام في الظواهر الاجتماعية:

إما أن يكون:

١– روحيا: كما يتمثل في العقائد الدينية.

٢– تشريعياً: كما يتمثل في القوانين الوضعية والعرفية فإن الاعتداء على الأوضاع الاجتماعية المحددة بالعادات أو القوانين يعتبر (مخالفة) لها

(عقوبة) إذا كانت المخالفة جنائية، ولها (إصلاح) إذا كانت المخالفة مدنية.

٣- أخلاقياً- ويتمثل في التقاليد المرعية، فإن الخروج عليها قد يستوجب التوبيخ والتأنيب، أو الاحتقار والتهكم وقد يصل إلى حد الاضطهاد.

وإذا قلنا إن الظاهرة الاجتماعية وليدة -إرادة الجماعة- بعيدة عن الأهواء الفردية، فهل تخضع -إرادة الجماعة- لقوانين ثابتة يمكن بكشفها أن نفسِّر جميع الظواهر الاجتماعية للمجتمعات المختلفة؟

لقد عالج دور كايم هذه الناحية بإسهاب، وأجاب إجابة قاطعة بأن الظواهر الاجتماعية تخضع لقوانين ثابتة، تدل على أن (إرادة الجماعة) تخلق آثاراً متشابهة، في الظروف المتشابهة، ومما يؤيد ذلك أن كثيراً من العادات والتقاليد تتشابه، حتى في تفاصيلها، في البيئات المختلفة المتباعدة التي لا تربطها طرق المواصلات، مثل عبادة الجد وخطف العروس قبل الزواج، فإنك تشاهد هذه الطقوس في مجتمعات إفريقية وأمريكية واسترالية تجمعها وحدة الظروف ووحدة الظواهر، وإن فرَّقت بينها الحواجز الجغرافية، وهذه الوحدة في المظهر أعظم برهان على أن المملكة الاجتماعية وظواهرها ليست متحررة من الجبرية العالمية وأنها تخضع لقوانين ثابتة، وإذا لم نستطع كشف جميع القوانين الاجتماعية التي تسير المجتمعات بمقتضاها، فليس هذا دليلاً على عدم وجودها، فقد جهل العقل البشري عصوراً طويلة، قوانين الطبيعة التي نعتبرها اليوم قضايا مسلماً بها، وجهْل

الإنسان في الماضي بهذه القوانين لم يكن دليلاً على عدم وجودها ولم يكن حائلاً دون سريان مفعولها وتأثيرها.

وفي هذا المعنى يتحدث الفيلسوف الفرنسي المعاصر الأستاذ لالاند فيشير إلى استقلال الظواهر الاجتماعية عن المظاهر الفردية، وإن كانت مستمدة من وجود الجماعة ككل قائم بذاته، دون أن يشعر الأفراد الخاضعون لها بوطأتها، كما تحمل الإنسان الضغط الجوي عدة قرون قبل كشف هذه الظاهرة الطبيعية التي لم تمنع جهل الإنسان بها، من فرض وجودها وآثارها في عالم الطبيعة.

فالظواهر الاجتماعية هي مادة علم الاجتماع، وهي بتصويرها لإرادة الجماعة وحالتها، تتميز عن غيرها من ظواهر العلوم الأخرى وتشير إلى وجود قوانين اجتماعية ثابتة تتحكم في الجماعة والمجتمعات.

منهج علم الاجتماع:

منهج أي علم من العلوم هو أسلوب بحثه، والطريقة المتبعة في دراسة موضوعاته.

ولقد بذل علماء الاجتماع مجهودات متوالية، لتحديد الطريقة العلمية ومنهج البحث الذي يلائم طبيعة علم الاجتماع، فظهرت عدة مذاهب أهمها ثلاثة، نشير إليها حسب ترتيب ظهورها:-

أولاً- المذهب الإحيائي (البيولوجي):

وهو المذهب الذي حمل لواء الدعوة إليه هربرت سبنسر في النصف

الثاني من القرن التاسع عشر ويقوم على اعتبار المجتمع كائناً حياً يمكن تطبيق القوانين الفزيولوجية والبيولوجية عليه.

وعلم الحياة يبحث في الكائنات الحية، وهي النبات والحيوان، وهذه الناحية تمثل علم الحياة الخاص، أما علم الحياة العام، فهو يبحث عن المبادئ العامة للحياة من حيث هي بغض النظر عن نسبتها للنبات أو الحيوان، فهو يبحث في الأعضاء، نموها، وظائفها، تخصصها، تكوين الكائنات الحية، تطور الكائنات الحية، وبذلك يشمل التشريح وعلم وظائف الأعضاء وما يتفرع منها.

ولقد كان المجتمع هدف العلماء والفلاسفة يعالجون نواحيه المختلفة، توصلاً إلى إيضاح غوامضه، وتحليل مركبه، وتفسير ظواهره، التي كانت في الماضي الغازا ومعميات خفية.

ولكن هذا المجتمع مترامي الأطراف، معقد الظواهر صعب التحديد، مبهم الحدود، فتسهيلاً للبحث شبَّه العلماء والفلاسفة المجتمع بالكائن الحي، واتخذوا من مظاهر وقوانين الكائنات الحية معيناً لهم في معالجة ظواهر الحياة الاجتماعية.

فالمؤرخ، والفيلسوف، والسياسي، والاقتصادي، والمشرّع، وكل من تتصل أبحاثه بالمجتمع عن قرب أو بعد، استعان بمعلوماته عن الكائنات الحية يهتدي بها في أبحاثه الاجتماعية المعقدة، ويبدد على ضوئها ما يحف بالمجتمع من ظلام يشوب الحوادث والحقائق.

وقد استعان علم الاجتماع بعلم الحياة (البيولوجي) واستخدم حقائقه ونظرياته إلى أبعد مدى ممكن، وقامت مدرسة الاجتماع الإحيائي بزعامة هربرت سبنسر تدعو إلى مذهبها، الذي أوضحه سبنسر نفسه في الفصل الرابع عشر من كتابه "دراسة علم الاجتماع Study of Sociology" ونلخصه فيما يلي:-

١- إن الفضل في إظهار صلة علم الاجتماع بعلم الحياة يرجع إلى (أوجست كمت) الذي يرى أن علم الأحياء تقدم على علم الاجتماع في الترتيب والظهور الزمني، لأن علم الأحياء يمد علم الاجتماع بكثير من الحقائق، وهو يدرس الكائنات الحية، وينتهي عند (الإنسان)، الذي هو أكثر الكائنات تشعباً وتعقيداً، أما علم الاجتماع فإنه يتناول المجتمعات والجماعات بالدراسة مبتدئاً (بالإنسان) كفرد من الجماعة، فالعلمان يتقابلان عند (الإنسان) وهو حلقة الاتصال بينهما، بل أن نفس طرق بحث العلمين واحدة، فالعقبات التي يجابهها الباحث في علم الأحياء، تشبه العقبات التي يجابهها الباحث الاجتماعي، وذلك من حيث تباين الظواهر الإحيائية (البيولوجية)، كما تتباين الظواهر الاجتماعية وتختلف جوانب الظاهرة الواحدة لدى الجماعات المختلفة.

فنلاحظ بالنسبة للظواهر الإحيائية أن متوسط درجة الحرارة لدى الكائنات الحية المختلفة يتباين جد التباين، كذلك وزن الجسم فإنه مختلف من كائن لآخر جد الاختلاف، كما أن ضغط الدم غير ثابت لدى الكائنات الحية، ومعلوم أن ضغط الدم يؤثر في نبض القلب، فنبض القلب

إذن مختلف من كائن لآخر، والتنفس يتوقف على مقدار سعة الصدر، وهذا المقدار غير موحَّد لدى الكائنات الحية، (فالتباين) قضية مسلم بها في أبحاث علم الحياة، كما هو معترف به في الأبحاث الاجتماعية، فالعادات والتقاليد والنظم، تتباين بتباين البيئات والعوامل المختلفة، وعلى هذا الاعتبار، ومن هذه الناحية سلك الباحث الاجتماعي نفس طريق البحث العلمي الذي سلكه الباحث في الكائنات الحية.

٢- ولقد أنكر "أوجست كمت" الحقيقة القائلة بأن النوع في تطور مستمر، واعتقد بثبات الأنواع، وكان لهذا الاعتقاد الخاطئ أثره الخطير في النتائج التي وصل إليها "كمت"بالنسبة للفرد والجماعة، فقد استنتج أن مظاهر المدنية المختلفة لدى الجماعات الفطرية والمتحضرة إنما تمثل درجات مختلفة من سلسلة تطور واحدة، والحقيقة هي أن اختلاف مظاهر الجماعات إنما يماثل اختلاف مظاهر الأفراد، فالجماعة المتحضرة لم تتطور عن الجماعة الفطرية، ولكنها سلكت طريقاً، واتخذت أسلوباً خاصاً جعلها تختلف في -نوعها- كجماعة، وتتباين في -أصلها- كجماعة، وتشذ في -طبيعتها- كجماعة، عن نوع وأصل وطبيعة الجماعة المتأخرة، التي لو تطورت وتحضرت، لسلكت طريقاً آخر، واتجهت اتجاهاً خاصاً، قد يتعارض مع الجماعات الأخرى ويختلف بالنسبة لاتجاهات الجماعة المتحضرة الموجودة، وعلى ذلك فالجماعة المتحضرة لا تتصل بالجماعة المتأخرة بأي سبب، وإذن لا يمكن أن نقول إنها -متطورة- عنها، وكل ما يمكن أن يقال هو أنها -متفرعة- منها ليس إلا.

٣- يرى "كمت"أن علم الاجتماع يدرس الصور الاجتماعية المعقدة التي يعتريها -تغيير مستمر- والتي لا تفتأ تتفاعل في هذا الكون، ومن المسلم به أنه أثناء هذه العملية توجد عوامل وقوى مختلفة تحدد سيرها، وتعين طريقها، إذن لا يمكن تفسير وتعليل المظاهر الاجتماعية إلا بالوقوف على كنه هذه العوامل وهاته القوى والوصول إلى ذلك من مهمة علم الاجتماع.

ومن هنا ندرك فضل "كمت"في تحديد مهمة علم الاجتماع وفي قيامه كعلم مستقل.

٤- أنه لبيان العلاقة بين علمي الأحياء والاجتماع نلاحظ أمرين بارزين وهما: أفعال الجماعة. ومظاهر الجماعة.

فأفعال الجماعة تتفق مع أفعال الأفراد، وأفعال الأفراد خاضعة لقوانين علم الحياة، إذ أن معرفة هذه القوانين ضرورية لتعليل أفعال الجماعة تعليلاً علمياً.

ومظاهر الجماعات تشبه المظاهر الفردية، والأخيرة تفسر لنا الأولى- وهذا التفسير يتمثل في إطلاقنا المصطلحات الخاصة بالأفراد (كالجسم. والعقل. والعضو) على الجماعة في بعض مظاهرها.

إن هناك تماثلاً كبيراً بين تكوين المجتمع وتكوين الكائن الحي، فكلاهما خاضع لعوامل وظروف تؤثر في كيانهما، فنرى بالنسبة لتكوين الكائن الحي أنه يبدأ باعتماد أجزائه على بعضها اعتماداً لا يمكن معه تمييز

الأجزاء التي إذا انفصلت عن بعضها ولم تعمل متعاونة فإن التكوين العضوي يقف وينعدم الكائن، مثل (البروتبلازم) التي هي أول درجة في سلم التكوين العضوي. فنظراً لأنها ليست ذات خواص معينة ولا تملك إلا الحركة فقط، ونظراً لأنها قاصرة على التكيف حسب الظروف فهي لذلك عرضة للفناء في الوسط الذي توجد فيه.

ولكي تتكون النواة وتكتسب صفات وخواص ما نسميه (الكائن) فلابد من أن أجزاء البروتبلازم الأصلية تتخصص، بمعنى أن كلا منها يقوم بدور خاص يتفق مع مركزه تجاه العوامل الخارجية.

ولكي ينمو ويتطور ويترقى الكائن لابد للأجزاء المختلفة الوظائف أن تظهر وتتضح وتتعقد في الوقت الذي تعمل فيه على تحسين عملها الذي تقوم به.

أما بالنسبة للجماعات، فنشاهد نفس العمليات التي شاهدناها في –الكائن الحي– فالجماعات درجات مختلفة في نموها، فالقبيلة الفطرية عبارة عن وحدة ممتزجة امتزاجاً لا يمكن معه تمييز شخصية الفرد، فأفراد القبيلة كلهم يباشرون أعمالهم على وتيرة واحدة، فلا تعاون بينهم ولا تضامن، وإنما كلهم عبارة عن آلة واحدة، ومن هنا كانت القبيلة الفطرية معرضة أكثر من غيرها إلى الفناء، لعجزها عن المقاومة عند حدوث أي اعتداء خارجي عليها، وفي هذا تشبه تماماً (البروتبلازم).

فإذا ظهر التخصص بين أفراد القبيلة وازداد وتعددت مظاهره أمكن القول بأن –الكائن الاجتماعي– بدأ يتكون، ويتوقف تتطور هذا الكائن

على مقدار تعمق وتعقد التخصص وأية ذلك ظهور حاجة الكل إلى الجزء، وحاجة الجزء إلى الكل وبعبارة أخرى اعتماد الجماعة على الفرد في حاجياتها المتعددة، واعتماد الفرد على الجماعة في كل ما يتصل بكيانه.

فإذا وصل –الكائن الاجتماعي– أو المجتمع الإنساني إلى مرتبة أرقى فإن أعضاءه تتمتع بقسط كبير من الأمن والطمأنينة، وتتوطد دعائم المجتمع ويكمل رشد –الكائن الاجتماعي–.

إذن علم الحياة وعلم الاجتماع متصلان اتصالاً وثيقاً كما لاحظ ذلك –أوجست كمت– الذي وضع –البيولوجي– (علم الحياة) قبل –علم الاجتماع– عند تصنيفه للعلوم مما يدل على أن علم الاجتماع ما هو في الواقع إلا علم الحياة مكبراً.

كلما نعلم أنه من المستحيل أن يصبح النجار نجاراً أو الحدّاد حدّاداً قبل أن يجتاز كل منهما دور –التمرين والتدريب– كذلك من العبث إقامة نظم اجتماعية أو تعديل الطبيعة الإنسانية وفق أسلوب معين دون دراسة سابقة للإنسان نفسه ولعلم الحياة.

هذه هي وجهة نظر (هربرت سبنسر) في طرق بحث علم الاجتماع، وهي تبين الأسس التي يقوم عليها المذهب الإحيائي،

ثانياً- (المذهب النفسي (السيكلوجي):

ومن دعاة هذا المذهب (جبرائيل تادر)– و(لاكمب) وتتلخص وجهة نظر (تارد) في أن التقليد هو العنصر الأساسي في الحياة الاجتماعية،

فتطور الجماعات يحدث عن طريق التفاعل بين طائفتين: طائفة المبتكرين المجددين وطائفة المقلدين، فالمبتكر يتقدم جماعة بفكرة أو دعوة معينة، فإذا عمت وانتشرت وقلدتها الجماعة اتخذت لها حدوداً معينة تجعلها في مرتبة النظم الاجتماعية ويتجسم ذلك في أزياء الملابس والعادات.

والتقليد يكون من الصغير للكبير ومن الضعيف للقوي، ومن المتأخر لمن هو أرقى وأسمى.

وما التطورات المختلفة والثورات السياسية أو الدينية والمدارس الفنية المتباينة إلا ابتكاراً فردياً قلدته الجماعة.

ويعتقد (تارد) أن جميع النظم الاجتماعية تخضع لهذا النظام النفسي (السيكلوجي) وهو تهافت الجماهير حول الطبقة الممتازة وتقليدها.

أما (لاكمب) فتتلخص نظريته في أن التاريخ يدرس الحوادث الخاصة، وعلم الاجتماع يدرس النظم التاريخية العامة، وهذه النظم في أصلها لم تخرج عن كونها حوادث تاريخية امتازت عن غيرها من الحوادث بالانتشار والذيوع، لأنها أشبعت إحدى حاجات الجماعة، ولما كانت الحاجات والرغبات من موضوعات -علم النفس- والحوادث التاريخية هي مادة التاريخ، فدراسة علم الاجتماع لا تقوم إلا على التاريخ وعلم النفس.

ثالثاً- المذهب الاجتماعي المستقل:

وهو المذهب الذي يقترن باسم صاحبه -اميل دور كايم- الذي حرر علم الاجتماع وأسلوب بحثه من سيطرة العلوم الأخرى، داعياً إلى

استقلاله، واضعاً له منهجاً علمياً خاصاً، يقوم على الإحصاء والتاريخ، لا كعلمين وإنما كطريقتين للبحث العلمي، فبالإحصاء يمكن فصل الظواهر الاجتماعية عن الظواهر النفسية مع اعتبار الظواهر الاجتماعية –أشياء واقعية– يمكن بملاحظتها وتتبع حالات تغييرها الوقوف على قوانين تطورها، خصوصاً في المسائل الخاصة بالمواليد والجرائم والانتحار.

أما التاريخ فهو يلعب في الحقائق الاجتماعية نفس الدور الذي يلعبه المجهر (الميكرسكوب) في الحقائق الطبيعية، فعندما تعجز أرقام الإحصاء عن وصف إحدى الظواهر الاجتماعية، مثل النظام الإقطاعي فإنه يمكن للاجتماعي مستعيناً بالطريقة التاريخية أن يبحث هذا النظام، وطبيعته، وما طرأ عليه في العصور المتباينة لدى الأمم المختلفة.

ويمكن اعتبار الفلكلور (الأدب الشعبي) من الوسائل التي تعاون على دراسة النظم الاجتماعية، لما يتضمن من وصف للأخلاق الشعبية عن طريق التقاليد والأساطير والفنون.

الفصل الثالث

موضوع علم الاجتماع

عندما شعر ابن خلدون في القرن الرابع عشر بحاجة (العمران البشري) إلى علم خاص، وعندما شاركه أوجست كمت نفس الشعور في القرن الثامن عشر ونادى بعلم الاجتماع، لم تكن المعرفة الإنسانية قد تقدمت التقدم الحثيث الذي وصلت إليه في القرن التاسع عشر، فلا عجب إن اختلفت وجهة نظر علماء الاجتماع في القرن الثامن عشر وما قبله عن وجهة نظر علماء الاجتماع في القرن التاسع عشر وما بعده، فيما يختص بموضوع علم الاجتماع مع اتفاقهم وإجماعهم على ضرورة وجود علم مستقل للجماعة والمجتمع.

فحين تمسك أوجست كمت بقانون المراحل الثلاث، واكتفى به مطمئناً إلى أنه يفسر جميع مظاهر النشاط الإنساني، لم يكن يعلم ما ستكشف عنه رحلات العلماء، وبعثات الهيئات في مختلف المستعمرات، مما أدى إلى ظهور أمثال دارون وهربرت سبنسر، ومما جعل الأخير يرى أن موضوع الاجتماع أوسع مدى مما تراءى لأوجست كمت، إذ أن اختلاف مظاهر الحياة في المجتمعات الفطرية وتباين العقائد والتقاليد في كل منها وعدم تجانس الحياة السياسية والاقتصادية وخضوع كل مجتمع لظروف البيئة والعوامل الخارجية المحيطة به، كل ذلك جعل هربرت سبنسر يرى من الصعب سريان قانون المراحل الثلاث على جميع المجتمعات ويقول بتطور

كل مجتمع وفق ظروفه الخاصة، وخضوعه للقوانين الإحيائية (البيولوجية) التي تخضع لها الكائنات الحية.

وقد حمل العالم الفرنسي اسبيناس (Espinas) مذهب سبنسر إلى فرنسا معدلاً فيه بعض التعديل، فقد ميز بين عالم الإحياء وعالم الإنسان بوجود إرادة الجماعة علما في الحياة الإنسانية، وقد أبان في كتاب المجتمعات الحيوانية:

(Les Sociétés Animales) كيف أن المجتمع الإنساني ما هو إلا جزءا من الطبيعة، وأن الظواهر الاجتماعية متصلة كل الاتصال بغيرها من الظواهر الطبيعية.

وقد مهَّد (اسبيناس) الطريق للاجتماعي الفرنسي الفذ اميل دور كايم[1] (Émile Durkheim) الذي يمثل حلقة الاتصال بين القرن

(١) ولد إميل دور كايم في ١٥ ابريل سنة ١٨٥٨ وتلقى تعليمه في مسقط رأسه ابينال، وقد تخرج في مدرسة المعلمين العليا بباريس عام ١٨٧٩ وبعدئذ بدأت حياته الفلسفية، إذ توفر على دراسة الفلسفة ونال شهادة الأجرجاسيون، وعين أستاذاً للفلسفة في معهد سانس ثم سان كنتان مدة أربع سنوات متوالية، وضع بعدها عدة أبحاث فلسفية، وحوالي عام ١٨٩٠ بدأت حياته في ميدان الأبحاث الاجتماعية، إذ عين أستاذا لعلم الاجتماع، وكان لمحاضراته ومباحثه الاجتماعية أثر قوي، حفز جامعة بردو إلى إنشاء كرسي ثابت عام ١٨٩٦ لعلم الاجتماع في كلية الآداب.

ومع أنه قضى أربع سنوات بين عامي ١٩٠٢– ١٩٠٦ أستاذا للتربية في كلية الآداب بالسربون إلا أنه عاد إلى أبحاثه الاجتماعية عام ١٩٠٦ بتعيينه أستاذاً لعلم الاجتماع بالسربون حيث توفر أكثر من عشر سنوات على الدعوة إلى مذهبه، وبعد وفاته عام ١٩١٧ تابع مجهوداته أتباعه وتلاميذه أمثال هيبير وموسى وفوكونيه وبوجليه، ومما هو جدير

التاسع عشر والقرن العشرين (١٨٥٨– ١٩١٧) وإليه يرجع الفضل في تنظيم المدرسة الاجتماعية الفرنسية، التي سادت تعاليمها، وانتشر مذهبها، وهو المذهب الذي اتخذناه نبراساً لنا في أبحاث هذا الكتاب.

أمكن دور كايم أن يجرِّد علم الاجتماع من المسحة الفلسفية التي كانت تشوبه، وجعل منه علماً واقعياً قائماً على الملاحظة والاستقراء.

وقد أخذ على أوجست كمت وهربرت سبنسر استخدامهما الظواهر الاجتماعية لتأييد آراء معينة وفكرة ثابتة لدى كل منهما أكثر من استخدامهما هذه الظواهر لتفسير الأشياء الواقعة تفسيراً مستقلاً محرراً من كل اعتبار ذاتي.

فأوجست كمت آمن كل الإيمان بقانون المراحل الثلاث يفسر به تقدم الإنسانية، وفي سبيل هذا الإيمان ساق كل الأدلة الممكنة التي تؤيد قانونه وفكرته الراسخة، وهذا ما يعيبه دور كايم على العالم الاجتماعي الذي يجب أن يبحث الظواهر الاجتماعية كما هي ليقرر خصائصها ومميزاتها كما تبدو له.

أما سبنسر فإنه اعتنق فكرة التطور الإحيائي (البيولوجي) للمجتمعات فحشد كل معلوماته الغزيرة لتأييد هذه الفكرة الثابتة متخذاً من الظواهر الاجتماعية مطية لذلك، وهذا ما دفع دور كايم إلى رفض كل تفسير سابق للحياة الاجتماعية، لأنه يخدعنا عند بحثنا الظواهر الاجتماعية.

بالذكر أنه قد أتيح لغير واحد من المصريين حظ الاستماع إلى محاضرات اميل دور كايم أثناء دراساتهم العليا في باريس، وهم الآن من زعماء التفكير في مصر.

فالتفسير العقلي الذي قال به أوجست كمت والتفسير البيولوجي الذي قال به سبنسر يقيد كل منهما حرية الباحث الاجتماعي، ويضعه في موقف يتنافى مع مبادئ البحث العلمي المشاهد في العلوم الطبيعية، إذ يجعل النتيجة معروفة قبل سوق المقدمات.

كما أن رد كل مظاهر النشاط الاجتماعي إلى عامل واحد نتخذه لتفسير الحياة الاجتماعية لا يتفق مع أصول البحث العلمي كما هو الحال مع الاشتراكيين، فقد شاهد منتصف القرن التاسع عشر قيام كارل ماركس وفردريك انجيلز داعين إلى التفسير المادي للتاريخ، وكتاب (رأس المال) لماركس يستوقف النظر من هذه الناحية، فهو مفزع في قالب علمي خلاَّب، أراد به تحقيق مثل أعلى في ذهنه، فتناول الحياة الاجتماعية من جميع نواحيها، وتعرَّض لظواهر الاجتماع رادًّا إياها إلى تفسير واحد هو الإنتاج، فهو يرى أن الإنسان في سبيل الحصول على وسائل عيشه يتضافر مع غيره ويرتبط الأفراد من تلقاء نفسهم ارتباطاً لا أثر فيه للتفكير أو التدبير، وتنمو الروابط بينهم وفق استعدادهم وطاقتهم في الإنتاج، ويترتب على هذه الروابط الاقتصادية الإنتاجية الروابط القانونية والسياسية وما يتصل بها من علاقات اجتماعية أخرى.

فالإنتاج في الحياة الاقتصادية هو الذي يحدَّد بالدقة طبيعة الحياة السياسية والفكرية، والذهن البشري لا يبدأ بالعمل في الحياة الاجتماعية، وإنما الحياة الاقتصادية هي التي تبدأ بالظهور ثم يعقبها على الأثر الحياة الفكرية متأثرة بها.فالظاهرة الاقتصادية هي التي تفسر جمع النظم والعادات والأفكار.

وقد راقت هذه الآراء في نظر الاشتراكيين، واستهوت كثيراً من المصلحين، وساروا بها في طريق التطرف إلى أن وصلت إلى قمة الشيوعية.فماركس من الناحية الاجتماعية العلمية، يقف نفس الموقف الذي وقفه كل من أوجست كمت وهربرت سبنسر من حيث إيمانه بفكرة سابقة تملَّكت عليه كل مشاعره، وفي سبيل تأييدها اندفع بذكائه الفذ يعالج الظواهر الاجتماعية وطبيعة الاجتماع معالجة ذاتية مسوقة في قالب علمي.

وقد كان لظهور هؤلاء الثلاثة في قرن واحد هو القرن التاسع عشر، وذيوع أبحاثهم الطريقة ورواجها في جميع الأوساط أثر عميق فيما ظهر من الخلط بين الإصلاح الاجتماعي والأبحاث الاجتماعية، فقد انتشر استعمال كلمة (علم الاجتماع) ولاكتها ألسن الأدباء والكتاب والصحفيين في أوروبا، حتى خرجوا بها عن مدلولها العلمي الذي وضعت له، فكل فكرة ذاتية في الأخلاق أو السياسة أو الحوادث الجارية هي بحث اجتماعي، وكل مذهب اقتصادي أو مبدأ سياسي هو بحث اجتماعي، وأصبح اجتماعياً كل من استعمل كلمة (علم الاجتماع) في مقال صحفي أو موضوع أدبي.

واعتبرت المفاضلة بين المذاهب الاقتصادية والمبادئ السياسية من أهم أغراض علم الاجتماع، مع أن مهمة الاجتماعي دراسة النظم الاجتماعية المختلفة دون المفاضلة بينها، واتجهت الرغبة إلى معرفة مزايا علم الاجتماع في الحياة العملية. مع أن هذا العلم لم يصل بعد إلى دائرة التطبيق.

وإذا كانت المذاهب الاقتصادية المختلفة كالفردية والاشتراكية والفاشيستية والشيوعية ترمي إلى الإصلاح الاجتماعي وتوفير أكبر قسط من الخير للجماعة والمجتمع، فإنها قبل كل شيء مثل عليا ذات غايات ووسائل مستمدة من الشعور الذاتي، ومن هنا كانت طبيعتها فلسفية أكثر منها علمية اجتماعية.

والباحث الاجتماعي إذا اعتنق مذهباً معيناً كالاشتراكية أو الفاشيستية، زالت عنه الروح العلمية الواجب توفرها، إذ تتأثر أبحاثه بنزعاته الخاصة.

وهؤلاء الذين يتحمسون لمبادئهم الاجتماعية، أو مذاهبهم الاقتصادية ويرون فيها العلاج الوحيد لجميع المساوئ والنقائص الموجودة يبعدون كثيراً عن جادة الصواب، لأن الباحث الاجتماعي يدرس كل حالة على حدة، دراسة بريئة من كل نزعة خاصة ليتوصل إلى فهمها على أكمل وأدق وجه.

تناول دور كايم الرأي القائل بأن الفرد أساس المجتمع، وأن أفعال الجماعة يمكن تفسيرها على ضوء أفعال الفرد، لأنه الوحدة التي من مجموعها تتكون الجماعات، ولأن تحليل أعمال الجماعة ينتهي بنا إلى الفرد، فدراسته هي حجر الزاوية في دراسة المجتمعات الإنسانية.

ينكر دور كايم هذا المبدأ في الدراسات الاجتماعية، قائلاً إن إرادة الفرد المستقلة تختلف كل الاختلاف عن إرادة الجماعة، لأن إرادة الجماعة تشبه المركب الكيماوي المتكون من أكثر من مادة، ولكل مادة خواصها المستقلة التي تختلف كلية عن خواص المركب كله.

فالبرونز مادة صلبة وهو يتكون من مادتين هما النحاس والقصدير، وصلابة البرونزليست مستمدة من أي معدن منهما، لأنهما مادتان من خواصهما الليونة والمرونة، فالصلابة مستمدة من اتحادهما سوياً، كذلك تتباين إرادة الجماعة كل التباين عن إرادة الفرد فتفسيرها يجب أن ينصَّب عليها دون محاولة تحليلها إلى وحداتها الفردية، فهذا التحليل الذي ينتهي باتخاذ الفرد مقياساً نترجم به أعمال الجماعة لا يهدينا إلى نتائج سليمة.

أما نظرية العالم النفسي تارد القائلة بأن أعمال الجماعة ما هي في أصلها إلا ابتكاراً ابتدعه فرد من الأفراد الأفذاذ، وقلدته الجماعة وبتكراره أصبح تقليداً ثابتاً وأن كل ما صدر عن الجماعة مستمد من الفرد نفسه، هذه النظرية النفسية في تفسير الحياة الاجتماعية يهدمها دور كايم قائلاً إن هذا الابتكار الذي يتقدم به الفرد إنما هو في الواقع مستمد من إرادة الجماعة التي تفرض سلطانها على الأفراد شعروا أم لم يشعروا، فالظاهرة المعينة لا تصبح اجتماعية لأن فرداً ابتكرها وقلدتها الجماعة وكررتها، ولكنها ابتكرت وقلدت وتكررت لأنها اجتماعية ومستمدة من إرادة الجماعة.

ولكي تتصور بجلاء إلى أي حد تخضع إرادة الفرد لقوة تأثير إرادة الجماعة نوجه النظر إلى علاقة المجموعة الشمسية بأي كوكب من الكواكب، فإن المجموعة الشمسية هي وحدها الكفيلة بتفسير طبيعة وحركة كل جزء من أجزائها، في حين أن هذا الجزء يعجز تماماً عن تفسير المجموعة الشمسية، فلكي نفهم حركة كوكبنا الأرضي اليومية ونظام

الفصول الأربعة لابد من الإلمام بنظام المجموعة الشمسية كلها، كذلك إرادة الجماعة تفسير لنا أعمال الأفراد وتصرفاتهم، في حين تقصر إرادة الفرد وأعماله عن تفسير أعمال الجماعة وحياة المجتمعات.

وقد أثارت هذه الحقائق التي قال بها دور كايم خلافاً حول جبرية الظواهر الاجتماعية فإن التسليم بخضوع الحياة الاجتماعية إلى قوانين ثابتة ينفي وجود حرية التصرف للأفراد والجماعة ويتنافى مع ما للفرد من إرادة شخصية.

ويجيب دور كايم على هذا الاعتراض بقوله إن العلوم الوضعية قامت على أساس الجبرية، ولم يطعن أحد في نتائجها النظرية والعلمية التي وصلت إليها، وقد كان الاعتقاد سائداً بأن في مكنة الحكام ولمشرعين تغيير الحوادث التاريخية وتشكيل المظاهر الاجتماعية حسب أهوائهم بما لهم من سيطرة وسلطة، وهو اعتقاد نقابله الآن بعدم الاكتراث، لأننا تحررنا من هذه النظرة العتيقة، وآمنا بوجوب رفع الدراسات الاجتماعية من النطاق الفلسفي إلى مصاف العلوم الوضعية ذات القوانين الثابتة.

والحق أن وقوفنا على هذه القوانين يضاعف حريتنا في العمل والإصلاح، ولا يتنافى مع تمتعنا بشخصيتنا وإرادتنا، لأننا باكتشافنا قوانين المجتمع لا نسعى إلى تغييرها أو تعديلها أو مقاومتها بل نحاول على ضوئها توجيه الحياة الاجتماعية نحو التقدم والرقي.

وكما ساعدت قوانين الفزيولوجيا والتشريح على تقدم فن الطب كذلك ينتظر أن تساعد قوانين العلوم الاجتماعية على تقدم فن السياسة والحكم.

فإذا اقتنعنا بأن حياتنا الاجتماعية تخضع لقوانين طبيعية ثابتة مستمدة من الجماعة في وحدتها تنطبق عليها كلما اتفقت ظروفها وتشابهت أحوالها أدركنا أن علم الاجتماع علم مستقل قائم بذاته متميز عن علم النفس الفردي.

علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية:

ظهرت العلوم الاجتماعية متفرقة مستقلة عن بعضها. فالتاريخ وفلسفته كان له علماؤه، والاقتصاد والإحصاء والتشريع وعلم النفس اختص بكل واحد منها أخصائيون توفروا على البحث مستقلين، وقد اختلفت نتائج بحث كل علم من هذه العلوم الاجتماعية وكان الاقتصاد أسبق العلوم الاجتماعية في إقامة دراساته على أساس وضعي ذي قوانين جبرية ثابتة، في حين أن التاريخ وفلسفته ظلا محل تردد إلى الوقت الحاضر، وقد ذهبت سدى جميع المحاولات التي بذلت في سبيل إقامة التاريخ على أساس علمي وجعله علماً اجتماعياً وضعياً، ومع أنه أقدم العلوم الاجتماعية ظهوراً إلا أنه مازال للآن غير متفق عليه فهل هو يعني بتتبع التطورات العالمية أو المحلية؟ أم يتناول الناحية السياسية دون النواحي الفنية والفكرية والاجتماعية؟ أم يقتصر على دراسة تطور الحضارة وتفهم قوانين تغيرها ورقيها وانحطاطها؟ وما هي الحضارة وحدودها؟ كلها مسائل يثير ذكرها خلافاً شديداً لا نرى مبرراً له، فالتاريخ ليس علماً ولن يكون كذلك فما هو إلا طريقة للبحث العلمي يستند إليها جميع العلماء في مختلف دوائر أبحاثهم، يستعينون بالتتبع التاريخي لمسألة معينة سواء كانت

سياسية أو فنية أو فكرية أو رياضية أو طبية أو اقتصادية أو دينية على تفسيرها وشرحها.

كذلك الإحصاء فقد بذلت عدة محاولات لجعله علماً، بل سموه فعلاً (علم الدولة) وهي تسمية غامضة تدل على تعسف وصفه كعلم وأخيراً أصبح الإحصاء طريقة علمية من أهم طرق البحث الاجتماعية الطبيعية، والاعتراف به كطريقة للبحث العلمي عاون على سرعة تقدمه والاستفادة به في جميع نواحي المعرفة.

وطالما تطاول علماء النفس بغير حق إلى جعل علم الاجتماع تابعاً لعلم النفس إن لم يكن جزءاً منه، بحجة أن نفسية الجماعة يمكن دراستها بنفس أساليب دراسة نفسية الأفراد. وظهر ما سموه (علم النفس الاجتماعي)، ولكن تقدم أبحاث علم النفس جعلت منه علماً تجريبياً يخضع للتجارب العلمية يقوم بها العلماء على الأفراد في المعامل. أي أن تقدم علم النفس وأبحاثه تميل إلى جعله قاصراً على الأفراد وتنأى به عن ميدان الجماعة والاجتماع.

وقد تحددت ميادين العلوم الاجتماعية تحديداً واضحاً، ولن استقلالها باعد بينها مع أن كلا منها يدرس ناحية من نواحي المجتمع، وإذا كان تنظيمها وتوثيق الصلة بينها جميعاً ضرورياً ولازماً للدراسات الاجتماعية وتقدمها، فإن علم الاجتماع كفيل بتحقيق هذه الغاية، ولكن بعض الاقتصاديين وعلماء النفس والقانونين والفلاسفة يقفون موقف التردد والأحجام موجهين حملاتهم على علم الاجتماع، مستنكرين اندراجهم تحت لوائه.

وهذا الموقف يشبه تماماً موقف علم الطبيعة في القرن الماضي، فإن ما نعتبره الآن فصولاً في (علم الطبيعة) كالحرارة والجاذبية والضوء والكهرباء والصوت كان مستقلاً بذاته منفصلاً عن غيره انفصالاً يشبه تماماً استقلال وانفصال العلوم الاجتماعية في عصرنا الحاضر، فلما اتضحت الصلة الوثيقة التي بينها، اندمجت جميعها في علم الطبيعة وأصبحت أبواباً فيه، فمع حاجة الاقتصادي والأخلاقي والجغرافي وعالم النفس والقانوني والسياسي إلى الاستعانة ببعضهم استعانة لا مناص منها، فإنهم يحاولون التشبث باستقلالهم الموهوم، مع أن التخلص من هذا التشبث والاقتناع بأنهم جميعاً يكونون وحدة تعالج موضوعاً واحداً هو المجتمع يساعد على تقدم العلوم الاجتماعية وسرعة نمو علم الاجتماع.

والمصير الذي لا مفر منه للعلوم الاجتماعية المستقلة إنما هو اندراجها تحت لواء علم الاجتماع لتصبح فصولاً فيه.

وقد تولى دور كايم مهمة تنظيم العلوم الاجتماعية وبيان العلاقة بين كل منها، والدور الذي تلعبه في دراسة المجتمع قائلاً إن تصنيف الظواهر الاجتماعية وترتيبها ترتيباً تسلسلياً قد يكون سابقاً لأوانه ولكن من الممكن التنويه بالأقسام الرئيسية للظواهر الاجتماعية، ونثبت هنا نص عبارته في هذا الشأن:

Une classification méthodique des faits sociaux serait prématurée et, en tout cas, elle ne saurait être tentée ici, mais il est possible d'indiquer quelles en sont les catégories principales.

وهو يستعمل هنا عبارة (الظواهر الاجتماعية) ليوجِّه النظر إلى قوة الصلة بين العلوم الاجتماعية التي تختص كل منها بدراسة طائفة متجانسة من الظواهر المتحدة في طبيعتها الاجتماعية.

إن الظواهر الاجتماعية تشبه الظواهر الإحيائية فكل منها مستقل ومتوقف على الآخر ومتداخل فيه، فمع أن التجارة الدولية مظهر اقتصادي، إلا أنها في الوقت نفسه تلعب دوراً سياسياً خطيراً، فكيف يمكن ترتيب وظائف الظواهر الاجتماعية حسب أهمية كل منها؟ وكيف يمكن معرفة الظاهرة الاجتماعية ذات الوظيفة الرئيسية والظاهرة الاجتماعية ذات الوظيفة التبعية؟ وما هو السبيل لمعرفة العلاقة السببية بين الوظائف الاجتماعية المختلفة؟

في عالم الكائنات الحية لم يوفقوا إلى هذا الترتيب بين وظائف أعضاء الأحياء، فهو من باب أولى سابق لأوانه في علم الاجتماع.

وقد احتفظ دور كايم بنظرته الاجتماعية الجامعة في تنظيمه للعلوم الاجتماعية فهو لم يحاول بيان مهمة كل علم اجتماعي، وإنما وضع نصب عينيه الجماعة والمجتمع، مبيناً نواحيهما المختلفة موزِّعاً على كل ناحية ما يناسبها من العلوم الملائمة.

وقد رأى أن خير تقسيم للعلوم الخاصة بدراسة المجتمع هو التقسيم المقتبس من تقسيم علوم الكائنات الحية (البيولوجية) التي ترمي إلى دراسة الكائنات الحية، فعلم الهيئة أو (المورفولوجي) يدرس خواص الكائنات وتركيبها ويصف أجزاءها أعضاءها، وعلم وظائف الأعضاء أو

(الفزيولوجي) يبين عمل الأعضاء المختلفة ويدرس علاقاتها أثناء عملها، والتغيرات التي تطرأ عليها، وعلى هذا الأساس قسَّم دور كايم العلوم الاجتماعية إلى ثلاثة أقسام:-

أولاً- علم تركيب المجتمع.

La Morphologie Sociale.

ثانياً- علم الوظائف الاجتماعية.

La Physiologia Sociale.

ثالثاً- علم الاجتماع العام.

La Sociologie Générale.

وسنتكلم على كل منها في الفصلين الرابع والخامس.

الفصل الرابع

تركيب المجتمع

أراد دور كايم أن يجعل من تركيب المجتمع وتكوينه وبنائه علماً قائماً بذاته تخدمه علوم اجتماعية خاصة أبحاثها الآن متفرقة ويفصل علماؤها والمشتغلين بها حواجز لا مبرر لوجودها.

وغاية علم تركيب المجتمع La Morphologie Sociale دراسة المجتمع من حيث مظهره المادِّي الخارجي، أي من حيث السكان وتكوينهم وتوزيعهم وكثافتهم، وحركة تنقلاتهم وهجرتهم الخارجية والداخلية من الريف ومن المدن، وموقع بلادهم وضيقها أو سعتها، وقربها من البحار أو بعدها عنها، وطرق المواصلات التي تربطها بغيرها، فإن الموطن وحدوده وطبيعته وعناصر السكان من العوامل الهامة في الحياة الاجتماعية، وكما أن بنية جسم الإنسان وطبيعة تكوين المخ والاستعداد الصحي تختلف من شخص لآخر اختلافاً يظهر أثره في اختلاف نفسية الأفراد، كذلك فإن اختلاف تكوين بنية المجتمعات يسبب اختلاف الظاهرات الاجتماعية ويجعل مظاهر الاجتماع متباينة في المجتمعات المختلفة في تكوينها وتركيبها وبنائها، فلا عجب إذا استدعى الأمر إيجاد علم خاص لتشريح المجتمع يقابل علم التشريح للكائنات الحية.

وهذا العلم لا يقف عند حد وصف المظهر المادي الخارجي للمجتمعات، بل أنه يفسر هذا الوصف ويعلله، فلا يقف عند حد ذكر ازدحام السكان في منطقة دون أخرى، بل عليه أن يفسر لنا سبب ذلك،

ولا يقف عند حد الإشارة إلى نمو المدن بل عليه أن يفسر الأسباب ويشرح العوامل التي أدت إلى هذا النمو، وهكذا.

والعلوم الاجتماعية المتفرقة التي يجب توحيدها لتحقيق علم تكوين المجتمع هي الجغرافيا وعلم دراسة السكان وعلم الأجناس البشرية[1] وعلم وصف الأجناس[2] وعلم نشوء الأجناس[3].

فهذه العلوم المنفصلة يمكن بتوحيدها الوقوف على القوانين التي تربط البيئة بالسكان وهما الطرفان الماديان للمجتمع والعنصران اللازمان للاجتماع الإنساني.

---

(١) علم الأجناس البشرية أو الانثروبولوجي Anthropologie عبارة عن التاريخ الطبيعي للإنسان، وهو يعني بدراسة الإنسان من حيث مميزاته الجسمية والعضوية وتكيفها بالبيئة في العصور المختلفة، وينقسم عدة أقسام منها:-

أ- علم الأجناس العام ويعني بدراسة أصل الإنسان وقدم النوع البشري ومواطن ظهور الأجناس المختلفة وقوانين الوراثة ومظاهر النمو الطبيعي.

ب- علم الأجناس الحيواني ويعني بدراسة مكانة الإنسان من الكائنات الحية ومقارنته بيولوجيا بالحيوانات الأخرى، وهي الدراسة التي اهتم بها كل من لامارك ودارون.

ج- علم الأجناس الجنائي ويعني بدراسة أثر البيئة والوراثة والتكوين الفزيولوجي للجسم في تهيئة أسباب الإجرام وبواعثه لدى مختلف المجرمين ومؤسس هذا العلم هو لمبرزو القانون الإيطالي.

(٢) علم وصف الأجناس أو الاتنولوجي Ethnologie هو أحد أقسام علم الأجناس البشرية (الأنثروبولوجي) ويعني بدراسة الصفات المادية والمميزات العضوية لمختلف الأجناس البشرية ومقارنتها ببعضها.

(٣) علم نشوء الأجناس أو (الاتنوجرافي) Ethnographie هو أحد فروع علم الأجناس البشرية (الأنثروبولوجي) ويعني بدراسة المظاهر المادية التي خلفها الإنسان في مختلف الأمكنة والأزمنة لمعرفة التطور الفكري والاجتماعي للأجناس البشرية.

ودراستنا للبيئة الجغرافية يجب أن تكون دراسة اجتماعية، فلا تصرفنا المظاهر الطبيعية كالجبال والأنهار والبحار والهضاب والسهول عن هدفنا الرئيسي وهو أثرها في تكوين المجتمع البشري، فالجماعة الإنسانية المستوطنة في بيئة جغرافية معينة يجب أن تشغل المحل الأول من عنايتنا. ودراسة التفاعل الاجتماعي للأفكار والتقاليد مقدم على بحث التكوين الجيولوجي للجبال مثلاً.

كما أنه يجب التحرر من كل تعليل سابق لحياة السكان، كالتعليل الاقتصادي الذي يعلل كل مظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية بالظروف الاقتصادية، أو التعليل التاريخي أو التعليل الجغرافي، فالتأثر بفكرة سابقة من هذا القبيل يحجب عنا حقائق قد تكون في متناولنا فيخطئنا التوفيق في الوصول إليها.

فمثلاً من مظاهر حياة الاسكيمو الاجتماعية أنهم يجتمعون في صعيد واحد شتاء، ويتفرقون في الصيف، فعامل المناخ يبدو في هذه الحالة تعليلاً طبيعياً لهذه الظاهرة، فإذا كنا متأثرين بفكرة التفسير الجغرافي، أحجمنا عن القيام بأي محاولة علمية للوقوف على الأسباب البعيدة لهذه الحالة التي ثبت أنها ترجع إلى بواعث دينية[1].

وقد اتجه بعض الاجتماعيين اتجاهاً خاطئاً في دراسة المجتمعات الفطرية فقد أخذوها على اعتبار أنها تحمل في ثناياها أصل حضارتنا وأسس

---

(١) كما أشار إلى ذلك الأستاذ مارسيل موسى في مؤلفه (التغيرات الفصلية في حياة الاسكيمو).
Les variations saisonnières des sociétés eskimos.

نظمنا الاجتماعية، والحقيقة الثابتة أن تطور المجتمعات الراقية مختلف كلية عن تطور المجتمعات الفطرية وحياتنا الفكرية والخلقية يصعب ردها إلى نفس سلم تطور حياتهم الفكرية والخلقية، وهنا يبدو سر خطأ علماء الأجناس البشرية من الانجليز الذين يسيطرون على الأبحاث الاجتماعية ويعتمدون في تفسير مظاهر حياتنا الاجتماعية على معيشة الجماعات الفطرية.

والحق أن الرجل الفطري يعيش في عالم يختلف كل الاختلاف عن عالمنا، فحياته تخضع لألوان من الخرافات والأوهام القائمة على الشعوذة والسحر مما لا يسمح لنا برد تراث حضارتنا ومدنينا إلى هذه النشأة الوضيعة.

فمثلاً تنتشر عادة (الأورد إلى Ordalie) لدى الإنسان الفطري، وهي تقضي بالبحث عن المتهم أو المذنب بتجربة حرقه بالنار أو إعطائه السم فإذا لم يحترق أو يمت فإنه بريء وإلا فهو مذنب، فهل يمكن أن نقول أن هذه العادة (الأوردالي) هي أصل حياتنا القانونية والتشريعية؟

شتان بين حياة الشعوذة والسحر العقيمة الإنتاج وبين حياتنا الفكرية التي هي ثمرة تطور إنساني طويل الأمد، جليل المنبت والأصل.

ولا يصح القول بأن كل مجتمع قد مر بجميع أدوار المراتب الاجتماعية من صيد ورعي وزراعة وصناعة فقد يبدأ بالصيد ويقف عنده، وقد يبدأ بالرعي ولا يتعداه، وقد ينتقل من دور الرعي إلى دور الصناعية مباشرة وهكذا.

ويتوقف رقي الإنسان واستعداده للتقدم على مقدار مقاومته للطبيعة وعدم اعتماده عليها، فمنطقة الغابات الاستوائية تمد الإنسان بغذائه سهلاً ليناً، إذ أن شدة الحرارة وغزارة الأمطار تساعد على سرعة نمو النباتات من تلقاء نفسها دون حاجة إلى مجهود يبذل في الري والصرف والبذر والحصد، ومن هنا كان الخمول والكسل من أبرز صفات سكان الغابات الاستوائية، وليس لديهم أي استعداد للتقدم.

أما سكان البيئة الزراعية فتضطرهم حياتهم إلى الاستقرار والمثابرة ومحايلة الطبيعة والتوفيق بينها وبين حاجتهم إلى ري أراضيهم وحماية مزروعاتهم، والتفكير في توزيع محصولاتهم، فهذه المسائل والمشاكل التي تجابههم وتظهر في أفق حياتهم، تثير فيهم روح التفكير وتبعث فيهم دوام اليقظة والانتباه، فاستعدادهم للرقي والتقدم متوفر توفراً حقق فعلاً كثيراً من مظاهر الحضارة في البيئات الزراعية.

وحيثما تشح الطبيعة وتتجهم في وجه السكان نرى الإنسان يشحذ قواه ويستجمع مواهبه ونشاطه في سبيل مقاومتها والحصول على الرزق، وتكسبه هذه المقاومة خلقاً متيناً وصفات ممتازة تخلق فيه روح الإقدام والابتكار فلا يقف عند حد محدود من المعيشة بل تدفعه آماله ومواهبه إلى متابعة الكفاح حتى يظفر بأسمى درجات التقدم.

ولكن هناك بيئات تشح فيها الطبيعة بدرجة لا تجدي معها أي مقاومة أو مجهود كالصحاري الرملية والجليدية، ومثلها يطرد السكان، فلا اجتماع، ولا حضارة.

فمقاومة الطبيعة هي محك تقدم الإنسان، والاستسلام لها مهبط جموده وانحطاطه.

هذا عن المؤثرات التي تؤثر في البيئة التي تمثل الطرف الأول في المجتمع، أما الطرف الثاني وهو السكان، فإن نموهم دليل استعداد مجتمعهم للتقدم، وهذا النمو يتوقف على مقدار تحكم البيئة في تحديد عدد السكان ممثلاً بيئة الصيد تتحكم في تحديد عدد السكان تحكماً صارماً، إذ لا حيلة للإنسان في زيادة الحيوانات التي يعيش من صيدها، كما أن بيئة الرعي لا تسمح للإنسان بأكثر من العناية بمواشيه وأغنامه، لأن توالدها وتكاثرها خارج عن إرادته.

وقد تكون البيئة الزراعية أكثر مرونة، وسكانها أرحب حرية في العمل والجد والكفاح من سكان بيئتي الصيد والرعي، ولكن قانون تناقص الغلة يقف حائلاً دون اطراد نمو السكان لعجزهم عن زيادة مواردهم. بعد بذلهم أقصى مجهود في استغلال أراضيهم.

والبيئة الصناعية أكثر البيئات مرونة، ونظرية السكان التي قال بها (ملثس[١] Malthus) لا تنطبق عليها إذ أنه عقب تقدم الصناعة

---

(١) نادى ملثس Malthus بنظريته عن السكان في كتاب له نشره عام ١٧٩٨، أي آخر القرن الثامن عشر في ظروف كانت حياة انجلترا الاقتصادية قائمة على الزراعة والتجارة فقط، ولم تدخل بعد الدور الصناعي الذي تجتازه الآن، وكانت حروب نابليون في القارة الأوروبية تحصد مئات الآلاف، وساد التشاؤم الرأي العام الأوروبي، وفي هذا الجو القاتم جهر ملثس بآرائه عن السكان ونموهم مبيناً كيف أن الإنتاج الطبيعي للأرض يزيد على أساس متوالية

والمخترعات في القرن التاسع عشر زاد عدد السكان في جميع الممالك الصناعية ازدياداً لم يجلب فاقة ولم تقض عليه الكوارث التي تحدث عنها ملثس، فقد ازداد عدد سكان انجلترا ثلاث مرات ونصف مرة في هذا القرن وحده (من عام ١٨٠١– ١٩٠١) في حين أن النمو الطبيعي لسكان انجلترا ذات الحياة الاقتصادية القائمة على الزراعة، كان عبارة عن مرتين ونصف في بحر ثلاثة قرون ونصف قرن (من عام ١٤١٥– ١٧٦٠).

ويرجع ذلك إلى أن الإنتاج في الصناعة لا يقف عند حد معين مثل الزراعة، فإذا كان الإنتاج الزراعي يعجز بتوالي تكاثر السكان عن إمدادهم وسد حاجاتهم، فالإنتاج الصناعي مرن كل المرونة بدرجة أنه قد يسبق نمو السكان وتشتد الحاجة عندئذ إلى اليد العاملة.

فكلما تحكمت الطبيعة في عدد السكان ونموهم وقف تقدم المجتمع عند حد محدود، وكلما سيطر الإنسان على الطبيعة وتحرر من قيودها امتد أمامه أفق العمل، وتوفر السكان توفراً يكفل للمجتمع التقدم المنشود، ويحقق للحياة الاجتماعية اطراد الرقي.

هندسية، بينما ينمو عدد السكان على أساس متوالية عددية وأن الطبيعة تقضي على السكان الزائدين بمصائبها وكوارثها كالفقر والمرض والحرب.

الفصل الخامس

الوظائف الاجتماعية

وظائف المجتمع هي بمثابة أعضاء الجسم أثناء قيامها بعملها الفزيولوجي، وأعضاء جسم المجتمع عبارة عن الهيئات الرئيسية التي يتوقف عليها كيان المجتمعات وبدونها لا تقوم حياة الجماعات مثل الدين والقانون والدولة.

والوظائف الاجتماعية متشعبة، ودراستها موزعة بين عدة علوم، رأى دور كايم وجوب توحيدها باسم علم الوظائف الأعضاء الاجتماعية La physiologie Sociale وهذا العلم تخدمه أربعة علوم أساسية وهي:-

١- الاجتماع الديني Sociologie Réligieuse.

وغايته دراسة المعتقدات والنظم الدينية وتطورها دراسة موضوعية.

٢- الاجتماع الأخلاقي Sociologie Morale.

وغايته دراسة التقاليد الخلقية في الجماعة دراسة علمية قائمة على اعتبار الأخلاق حدث اجتماعي لا موضوع ميتافيزيقي.

٣- الاجتماع القانون Sociologie Juridique.

وغايته بيان أثر الاجتماع الديني والاجتماع الأخلاقي في توجيه التشريع ومدى تأثره بهما أو تفرده عنهما.

٤- الاجتماع الاقتصادي Sociologie Economique.

وغايته دراسة النظم الاقتصادية من حيث الإنتاج والتبادل والتوزيع.

* * *

هذه هي العلوم الاجتماعية الرئيسية التي تمد علم وظائف الأعضاء الاجتماعية وتمونه بالحقائق اللازمة لكشف قوانين تطور المجتمع، يضاف إليهما علمان تبعيان وهما:-

١- الاجتماع اللغوي Sociologie Linguistique.

٢- اجتماع الفن Sociologie Esthétique.

كل منهما يدرس اللغة والفن من حيث تأثرهما بالبيئة والوسط الاجتماعي وأثرهما في الحياة الاجتماعية.

وقد أصبح تقسيم العلوم الاجتماعية على هذا الأساس الذي وضعه دور كايم دستورا اتبعه تلامذته وغيرهم من الاجتماعيين، ومع احتفاظهم بأساس هذا التقسيم وجوهره، فقد اتفق على إدماج الاجتماع اللغوي واجتماع الفن سوياً تحت اسم (الاجتماع الثقافي) ليتناول جميع نواحي التفكير للجماعة من لغة وفن وعلم وفلسفة.

كما رؤى فصل الاجتماع العائلي والاجتماع السياسي وجعلهما مستقلين، إذ أدمجهما دور كايم في الاجتماع القانوني.

وسنتناول هذه العلوم الاجتماعية التي تدرس وظائف المجتمع على الترتيب الآتي:-

أولاً- الاجتماع العائلي.

ثانياً- " الاقتصادي.

ثالثاً- " الأخلاقي.

رابعاً- " القانوني.

خامساً- " الديني.

سادساً- " الثقافي.

سابعاً- " السياسي.

الاجتماع العائلي

قبل تقدم الأبحاث الاجتماعية واستقلالها وتميزها عن غيرها من ألوان المعرفة، كانت معالجة شئون العائلة ذات مسحة فلسفية أكثر منها واقعية، يدلي كل مفكر بآرائه الشخصية في قالب حقائق مقررة، فكان بديهياً أن تتعدد هذه الحقائق بتعدد المفكرين، وتتباين بل وتتناقض باختلاف آرائهم.

فأفلاطون كان يرى وجوب إخضاع الأسرة للدولة تتصرف في نظامها طبقاً لحاجاتها وتقوم بتربية أبنائها وفق مصلحتها، ويعتقد كل من بونالد Bonald ومايستر Maistre وكمت أن الأسرة هي مفتاح الجمعية البشرية وأساس المجتمعات الإنسانية في حين أن متطرفي الاشتراكيين يرون أن الأسرة نظام تقليدي لا مبرر لوجوده بتاتاً.

فهذه الآراء الشخصية القائمة على البحث النظري لا تؤدي إلى

نتائج عملية، لأنها مستمدة من الخيال مع تجاهل الواقع.

أما دراسة موضوع الحياة العائلية بالأسلوب العلمي للأبحاث الاجتماعية فإنه يهدينا إلى حقائق ثابتة لا تسمح باختلاف الآراء فمع تعدد أبحاث علماء الاجتماع الذين درسوا بيئات اجتماعية مختلفة سواء في القرن التاسع عشر أو القرن العشرين، سواء في مجاهل أفريقية أو في أمريكا الجنوبية أو جزائر الهند الشرقية نجد أن الحقائق التي جمعوها هدتهم إلى نتائج متشابهة ونظريات ثابتة.

فالعشيرة هي أول مظهر من مظاهر الأسرة كما هي أول مظهر من مظاهر الدولة، وهي كما عرّفها دور كايم عبارة عن جماعة من الأفراد تربطهم رابطة القرابة، وقرابتهم ذات درجة واحدة لا تعدد فيها ولا تباين، إذ أنها مستمدة من حملهم جميعاً (طوطما) واحداً وهذا(الطوطم) في الغالب رمز لحيوان أو نبات اتخذته العشرية علما عليها وشارة لها.

ويقضي نظام العشيرة بعدم تزاوج أفرادها نظراً للقرابة التي بينهم، فلا بد من الزواج خارج نطاق العشيرة، ومن هنا تواضع الاجتماعيون على ما سموه زواج الأقارب Endogamie وزواج الأجانب Exogamie.

ونظراً لتزاوج الأفراد خارج نطاق العشيرة التي ينتمون إليها، وما أدى إليه ذلك من اتصال أفراد العشائر المختلفة بعضهم ببعض، فقد جرى العرف بتحريم زواج اثنين تحمل أم كل منهما طوطما واحداً.

وهذا العرف الفطري يحمل في طياته تفسير ما يقضي به نظام الزواج

في مجتمعاتنا المتحضرة من تحريم زواج بعض الأقارب.

ولقد زودتنا الأبحاث التي قام بها علماء الاجتماع بثروة قيمة ضمت كثيراً من العادات والتقاليد والنظم الخاصة بالحياة العائلية، وكلها حقائق طريفة، دفعت كثيرين من علماء الحياة (البيولوجي) إلى مقارنتها بحقائق المملكة الحيوانية، بل وأسبغوا عليها مصطلحات إحيائية لما وجدوه من تشابه قوي بين المجتمعات الإنسانية والمجتمعات الحيوانية.

ولابد من التفرقة فيما يختص بالحياة العائلية بين الزواج وتقاليده من جهة والأسرة ونظمها من جهة أخرى.فتقاليد الزواج ومظاهره عرض زائل تختلف من بيئة لأخرى، بل وقابلة للتغيير في البيئة الواحدة، مثل اختيار الزوجة عن طريق الخطف أو المبارزة أو الأسر، ومثل تعدد الزوجات أو تعدد الأزواج أو الزواج الفردي، فكلها مظاهر تقليدية ذات عوارض متغيرة.

أما نظام الأسرة فإنه اجتماعي في تكوينه، لأنه نتيجة البيئة الاجتماعية ومقتضياتها، فالعلاقة بين الزوج والزوجة أو بين الأب وأبنائه أو الأم وأبنائها تحددها عوامل البيئة التي تضمهم فبيئة الصيد من شأنها أن تجعل الزوج كثير الغياب عن مسكنه قليل العناية بأولاده فتقوى بذلك شوكة الأم ويزداد نفوذها، وتبرز شخصيتها أمام أبنائها فيدينون لها بالاحترام والخضوع، في حين أن البيئة الزراعية تتطلب الاستقرار وتتطلب كثرة الأيدي العاملة. ويحتاج الرجل فيها إلى معونة المرأة فينشد كثرة الأبناء وتعدد الزوجات، فيقل شأن المرأة ويزداد نفوذ الرجل وتقوى سلطته.

أما البيئة الصناعية فتحتاج إلى سواعد الرجال دون النساء، ولا يستطيع الرجل أن يستغل أبناءه صغاراً، فهو في غير حاجة إلى معونة المرأة والأولاد في عمله الصناعي، بل أن عبء تكاليف الحياة يزداد إذا كثر عدد من يعولهم، ولهذا اقتضت البيئة الصناعية فردية الزواج وقلة الأبناء.

وتعليل الحياة العائلية وقيامها بوجود الغريزة الجنسية تعليل نفسي (سيكلوجي) لا يقبله الاجتماعيو، فالنظام الاجتماعي لا يصح تفسيره ورده إلى اعتبارات فردية، فالغريزة الجنسية يمكن إشباعها دون حاجة إلى تكوين أسرة، أما الأسرة ونظمها وخواصها فتخضع لاعتبارات مستمدة من المجتمع ومقتضياته والجماعة وظروفها الخاصة.

وكلما كان المجتمع فطرياً كلما قامت مظاهر الزواج ونظم الأسرة على أساس عوامل البيئة الاجتماعية، وكلما ارتقى الإنسان كلما تحرر من هذه المؤثرات واختار من مظاهر الزواج ونظم الأسرة ما يلائمه ويتفق مع استعداده، وكلما ارتقى المستوى الفكري للرجل وللمرأة على السواء، كلما عاون ذلك على عدم الاستسلام إلى التقاليد والتحرر من الشكليات، وإقامة بناء الأسرة على أساس يحقق أكبر قسط من الخير لأفرادها.

الاجتماع الاقتصادي

استطاعت الأبحاث الاقتصادية أن تشق طريقها بنجاح وتصل إلى نتائج علمية جعلت من الاقتصاد علماً اجتماعياً ذا قوانين ثابتة، وذلك بعد تضارب المحاولات التي بذلها الاقتصاديون، وقد كادت تعصف بالأبحاث الاقتصادية بعض الاتجاهات العلمية إذ ظهر ميل إلى دراسة

الاقتصاد على أساس محلي، وظهر ميل آخر إلى دراسته على أساس فردي، أما الميل الأول فمصدره ألمانيا التي نادى بعض الاقتصاديين فيها بما سموه (الاقتصاد الوطني Nationaloekonomie) وهو قائم على دراسة البيئة المحلية، والوقوف على الحقائق الخاصة بها والعلاقات التي تربطها بما حولها، ودراسة البيئات دراسة مستقلة قد تكون ضرورية حقاً ولكنها لا تهدينا إلى قوانين اقتصادية عامة يمكن تطبيقها بغض النظر عن الزمان والمكان.

ويجدر بنا أن نميز بين دراسة البيئات المحلية من أجل وصفها وشرحها وبين دراسة الاجتماع الاقتصادي، والوقوف على الظواهر الاجتماعية المشتركة بين جميع البيئات الاقتصادية على اختلاف مظاهرها، فالأولى ترشدنا: كيف بدأ الإنسان مجهوده الاقتصادي؟ وكيف مارس الصيد والرعي؟ وكيف اهتدى إلى الزراعة والصناعة وما هي مظاهر نشاطه في كل دور من هذه الأدوار وما صحب كلا منها من نتائج اجتماعية، أما الثانية أي دراسة الاجتماعي الاقتصادي فإنها ترمي إلى بحث الظواهر المشتركة بين هذه البيئات الاقتصادية المتباينة كالإنتاج والتبادل والتوزيع، فكل ظاهرة من هذه الظواهر تجد آثارها في جميع البيئات فدراستها تهدينا إلى قوانين يمكن تعميمها(١).

---

(١) نهج بعض الاقتصاديين هذا المنهج في مؤلفاتهم من حيث تبويب الاقتصاد إلى إنتاج وتبادل واستهلاك وتوزيع نذكر منهم شارل جيد Charles Gide ورست Rest وهوسر Hauser وسل Scelle وقد نالت مؤلفاتهم كل رواج وانتشار في الأوساط العلمية وأصبحت دستوراً لدراسة الاقتصاد كعلم.

وقد شاءت النظرة الفردية في دراسة الاقتصاد إلى تفسير الكل عن طريق الجزء، فهي تتناول الأرقام الإحصائية عن بعض الشئون الاقتصادية وتدرسها من الناحية الرياضية البحتة، لتصل إلى قوانين رياضية تحاول بها تفسير جميع الظاهرات الاقتصادية، أو تتناول بعض التصرفات الفردية، مثل نسبة عدد المنتجين إلى عدد المستهلكين، توصلاً إلى مثل قانون العرض والطلب الذي يفسر ظاهرات اجتماعية عن طريق كمية الأفراد وعددهم، فإذا كان العرض والطلب يؤثران في قيمة الشيء، فلا ننسى أن إنتاج هذا الشيء والإقبال عليه يخضعان أولاً وقبل كل شيء لاعتبارات لا يفسرها لنا إلا المجتمع وظروف الجماعة، فالبحث عن هذه الاعتبارات، والوقوف على تفسيرها يجب أن يكنا غايتنا في أبحاثنا الاقتصادية، فنتجنب بذلك الخطأ الذي أمعن فيه الكثيرون، وهو اعتبار نتيجة بعض الظواهر الاقتصادية سبباً لها.

وعلى هذا الأساس يجب أن ننظر إلى المعلومات التي جمعها الاجتماعيون عن النظم الاقتصادية والمجتمعات الفطرية نظرة تحفظ وحذر، لأنها مظاهر طارئة تجد تفسيرها في بيئتها الخاصة، دون أن تقرر لنا قانونا معيناً يمكن تطبيقه وتعميمه.

فطريقة الصيد في بيئة معينة أو استعمال الآلات وتطورها ونظام الزراعة واختلاف أساليب الري في البيئات الزراعية أمور قد تهم الجغرافي أو الاثنولوجي أو الاثنوجرافي، أما الذي يهم الاجتماعي على وجه خاص من دراسة البيئات الفطرية فهو النظم والتقاليد الاقتصادية المتصلة بالإنتاج والتبادل والتوزيع.

فنظام المقايضة جدير بالدراسة لأنه يتصل بالتبادل ودراسته قد تفسر لنا كثيراً من المظاهر الاقتصادية العصرية التي تدخل اقتصادياً في باب التبادل.

ونظام (البوتلاتش Potlatch)[١] جدير بالدراسة أيضاً لأنه يتصل بالتوزيع وهذا النظام اكتشف لدى عدة مجتمعات فطرية في الهند وأمريكا واستراليا وهو يقضي بأن يقيم كل زعيم من زعماء القبائل حفلة يدعو إليها زعماء القبائل الأخرى لمناسبة دينية أو عائلية أو حربية فيقدم إليهم أشهى الطعام والشراب ويخص كل زعيم منهم بمنحة خاصة تثبت قدرته المالية وتبرهن على منزلته الاجتماعية، ولهذا كانت تستنفد هذه المنح التي تقدم في حفلة (البوتلاتش) معظم ثروة الداعي، ولكن هذه المنح تصبح ديونا في عنق المدعوين، عليهم أن يردوها مضاعفة في حفلات (بوتلاتش) أخرى يقيمها كل فرد منهم في المناسبات الخاصة بهم، وبذلك يسترد الزعيم الأول ثروته مضاعفة.ففي هذا النظام (نظام البوتلاتش) نجد تفسير كثير من المعاملات المالية العصرية كالاستثمار والفوائد مما يدخل اقتصادياً في باب التوزيع.

ومن هذه الناحية نستطيع أن نظفر من دراسة المجتمعات الفطرية وتقاليدها ما يكشف لنا كثيراً من أصول نظمنا الاقتصادية.

---

(١) أسهب في دراسة هذا النظام الاجتماعيون دافي Davy في كتابه مبادئ علم الاجتماع Elements de Sociologie ولنوار Lenoir الذي كتب عن هذا النظام مقالاً في المجلة الفلسفية Reve Philosophique مارس– ابريل ١٩٢٤.

الاجتماع الأخلاقي

نادت مدرسة "دور كايم"الاجتماعية باعتبار الأخلاق ظاهرات اجتماعية تبنى دراستها على أنها أشياء واقعية توصف كغيرها من ظاهرات المجتمع مع توضيح شعور الجماعة نحوها وتغيره طبقاً لتغير الظروف والوسط الاجتماعي، أما الأخلاق النظرية التي تتناول الخير والشر فقد أنكرها الاجتماعيون وندّدوا بطريقتها الميتافيزيقية النظرية.

وكان "دور كايم" أول من قال بهذا الرأي عام ١٩٠٦ في مقاله عن (تحديد الظاهرة الاجتماعية) الذي اتبعه بكتابه عن (التعليم الأخلاقي) ثم مؤلف بوجليه من تلامذة "دور كايم" المسمى "دروس اجتماعية في تطور القيم".

وأخيراً كتاب ليفي بريل (Livy Bruhl) عن (الأخلاق وعلم العادات) (La Morale et la Science des Moeurs) وهو أوفى كتاب عن الأخلاق كما تواضع عليه فلاسفة القرن الثامن عشر والتاسع عشر، فهو يرى أن (الأخلاق العلمية) فكرة مهوشة مضطربة مصيرها الزوال لتحل محلها فكرة أخرى واضحة وهي فكرة الأخلاق الواقعية (La Morale Positive) تقوم على أن الأخلاق ظواهر وحقائق واقعية نبحثها وندرسها بنفس الأسلوب الذي ندرس به باقي الظواهر الاجتماعية.

فالواجب الخلقي الذي طالما اختلف عليه الفلاسفة التجريبيون والنفعيون إذا كان مشكلة قديمة فإنه لم يعد كذلك أمام الأخلاق

الاجتماعية، فالضمير الأخلاقي ما هو إلا نتيجة مجموعة الظروف الموجودة في كل مجتمع إنساني، وقد كانت المثل العليا رغم اختلافها من عصر لآخر محل احترام العلماء والفلاسفة مع أنها نتيجة الظروف الاجتماعية التي جهل الإنسان قوانينها فاستسلم لها، فقد كان لكل عصر مثله الأخلاقي الأعلى، ولكن العناصر الخيالية التي تسود هذا المثل الأخلاقي الأعلى تخدع الجماعة والأفراد وتجعلهم ينفون اتصاله بالحاضر ونشوءه عن الحالة الاجتماعية المحلية ويؤمنون باتصاله بالماضي أو بالمستقبل.

وإذا كان الأخلاقيون المثاليون يأملون في عالم عادل كامل فإنهم بذلك لا يختلفون عن الإنسان القديم الذي كان يأمل في طبيعة هادئة خالية من الجوع والمرض والمصائب، فالمثل الأعلى للإنسان التحضر معنوي أما الإنسان الفطري فمثله الأعلى مادي ومع ذلك فإنه لا يختلف الإنسان المتحضر عن الإنسان الفطري، لأن الظروف المحلية هي التي فرضت على كل منهما مثله الأعلى ولأن عنصر الخيال هو الدعامة التي تقوم عليها مثلهم العليا.

قبل قيام العلوم الطبيعية على الدراسة الواقعية، كان الإنسان يسرف في التفكير الخيالي سواء في عالم الطبيعة أو الكيمياء أو الطب، ولكنه الآن ينأى بتفكيره عن الخيال ويحصر فكره ونشاطه الذهني في سبيل معرفة القوانين وتطبيقها بالطرق العلمية للتغلب على الطبيعة التي تجابهه في حياته.

كذلك فيما يتصل بالأخلاق لابد أن يتحرر الفكر من الروح الخيالية ليتجه صوب كشف حقائق الأخلاق وقوانينها، ولابد للعقلية التي تنزع إلى تخيل الميل العليا أن تحل محلها عقلية تتفرغ لغزو (الواقع) بالأساليب العلمية.

أن التمييز بين (عالم الطبيعة المادية) و(عالم الطبيعة الخلقية) ما هو إلا مظهراً من مظاهر التطور العلمي، فإن الحرارة والضوء أشياء نشعر بها شعوراً ذاتياً عن طريق الإدراك الحسي، إلا أن تعليلها العلمي موضوعي، لأنها تحدث بفضل تموجات الأثير، كذلك الشأن في عالم الأخلاق، فإن الحقيقة الخلقية تبدو لنا شيئاً ذاتياً شخصياً يخضع لإرادة الفرد وأهوائه، ولكنه في الواقع يحمل تفسيره العلمي الذي يمكن الوصول إليه بالدراسة الواقعية، ولا سبيل إلى ذلك إلا إذا حلّت الحقيقة الخلقية الموضوعية محل الحقيقة الخلقية الذاتية التقليدية.

وكما أن طب العيون عند تحليله للألوان لم يفقدنا الإحساس بها، كذلك فإن تحليل وتمحيص الحقائق الخلقية لن يفقدها روعتها وطرافتها، وإذا كانت الحقائق الطبيعية خارجة عن إرادة الإنسان وثابتة في الزمان والمكان، وإذا كانت الحقائق الخلقية تتمشى مع تاريخ الإنسان وتتطور بتغير الزمان والمكان، فإن هذا الاختلاف لا يحول بين تطبيق الطريقة الموضوعية في دراسة الحقيقة الخلقية كما حاولنا ذلك موفقين فيما يختص بالعلوم الاقتصادية والدينية واللغوية.

والواجب أن تندمج الحقيقة الخلقية في الطبيعة بحيث تتصل الظواهر الخلقية بالظواهر الاجتماعية وتكون موضع بحث علمي يخضع لنظام وأسلوب باقي الأبحاث الطبيعية.

الاجتماع القانوني

نشأت الحياة القانونية مندمجة في الحياة الدينية التي كان لها الأثر العميق في حياة الإنسان الأول. فالمجتمع الفطري أزال شخصية الفرد أمام الجماعة وشخصية الجماعة أمام المجتمع، فالشعور السائد في المجتمعات الفطرية أن المجتمع هو الذي يحمي الجماعة وهي تعيش في كنفه، يضمن حياتها، ويحرس مصالحها، ويهددها ويجازيها ويكافئها.

(والطوطم) الذي هو رمز المجتمع والجماعة، يشرف على القوانين العرفية المتمثلة في (التابو) وينفذها باسم الجماعة، فالقاتل لا يستحق العقاب من أجل قتل نفس بريئة، وإنما لأنه اعتدى على ما يحظره (التابو)، وفي ذلك إهانة واعتداء على الجماعة كلها، فتعلن نجاسته وحرمانه من حقوقه، وهذا العقاب (الاجتماعي) يدل على شيئين، أولاً أن الجرائم التي يرتكبها الأفراد تعتبر موجهة ضد المجتمع كله لا ضد المجني عليهم، مما يفني شخصية الأفراد في شخصية المجتمع. ثانياً– أن العقاب يوقع على المذنب لأنه انتهك حرمة من الحرمات التي تدخل في دائرة (التابو) المقدسة، وشخصية (الطوطم) ذات القداسة تحاسب المذنب وتقتص منه فالقصاص يتم لبواعث دينية، مما يثبت ما للمدين من أثر في نشأة القانون.

ويرى دور كايم أن الظاهرة الاجتماعية إنما تكون طبيعية وجديرة

بنعتها بأنها اجتماعية إذا كانت متمشية مع حياة الجماعة وظروفها الخاصة، وعليه فالجرائم ظاهرة اجتماعية طبيعية، لأنها مستمدة من خواص الجمعية البشرية، والمجتمع المجرَّد من الجرائم لا وجود له.

ولكن المسئولية تختلف تبعاً لتفاوت المجتمعات في مستوى الحضارة، فإنه قد يبدو لأول وهلة أن عنصر المسئولية ذاتي يشعر به المرء من تلقاء نفسه، ولهذا جعله المشرعون أساس قوانينهم، ولكن الدراسة المقارنة لتاريخ القانون تثبت أن عنصر المسئولية بدأ موضوعياً، بمعنى أن المجتمع هو الذي فرضه على أعضائه فرضاً، فإن الجماعة تستفزها الجريمة ويثيرها كل عمل فيه اعتداء وتهجم على قدسية شعائرها الدينية التي تمثل محور نشاطها الاجتماعي، فهي تثور على الجريمة ثورة اجتماعية، وتعدها نقمة من (الطوطم) كممثل للمجتمع موجهة ضد الجماعة كلها، وما المذنب في نظرها إلا أداة هذه النقمة التي نزلت، فكأنه غير مسئول المسئولية التي يحملها المجرم في مجتمعاتنا العصرية.

فأفراد المجتمع الفطري لا يستمدون المسئولية من ضمائرهم ووحي شعورهم وإنما يستمدونها من إرادة الجماعة ونفوذ المجتمع المعنوي على نفوسهم.

وكلما ارتقى المجتمع ونمت شخصية أفراده، وشعروا أن المجتمع قائم عليهم، موجود بهم وكيانه متوقف على أعمالهم ونشاطهم، كلما ظهرت المسئولية جلية لدى الأفراد، وشعروا بها في أعماق ضمائرهم، وتحولت المسئولية من الصبغة العامة الغامضة إلى الصبغة الشخصية الواضحة،

لتصبح ذاتية فردية، يشعر بها الفرد، ويستمد الشعور بالمسئولية من قرارة نفسه الداخلية لا من العوامل الخارجية التي تلغي إرادته وتفني شخصية وترفع عنه كل شعور بالمسئولية.

وهذا الاتجاه له أثره في الحياة الأخلاقية والقانونية والدينية:

١- ففي الحياة الأخلاقية يترتب على الشعور بالمسئولية احترام العرف، والتقاليد، والمحافظة على قواعد معاملة الآخرين.

٢- وفي الحياة القانونية يبدأ المشرعون يضعون الحدود التي تبين أساليب التعامل وتنظيم العلاقات بين الأفراد، على ضوء المسئولية التي يشعر بها أعضاء المجتمع.

٣- وفي الحياة الدينية تتطور فكرة الألوهية المستمدة من الغموض المطلق، وتصبح فكرة واضحة جلية مستمدة من أعماق النفس يشعر بها الفرد بسريرته ووجدانه مستقلاً عما يفرضه عليه المجتمع من تقاليد و(طواطم وتابو) إذ كان يفهمها بمحض التقليد للعشيرة وبفضل الاندماج في مجموعها، ثم تحرر من هذه القيود، ليشعر بشخصيته وقوتها، وليؤمن إيماناً ذاتيا بالله عز وجل.

وكان أول مظهر قانوني ترتب على الشعور بالمسئولية نظام الدية والتكفير، فالدية وسط بين المسئولية الاجتماعية والمسئولية الفردية.فإن المسئولية الاجتماعية كانت تفرض على القبيلة أن تحمي القاتل من عدوان قبيلة القتيل وتأخذ عنه المسئولية ولو أدَّى ذلك إلى تحملها ما يترتب على

الأخذ بالثأر من عواقب وخيمة قد تصل إلى حد القضاء على القبيلة كلها وإخضاعها لسلطة غريمتها.

وبظهور المسئولية الفردية، اقتصرت قبيلة القاتل على تقديم دية أو تعويض لقبيلة القتيل ثم تحمَّل القاتل نفسه دفع هذا التعويض وتقديم الدية بنفسه ثم تدرجت الحال إلى أن أصبحت القبيلة تقدم القاتل إلى قبيلة القتيل لمحاكمته وتوقيع الجزاء عليه.

والعلاقة جد وثيقة بين الأخلاق والقانون، فهما متفقان في انحدار نشأتهما من الظاهرة الدينية، وأن عنصر المسئولية مشترك بينهما وأن مصدرهما مستمد من العرف والتقاليد والرأي العام. بل أن القانون في الواقع ما هو إلا تطبيقاً للأخلاق وتنظيماً لها في قالب مواد ونصوص تشريعية.

وحسب الإنسان الاطلاع على القوانين المستعملة في مجتمع من المجتمعات، ليقف على مدى ما وصلت إليه أخلاق أفراده وهيئاته، فإذا وجد تنافراً بين اتجاه بعض القوانين وبين الخلق الاجتماعي السائد، أيقن أن وقتاً طويلاً مضى على وضع هذه القوانين، وأن الأخلاق قد تطورت في أثناء هذا الوقت الطويل دون أن تمتد يد المشرع بتعديل بعض مواد ونصوص القانون التي قد تستوجبها التطورات الاجتماعية.

والقانون ما هو إلا تطبيقاً وتمشياً مع الأخلاق السائدة فإن قَصَّر المشرع في تتبع التطور الأخلاقي ولم يتناول قوانينه بالتعديل الملائم، عجز تشريعه عن تحقيق العدل الاجتماعي الذي يتمثل في إيجاد التوازن بين

الوظائف الاجتماعية أثناء تطور المجتمعات الإنسانية لأن فقدان هذا التوازن يؤدي بلا شك إلى اضطراب النشاط الاجتماعي، فشعور بالتذمر فنزوع إلى التخلص من المساوئ الناتجة، فشروع في الثورة على النظم الموجودة، لأنها قائمة على قوانين لا تتفق مع خلق الجماعة.

وكثيراً ما يحدث أن يصدر تشريع لا يتمشى مع الأخلاق الاجتماعية الموجودة، فيهمل تطبيقه ويعرض عنه الرأي العام وسواد الشعب إعراضاً يقبره في مهده.

وقد يتحايل الحكام على القانون، فيتجاهلون حاجة الجماعة الخلقية ويعضّون بالنواجذ على قوانين معينة أصبحت بالية، لا تلائم حاجة العصر، ولكنها تضمن السلطة للحكام وتكفل النفوذ لهم، وقد يتحايلون في صورة أخرى، وهي أن يندفعوا في تعديل القوانين القائمة وتغييرها دون حاجة الجماعة وأوضاعها الخلقية إلى ذلك، ففي كلتا الحالين لابد من حدوث رد فعل عنيف يهدم كل ما يتعارض مع طبيعة المجتمع والجماعة.

وقد تم تعديل معظم القوانين المتصلة بنظم الحكم، عن طريق العنف بعكس القوانين الجنائية أو المدنية، فإنها وضعت وعدِّلت طبقاً لحاجة الجماعة دون ضغط أو إكراه.

ذلك أن غريزة حب السيطرة تدفع الحكام بما لهم من حق التشريع إلى الاحتفاظ بحقوقهم، وتحديدها حسب هواهم مهما تعارضت مع حقوق الرعية، مما يثير الشعور ويدفع الرأي العام إلى التذمر والاستياء، فإذا تهاونت الرعية في حقوقها تمادى الحكام في توسيع دائرة نفوذهم، بدعوى

أنه من حقوقهم أما إذا حرص الرأي العام على حقوقه، ولم يقصِّر في مناقشة حكامه الحساب فيما لهم وما عليهم، وطالب بتعديل القوانين المعمول بها، حدث ما لابد منه، واصطدم الحكام بالرأي العام اصطداماً لا يزول تماماً حتى تتعدل نظم الحكم، وتتحقق آمال الرعية.

الاجتماع الديني

لاشك أن الأبحاث الدينية دقيقة وشائكة، لأنها تمس عواطف الإنسان في أقدس ناحية من نواحيها وهي إيمانه الخاص، ولم تسلم أبحاث الفلاسفة والعلماء من المطاعن لهذا السبب، ومع أن طريقة البحث المجرد لم تؤد إلى نتائج عملية، بقدر ما أدت إلى توسيع هوة الخلاف بين الفلسفة والعلم من ناحية وبين الدين والعلم من ناحية أخرى.

فإن النظريات الاجتماعية التي ظهرت عقب الاكتشافات العلمية في القرن التاسع عشر عن نشأة الدين زادت هوة الخلاف اتساعاً، مع أنها لاقت رواجاً وكسبت أنصاراً عديدين لما تضمنته من تجديد وطرافة في أسلوب البحث. إذ اعتمدت على وصف غرائب العادات. وسرد عجائب التقاليد، لدى الجماعات الفطرية، في البيئات الجغرافية المختلفة، وذلك بأسلوب شائق استهوى عقول الكثيرين وجعلهم يتهافتون على النظريات الجديدة عن الدين ونشأته يتشدقون بها، مباهين بسعة الاطلاع وبسطة العلم.

وقد تعارضت بعض النظريات مع بعض المعتقدات الدينية وأثار هذا التعارض شكوكاً ما كان ينبغي أن تظهر، فنظرية Tylor عن تناسخ

الأرواح Animisme تجعل أصل الدين خرافياً يرجع إلى أوهام الإنسان الأول عن الأموات ومصيرهم، وتقديسه لجثثهم، ثم اهتمامه بدفنهم، وإقامة تماثيل لهم، وجهله تعليل الموت وأسبابه ونتائجه، واهتدائه أخيراً إلى معرفة الروح.

ونظرية الطبيعيين Naturalistes وهي ترد نشأة الدين إلى بطش الطبيعة بالإنسان الأول وضعفه أمامها، وخوفه منها وتقديسها رهبة وروعة، ثم عبادة كل ما يتوسم فيه الجبروت والعنف من حيوان وظواهر طبيعية.فنشوء الدين قد شوهته هذه النظريات وأمثالها تشوبها أثار الشكوك في نفوس المترددين، والسخط على العلم والأبحاث العلمية في نفوس المؤمنين المتدينين.

والحق أن هذه النظريات قامت على أساس علمي خاطئ، لأنها أغفلت التمييز بين الدين كعقيدة ثابتة وبين الشعائر الدينية القابلة للتغيير والتبديل، والتعديل، ودراسة الاجتماع الديني يحتم علينا اعتبار الدين ظاهرة اجتماعية ضرورية لحياة المجتمع، قبل أن يكون شعائر متضاربة للجماعة، والبحث المنتج يتطلب منا استبعاد كل المظاهر والتفاصيل التي تختلف باختلاف الزمان والمكان، والاقتصار على العناصر المشتركة بين جميع الأديان، والشعائر الدينية من المظاهر التفصيلية التي هي عرضة للتنافر والتضارب، فالاعتماد عليها يؤدي إلى نتائج متنافرة متضاربة، كما هو الحال في النظريات المختلفة للنشوء الديني والتي تناولها دور كايم بالنقد والتفنيد في كتابة القيم عن (الأوضاع الأولى للحياة الدينية) Le formes élémentaires de la vie religieuse

فهو يرى أن الدين لم ينشأ عن بواعث خرافية وأوهام فطرية كما أدعى أصحاب النظريات المتطرفة، لأن الدين ظاهرة اجتماعية فرضت سلطانها على الأفراد فرضاً، وأدت إلى نتائج اجتماعية قيمة، ارتفعت بالدين إلى المرتبة الأولى بالنسبة للظاهرات الاجتماعية الأخرى، وجعلت من الظاهرة الدينية محوراً تدور حوله باقي ظاهرات المجتمع، بدليل أن معظم النظم الاجتماعية ترجع في نشأتها إلى العقائد والمشاعر الدينية.

والدين في نظر دور كايم هو "نظام متماسك من العقائد والفرائض والواجبات العملية نحو أشياء مقدسة يجمعها مذهب خاص يضم الأنصار والأتباع فعندما ترتبط عدة أشياء مقدسة بروابط التجانس والتسلسل على وجه يؤدي إلى تكوين نظام موحد، لا يتداخل في نظام آخر من جنسه، فإن ما يترتب على ذلك من عقائد وتعاليم هو قوام الدين".

وقد خلط كثير من الباحثين بين الدين والسحر، وزعموا أن السحر أساس الحياة الدينية لدى الجماعات الفطرية، مستندين إلى بعض العادات التي مارستها الشعوب المتأخرة، في حين أن الفرق شاسع، والاختلاف شديد بين الدين والسحر، فالعقائد الدينية تمتاز بأنها منتشرة بين أفراد الجماعة انتشاراً عاماً، يفهمها الجميع ويؤمنون بها على وجه ثابت، ويمارسونها علنا بأسلوب متجانس، أما السحر فإنه كان وقفاً على فئة معينة، تمارسه سراً وتحتكر أسراره وإجراءاته التي كانت مغلقة على إفهام الجميع، فشتان بين الطبيعتين.

وإذا كانت بعض الجماعات الفطرية قد أخطأت أو تطرفت في

التعبير عن نزعتها الدينية برموز وأشكال مادية، فإن الخطأ يجب أن يقتصر على اتخاذ هذه الرموز، أما الظاهرة الدينية فهي أعمق أثراً، وأقوى دعامة في الاجتماع الإنساني.

ويرى دور كايم أن (الوجود) أو (المجتمع) هو الذي أوحى إلى الإنسان فكرة التقديس والألوهية، فأوهام الفرد ليست مصدر النشوء الديني، وإنما المجتمع هو الذي دفع الإنسان إلى الإيمان بقوة أسمى منه، وفوق إدراكه، ولو لم يكن الدين من وحي المجتمع، لما كانت الظاهرة الدينية، ولما كانت أثارها ونتائجها الباهرة في الحياة الاجتماعية.

وقد تمثلت فكرة الإيمان بقوة أسمى من الفرد في تقديس الإنسان الفطري للعشيرة في مجموعها، باعتبارها أنها (المجتمع) أو (الوجود) الذي لا يعرف سواه.

ولما تعددت العشائر والقبائل تعددت الآلهة وأصبح لكل عشيرة أو قبيلة رمز أو (طوطم) يمثل فكرتها عن التقديس.

ويرى دور كايم أن (النظام الطوطمي) هو أول مظهر من مظاهر النشوء الديني، لأنه بعد دراسته لأوجهه المختلفة لاحظ أنه شائع في جميع المجتمعات الفطرية، رغم اختلاف التقاليد والشعائر الدينية في كل منها.

(والطوطم) ليس اسماً أو رمزاً فقط، وإنما هو فكرة دينية تتركز فيه جماع الأشياء المقدسة، ففيه تتجسم قوة خارقة غير عادية تجعله مظهراً مادياً، لأشياء معنوية، تتمثل في فكرة الألوهية من جهة، وفي شخصية

المجتمع من جهة أخرى، لأن (الطوطم) هو العلامة التي تتميز بها العشيرة[1]، لأنه يحمل طابعها ويعبر عن شخصيتها، ويطوي كل ما تتكون منه العشيرة أفرادها وحيواناتها وجماداتها.

فإذا علمنا أن (الطوطم) لعب دورين، ورمز إلى شيئين وهما الإله والمجتمع، أدركنا إلى أي حد تلاشى الفرق لدى الإنسان القطري بين فكرة الإله وبين المجتمع. فوحدهما في شخص (الطوطم) وهذا التوحيد اعتراف ضمني من الإنسان الفطري بأن الإله والمجتمع شيء واحد، فالوجود هو مصدر التقديس، والنشوء الديني بدأ اجتماعياً، فرضته الحياة الاجتماعية على الإرادة الإنسانية، وأصبح ظاهرة اجتماعية. لا قوام لحياة الجماعة بدونها.

الاجتماع الثقافي

يقوم الاجتماع الثقافي على اللغة والمعرفة والفن، وهذه العناصر الثلاثة من أهم المميزات التي تمتاز بها حياة الإنسان عن حياة الحيوان، لأنها من مقومات المجتمعات الإنسانية دون المجتمعات الحيوانية، وبفضلها شعرت الجماعات والأفراد بقوة الشخصية، والسمو فوق مطالب البيئة، ومقتضيات الحياة والمعيشة الآلية.

فاللغة تشير بجلاء كيف استطاع النوع الإنساني أن ينفرد دون باقي الكائنات الحية بإيجاد وسيلة ثابتة للتفاهم، وصلت بعد تطور تهذيب إلى خدمة الاجتماع الإنساني.

---

(1) لعل الأعلام التي تتخذها الدول شعاراً لها ترجع في أصلها ومنبتها إلى فكرة الطوطم الذي يميز كل قبيلة وكل عشيرة.

ولاشك أن الإنسان لم يسع إلى اللغة من تلقاء نفسه، إنما هي حاجة الاجتماع التي اضطرته اضطراراً إلى إيجاد ما يسعف حاجته ويلبي مطالبه، فهو يبدأ التفاهم والتعبير عن طريق الإشارة، إلا أنه يجد نفسه بين أمرين: أما الاكتفاء بالإشارة لأن أسلوب حياته البادئة الساذجة لا تحتاج إلى أكثر من ذلك، وأما تضطره حياته الاجتماعية ويحفز تطورها المستمر واتساع نطاقها إلى إجابة نداء مطالبه، فيدفعه ذلك إلى التفنن والابتكار فيتدرج من الإشارة إلى الصياح ومنه إلى النطق بطريقة منظمة، فإلى الكلام والتخاطب، فرسم أحاديثه رسماً ساذجاً مستمداً من مشاهداته المادية من نبات وحيوان وجماد، وينتهي به الأمر إلى اختصار رسوماته واختزالها، كلما ألحت عليه حالة العمران وانتشاره وحاجته إلى التعبير بسرعة عن شتى المعاني والأفكار، على وجه يجمع أكثرها في أقل حيز ممكن، وهذا ما حققته الكتابة.

والاهتداء إلى الكتابة هو أساس تكوين اللغات، فقد يصل المجتمع إلى دور التفاهم عن طريق الكتابة، ويقف عند ذلك، لأن نطاق العمران لم يسمح بتعدي هذا الدور.

أما إذا استمر العمران في انتشاره ونموه، واستدعت الحاجة التفاهم على أسس ثابتة واضحة سهلة، بدأت اللغة في الظهور والتكوين شيئاً فشيئاً، حتى تأخذ وضعاً خاصاً، يصبح من مميزات الجماعة والمجتمع، وعندئذ يتوقف مصيرها على حالة البيئة والوسط حيث ترتبط مصير اللغة بمصير الحالة الاجتماعية، فهي تنمو وتشتد وتتقدم طالما هي أداة من

أدوات الارتباط الاجتماعي بين أعضاء الجماعة، وعامل من عوامل التماسك بين أجزاء المجتمع الواحد وإلى هنا يتم تكوين اللغة وتأسيسها، فتصبح ظاهرة اجتماعية من ظاهرات المجتمع، وتخضع لنفس المؤثرات التي تتأثر بها البيئة فمفرداتها وعباراتها ولهجتها وأسلوب الحديث والكتابة بها وقواعدها تتكيف بما عليه المجتمع من عمران ونشاط وقوة وتقدم، أو بما عليه المجتمع من تفكك بياني وخمول وضعف وتأخر.

وإذا عمدنا إلى رسم خط بياني يبين مستوى الحياة الاجتماعية ودرجة النشاط العمراني في عصور مختلفة، لوجدناه متفقاً كل الاتفاق وملازماً في صعوده وهبوطه لتعاريج الخط البياني الذي يمثل حالة اللغة في نفس هذه العصور.

ففي الشرق بلغت اللغة العربية أوج مجدها، وأقصى رقيها من منتصف القرن الثامن الميلادي إلى القرن العاشر، وهو عصر زاهر بالنشاط العربي في مختلف ميادين الحياة، إذ تركزت الحضارة العالمية حينذاك في الشرق العربي، ووصلت الحالة الاقتصادية والفنية والعلمية إلى درجة فائقة من التقدم والرقي، فنمت ثروة اللغة، واتسع أمامها أفق الحياة، إذ زادت مفرداتها بازدياد، استحدث من آلات وأدوات، وتنوعت أساليب التعبير بتنوع أساليب الحياة ووسائل المعيشة، وصقلت الأساليب، وتهذبت ورقت تبعاً لانتشار الرفاهية، وسهلت العبارات وقصرت ووضحت نزولاً على مقتضيات النشاط الاجتماعي وحيوية المجتمعات العربية حينذاك، إلى أن اضطربت الحياة السياسية بسقوط الدولة العباسية وانهيار مظاهر العمران

في جميع البقاع التي تناولها الانقلاب، فامتد هذا الاضطراب إلى اللغة، وظهر جلياً منذ القرن الرابع عشر الميلادي، حيث انكمشت اللغة العربية في رداء من الركاكة والالتواء والجمود.

وفي الغرب نجد ظاهرة جلية سادت معظم اللغات الأوربية إذ أنه قبل ظهور الصناعة، في أوربا في القرن التاسع عشر، وفي دور الزراعة والتجارة الذي سبق ذلك، امتازت اللغات الأوربية وخصوصاً دول غرب أوربا، بطول العبارة وتعقيدها. واستعمال الألفاظ الغريبة والاعتماد على اللاتينية أو اليونانية في الاقتباس والاستشهاد، فما كادت تظهر الصناعة وتنتشر في الممالك المختلفة، ويعم استعمال المخترعات، وتدب الحيوية والنشاط والسرعة في جميع شرايين الحياة الاجتماعية، حتى جرف التيار في طريقه اللغة نفسها فقضى على الألفاظ الغريبة، والتعابير المعقدة، والعبارات الطويلة، والأساليب الملتوية، وخلق من كل ذلك لغات غنية بالمفردات الجديدة والمصطلحات الحديثة، والعبارات القصيرة، والأساليب السهلة الواضحة المختصرة، تمشياً مع حياة النشاط والحركة والسرعة.

ومن هنا كانت اللغة ظاهرة اجتماعية من ظواهر الاجتماع البشري، قبل أن تكون عنصراً من عناصر الحياة الأدبية أو العلمية.

أما العنصر الثاني من عناصر الاجتماع الفكري، وهو المعرفة فطالما تناوله الفلاسفة، واضعين النظريات المختلفة لبيان نشوء المعرفة ونموها وطبيعة الحقائق العلمية، وكان محور تفكيرهم النظري يدور حول الذاكرة والتجارب الإنسانية وانتقالها من جيل إلى جيل، وإذا كانت الذاكرة لها

أهميتها في حفظ الحقائق وسهولة تداولها، كما أن التجارب لها خطرها في تقدم المعرفة والوقوف على الحقائق، إلا أنه قد ثبت أن الإنسان الفطري لم يسع وراء المعرفة إلا بمقدار ما تضطره إليه حاجته الاجتماعية من مأكل وملبس ومسكن، فغريزة حب البقاء دفعته إلى البحث عن الضروريات في المحيط الجغرافي الذي يعيش فيه.

فبدأ يفهم هذا المحيط المحدود بل واتخذ منه عالماً كاملاً يفسر به الوجود كله، فتخيل العالم على شكل دائرة عظيمة لأن معسكر قبيلته أو عشيرته قائم على شكل مستدير، هذا بالنسبة للمكان، أما الزمان فقد قسمه حسب مواقيت إقامة الشعائر الدينية والمواسم والأعياد المحلية، ومن هنا كان تقسيم الزمان إلى أيام وأسابيع وأشهر وسنين، فالحياة الاجتماعية هي منشأ المعرفة، وما التجارب والذاكرة إلا أداة حفظ المعرفة وتطورها.

كما أن تقسيم العمل الاجتماعي أتاح للإنسان بعض الفراغ شغله بالتفكير فيما يحيط به ويقع تحت حسه، بعد أن كان يقوم بجميع حاجاته ومطالبه الضرورية مما قطع كل سبيل للتفكير.

وكلما عرضت للإنسان الفطري مسائل فوق إدراكه وعجز عن تعليلها وفهمها، لجأ إلى عمل شاذ يتوهم أنه يعاونه على الفهم والتعليل، فكان من ذلك السحر، فالأعمال السحرية ما هي في الواقع إلا نتيجة الشعور بالعجز عن فهم ظواهر الحياة عن طريقها الطبيعي.

وقد تطورت وسائل الوصول إلى المعرفة، تطوراً كفل تنظيم الأبحاث العلمية على وجه سمح للإنسان بحرية التفكير وحرية القيام بالتجارب

العلمية، ولكن الحقيقة الثابتة التي سرت على الإنسان الفطري كما تسري على الإنسان العصري هي أن اتجاه الحياة العلمية إنما يخضع للظروف الاجتماعية، كما تبين لنا ذلك جلياً في الفصل الخاص بنشأة علم الاجتماع.

أما العنصر الثالث من عناصر الاجتماع الفكري وهو الفن، فقد وجد بذرته الأولى في المراسم الدينية، من نحت التماثيل ورسم الصور المقدسة إلى الرقص الديني والحركات المنظمة في الشعائر والحفلات الدينية، فكان النحت والنقش والرسم والرقص.

كما أن الشعر والغناء انحدرا من الترتيل الديني والإنشاد وتمثيل المعاني التي تجول في ذهن الإنسان الفطري عن معبوده لإثبات تفانيه في الولاء لرمز الألوهية.

ويهمنا في هذا المقام أن نبين كيف أن عناصر الاجتماع الثقافي وهي اللغة والمعرفة والفن بدأت كوسيلة من وسائل الحياة الاجتماعية، وانتهت بأن أصبحت غاية في ذاتها، يسعى إليها الإنسان ليجعل من اللغة أداة سهلة التداول، يضع لها القواعد الممهدة ويصوغ من ألفاظها العبارات والأساليب المتماسكة، ويقبل على الحقائق العلمية يمحصها، ويتوفر على بحثها مدوناً ما يصل إليه من نتائج في شكل نظريات وقوانين، مطبقاً إياها في حياته العملية، مستفيداً منها في توفير أسباب الخير والرفاهية في معيشته، كما يتخذ من الفنون المختلفة معواناً على تنمية شخصيته وإبراز مواهبه حيث يصرف في النحت والتصوير والشعر والتمثيل ما يسمو به

فوق قيود الحياة، ويحرره من ربقة الاستعباد لمطالب المعيشة المادية التي تجعله والحيوان سيان.

فاللغة والعلم والفن من أبرز الدعائم التي يرتفع بها الاجتماع الإنساني فوق الكائنات الحية، وتخص الإنسان وحده دون سواه بنعمة الحياة الفكرية.

الاجتماع السياسي

كثرت النظريات السياسية التي نادى بها بعض الفلاسفة لتفسير الأوضاع الحكومية وكان يدور معظمها حول علاقة الحاكم بالمحكوم وحقوق وواجبات طل طرف منهما، ويكفي ذكر أسماء هوبزولوك وروسو لنفهم كيف أن التعاقد الاجتماعي بين الحاكم والرعية كان محور تفكير الفلسفة السياسية.

أما الآن فلم تعد لهذه النظرية قيمة عملية بعد إذ انتقلت دراسة الأوضاع السياسية عن الدائرة الفلسفية النظرية إلى دائرة الاستقراء الواقعية.فأين التعاقد الاجتماعي والمثل السياسي التي تخيلها الفلاسفة السياسيون، من الحقائق المادية التي توصل إليها رواد الجماعات الفطرية، وأصبحت محل بحث وتمحيص الاجتماعيين توصلا إلى تفسير الحاضر على ضوء الماضي، وفهم طبيعة العلاقات السياسية ومنشئها وتطورها.

يقوم الاجتماع السياسي على دراسة الجماعات الإنسانية من حيث ظهور سلطة حاكمة أو سيادة مسيطرة توجه أمور المجتمع وتتصرف في شئونه.

وقد دلت الأبحاث الأثنولوجية على أن العشيرة التي سبق تعريفها هي أول مظهر من مظاهر الدولة، وأن السلطة السياسية بدأت متسربلة في وشاح ديني جعل من الصعب التمييز بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية.

فالطوطم الذي هو شعار العشيرة، والتابو Tabou الذي هو الحد بين المجرم والمباح. والشعائر التقليدية للعشيرة، كل ذلك كان قوام السلطة الحاكمة والسيادة الزمنية، يخضع لها أفراد العشيرة خضوعاً تاماً لأنهم يفهمونها على وجه واحد متشابه، لا يمتاز فرد على آخر في الإلمام بها أو التحرر منها، فكانت بذلك جزءاً لا يتجزأ من كيان العشيرة ولكن بعد أن استقرت العشيرة استقراراً جغرافياً، وتكونت عدة قبائل ظهرت الحاجة إلى شخصية تدير الشئون، وتشرف على مصالح القبيلة التي تعددت إلى حد ما، فظهر لكل قبيلة رئيس تركزت في شخصه جميع مظاهر السلطة التي كانت للطوطم وللتابو وللشعائر الدينية ولما كانت هذه المظاهر خرافية وذات قوة سحرية فقد انتقلت السلطة الزمنية إلى رئيس القبيلة بهذه المسحة الساذجة، فهو (طوطم) القبيلة المقدس من أفرادها، المسيطر عليهم بحكم قوته الخفية، وسلطته السحرية، وإشرافه على (التابو) وفهمه لأسراره وخفاياه، يطبقه على إتباعه بكل دقة وصرامة، وهكذا امتزجت السلطة الزمنية والسلطة الدينية امتزاجاً كلياً، مما أسبع على رئيس القبيلة مقاماً رفعه إلى مرتبة الألوهية في نظر رعاياه الذين ردوا إليه كل خير ينال القبيلة فانتصاراتهم، ومعاشهم، وخيراتهم، بل ووجودهم إنما بفضل قوته الخفية وسلطته السحرية.

فالعشيرة التي كانت أسرة مندمجا أفرادها اندماجاً كلياً، اتحدت مع غيرها من العشائر بفضل (التابو) الذي يحرم تزاوج الأقارب وفرض عليهم التزاوج من العشائر الأخرى، فامتزجت العشيرة الواحدة بغيرها ونمت نمواً درج بها إلى مرتبة القبيلة واختارت لها رئيساً له نفوذ (الطوطم) وسلطان (التابو) يحافظ عليهما، بعد أن كانت هذه المحافظة موكولة إلى أوهام أفراد العشيرة كمجموعة متماسكة تماسك (البروتبلازم) بالنسبة للكائنات الحية.

ونمت العلاقات بين القبائل المختلفة نمواً أعقبه تكوين اتحادات لا مركزية ثم اتحادات مركزية مهدت السبيل إلى ظهور الملكية ذات السلطة الإقطاعية، وانتهت إلى تكوين الدولة ذات السيادة المركزية الموحدة.

وقد تم هذا التحول من العشيرة إلى الدولة بفضل العامل الديني، فتوحيد السلطة الزمنية سار جنباً لجنب مع توحيد (الطواطم) أو الآلهة، فتعدد (الطواطم) وبالتالي الآلهة كان معناه تعدد الرؤساء والزعماء ذوي السلطة، وتوحيد (الطواطم) والآلهة كان السبيل لتوحيد السلطة وتركيزها في يد واحدة.

ويتمثل هذا التطور السياسي في المدينة المصرية القديمة، فالآلهة المحلية لم تكن إلا (طواطم) في أصلها ومظهرها، واختلافها كان دليلاً على تفكك الوحدة السياسية، والإمعان في انفصال الوحدات الإقليمية، أما التسليم بإله مشترك، يخضع له المصريون، ويؤمنون به، فكان سبيلاً إلى قيام سلطة مركزية في يد ملك يستمد سلطانه من قوة خفية أو (طوطمية) أكسبته أسرته صفة التقديس، بلغت من قوتها إباحة زواج الأقارب Endogamie

للملك الحاكم دون سواه فأبيح له زواج الأخت لسمو منزلته وانفراده وأسرته بصفة القداسة مما يستحيل معه الزواج من غير الأقارب، فالسلطتان الدينية والزمنية سارتا جنباً لجنب، ولعبتا سوياً دوراً هاماً في تطور الاجتماع السياسي.

وقد بينا ما لنظام (البوتلاتش) من الفصل في تفسير بعض المعاملات الاقتصادية الخاصة بالتوزيع، وسنبين الآن الدور السياسي الذي لعبه نظام (البوتلاتش).

فإن المآدب المتبادلة بين رؤساء القبائل، التي كانوا يقيمونها في المناسبات العادية والخاصة لتقديم العطايا والهدايا، كانت وسيلة للمنافسة والسيادة، إذ يبغي كل زعيم من زعماء القبائل التفوق بهداياه على ما قدمه سواه، وينتهي الأمر بعجز بعض الزعماء عن مجاراة منافسيهم، بحكم مواردهم المحدودة، وصعوبة رد الهدية مضاعفة كما يقضي به العرف وتحتمه التقاليد، والنتيجة لهذا العجز التوقف عن إقامة (البوتلاتش) ومعنى ذلك التسليم لمنافسه بالسيادة، والانضمام إليه بقبيلته والخضوع له، مما يزيد غريمه سلطاناً ونفوذاً.

فنظام (البوتلاتش) يميط لنا اللثام عن لون من ألوان نمو السلطة السياسية، كما أماط اللثام عن جانب من جوانب الحياة الاقتصادية، مما يثبت من جديد مقدار التماسك القوي بين وظائف المجتمع.

وإذا كانت (السيادة) هي العنصر البارز في تطور الاجتماع السياسي ونشوء (الدولة) فإنها ظلت كذلك العنصر البارز في تطور العلاقات الدولية

وظهور السياسة العالمية. فالعلاقة بين الجماعات الفطرية كانت تخضع لقانون القوة في سبيل سيادة عشيرة على أخرى أو زعيم قبيلة على أنداده، فلم تعمر الجماعات الضعيفة إلا لتبتلعها الجماعات القوية، والشعب المتهدم المنهوك القوي لا يثبت إلا ليكتسحه شعب أقوى بنية وأكمل تكويناً، فالدولة المفككة المتداعية لا تلبث أن تصبح فريسة دولة متماسكة فتية، وترتب على ذلك أن السيادة الدولية كانت محصورة في قبضة دولة قوية تفرض سلطانها على ما يحيط بها من أمم وشعوب، وكان الاستعباد هو أسلوب الحكم وطريقة التعامل بين الأقوياء ورعاياهم، وهكذا كانت الرابطة الدولية قائمة على الإذلال والاستبداد، تخضع للقوة، وتدين للمادة، ومازالت ترقى الإنسانية في مدارج الحضارة، وحتى ظهر في ميادين السياسة الدولية أكثر من دولة قوية تبغي التفوق والسيادة، وضعف نفوذ القوة إلى حد إمكان بقاء الدول الصغيرة إلى جنب الدول الكبيرة، وإن ظل التفاهم بين الدول المتنافسة عن طريق القوة التي كان يغذيها النعرة القومية والتعصب الجنسي، مما كان يثير الحروب، لأسباب تافهة، وغايات وضيعة أبعد ما تكون عن الغايات الإنسانية الشريفة.

وقد بذلت عدة محاولات للتقريب بين الأمم، ووضع دساتير تحدد العلاقات بينها، انتهت بتدوينها تدويناً قوامه القانون الدولي العام، وبظهور عصبة الأمم التي تعتبر أهم مظهر من مظاهر التعاون الدولي.

وقد كانت العلاقات الدولية قبل ظهور القانون الدولي العام عرفاً متداولاً، كما أن عصبة الأمم كانت فكرة وأملا من الآمال خرج إلى حيز الوجود.

وكانت العلاقات الدولية تتمثل في تبادل الرسل وقت السلم بين الحكام لقضاء مهام وقتية تعبر الآن أصل التمثيل القنصلي والسياسي، وفي التفاهم وقت الحرب على الهدنة حسماً للنزاع وتسوية وجوه الخلاف، وفي تكوين تحالف سياسي عن طريق المصاهرة بين رؤساء القبائل أو زعماء الطوائف أو أمراء المقاطعات أو أعضاء الأسر الملكية الحاكمة، وفي عقد المعاهدات التي كانت محدودة الغايات، وتطورت بتطور التاريخ فشملت السياسات والاقتصاديات والاجتماعيات، وقد استلزم هذا التطور استحداث عدة ألفاظ دبلوماسية شاع استعمالها وإن كانت متفقة كل الاتفاق في مدلولاتها، فالاتفاقية والتصريح والبروتوكول كلها سواسية في معناها الدولي لأنها مرادفات حرفية لكلمة "معاهدة".

والمجال فسيح أمام المؤرخ لاستقصاء المعاهدات التاريخية والظروف المختلفة التي مهدت إلى عقدها والنصوص العديدة التي اشتملت عليها، والغايات المتفاوتة التي وضعت من أجلها وهي في مجموعها ترمي إلى تحديد العلاقات بين أمة وأخرى أو بين حلف وآخر.

ومما لاريب فيه أن عهداً جديداً دخلت فيه الإنسانية منذ ظهور فكرة عقد المؤتمرات، إذ أتيحت الفرصة لعرض كبرى المشاكل السياسية على بساط البحث الدولي، وإذا كانت جلسات المؤتمرات الدولية بدأت سرية عند انعقادها، فإن علانيتها التي انتهت إليها كانت تمهيداً لتكوين (الرأي العام الدولي) الذي يعتبر ظهوره خطوة خطتها الجمعية البشرية في سبيل خلق اعتبارات أدبية تصل ما بين الأمم والشعوب، ومهما كانت قوة

هذه الاعتبارات الأدبية فهي خير من العزلة والتفكك مما كان يسود عالم السياسة قديماً.

والتطور التاريخي يكشف لنا كيف أن المجتمعات الإنسانية استقبلت (الاتصال الدولي) في شيء من التردد والشك والحذر، وهو شعور طبيعي تمليه الغرائز البشرية متمثلة في حب البقاء وشهوة التغلب والسيطرة.

وقد تطور هذا الشعور البشري نفسه تطوراً محسوساً، وضعفت فهي روح الشك والحذر، وإن لم تختف تماماً، إذ أن اختفاءها معناه زوال معالم النزاع والبغضاء، وسيادة الوفاق والوئام بين البشر، وقيام السلام دستوراً دولياً، وديناً إنسانياً تعتنقه الجمعية البشرية.

ويتجلى تطور (الرأي العام الدولي) في المراحل التي اجتازتها المؤتمرات، فلقد كانت في مبدئها تعقد في جو مشبع بالرياء السياسي، والمجاملات المتكلفة، والإجراءات الجامدة التي أقامت حواجز سميكة بين ممثلي الدول الذين كانوا يجعلون المصالح الخاصة محور اهتمامهم، مدافعين عنها سراً وجهراً، وكان يضيق أفق تفكيرهم عن تفهم المصالح الدولية المشتركة.

ثم مرحلة أخرى شهدتها المؤتمرات الدولية وهي مرحلة (التعاون الدولي) لمصلحة الحكام دون المحكومين، وذلك عندما تبين وجود (صالح مشترك) بين العائلات الملكية يمكن تحقيقه بالتحالف والتكاتف تحت ستار (توطيد السلام)، والمجمع الأوروبي الذي ظهر في النصف الأول من القرن التاسع عشر واستمر حتى الثلث الأخير منه (١٨١٥– ١٨٧٨) يعبر

أدق تعبير عن هذا الاتجاه، فقد كانت المؤتمرات لا تمثل إلا القوى الحاكمة وحدها، أما الشعوب ذاتها، أما الروح العامة للأمم، أما الآمال والمصالح القومية، فقد كانت المؤتمرات بمعزل عنها لا توليها أدنى اعتبار.

وكان السلام هو النغمة التي تضرب عليها أذناب الملكية والملوك، ولكن على أوتار من التضليل والنفاق لم يتلبث أن تراخت وتداعت أمام إرادة الشعوب الجارفة، وعزيمتها الثابتة، فتحقق لمعظمها مطالبها الوطنية، من وحدة سياسية، وحرية وديمقراطية، وشهد التاريخ تحقيق أهم وحدتين سياسيتين، الوحدة الألمانية والوحدة الإيطالية، وسجل المؤرخون فوز جميع الحركات الديمقراطية في النمسا وفرنسا وبلجيكا، وثبتت قواعد الحرية السياسية، وانتشرت المبادئ الديمقراطية وهي المبادئ التي خاض من أجلها الحلفاء غمار الحرب العظمى كما ادعوا، فانتصروا وشيدوا بناء عصبة الأمم على الأثر، وشهد الاجتماع السياسي شخصاً دولياً فذاً متمثلاً في العصبة التي اعتبرت من أشخاص القانون الدولي العام.

ومهما وجه لعصبة الأمم (الأمم المتحدة) من نقد، فلاشك أنها أول هيئة دولية من نوعها، يعتبر ظهورها حدثاً اجتماعياً، يضارع في أهميته ظهور الدولة وتكوينها في الاجتماع السياسي.

ومن المبادئ التي قررتها العصبة مبدأ حرية الأديان والأقليات واللغات ومبدأ بطلان الاستعمار ومبدأ حق تقريب مصير الشعوب.وينص عهد تأسيس العصبة وهو دستورها الذي تسير عليه بأن للعصبة غرضين أساسيين:-

الأول– استتباب الأمن.

الثاني– تنشيط التعاون الدولي.

والغرض الأول يشمل المسائل السياسية والحربية، ومجهودات العصبة في تحقيقه تعترضها عدة عقبات تظهر في الجو الدولي من حين لآخر، مما جعل نفوذ عصبة الأمم السياسي بين مد وجزر أما الغرض الثاني فيشمل المسائل العمرانية والاجتماعية لتحسين حالة العمال من الجنسين، ومقاومة الاتجار بالرقيق الأبيض، وتجارة الأفيون والمخدرات، ومراقبة انتشار الأمراض، وتنظيم وتشجيع جماعات الصليب الأحمر، ولكل مسألة من هذه المسائل العمرانية مكتب دولي خاص تحت إدارة العصبة وإشرافها المباشر.

وقد تم على يد العصبة إنشاء كثير من المكاتب الدولية، وعقد كثير من المؤتمرات العامة، كان من بينها المؤتمر الاقتصادي العالمي الذي عقد في لندن عام ١٩٣٢ وهو رغم فشله فإنه يعتبر أهم حدث دولي في العصور الحديثة، إذ لم يسبق أن عولجت الشئون الاقتصادية في مؤتمر عالمي ضم جميع الأمم البارزة ومعظم الشعوب الأخرى، ومغزى عقد هذا المؤتمر هو أن العقلية البشرية قد ارتفعت إلى حد اتفاقها على أن الرخاء الاقتصادي المحلي متوقف كل التوقف على رخاء الشعوب الأخرى، فالتفاهم على دراسة المشاكل الاقتصادية والأزمات العالمية من وجهة النظر الدولية في مؤتمرات علنية خطوة لها خطرها في تقدم التعاون الإنساني والتضامن الدولي.

وأهم المظاهر التي تسود الحياة الدولية في العصر الحاضر أربعة:-

أولاً- سيطرة الإنسان على الطبيعة بفضل التقدم العلمي الحثيث.

ثانياً- ارتباط العالم ارتباطاً وثيقاً بفضل تقدم فنون المواصلات المادية واللاسلكية.

ثالثاً- نمو الديمقراطية وتأصيلها في النفوس مهما اختلفت نظم الحكم.

رابعاً- نمو سلطة الحكومات إلى حد بعيد.

ولابد هنا من التمييز بين الأمة والدولة والحكومة، فالأمة جماعة ارتبطت بعدة عوامل مثل وحدة الجنس واللغة والتقاليد، أما الدولة فهي المظهر السياسي لأمة أو لعدة أمم، والحكومة تمثل إحدى نواحي الدولة، فهي جزء منها، وقد يتغير نظام الحكومة، إلى ملكي أو جمهوري، دستوري أو ديكتاتوري، اشتراكي أو ديمقراطي، ولكن الدولة لا تتغير.

والمذاهب الاجتماعية الشائعة يمكن بحثها، من حيث الأسس التي تقوم عليها، على الوجه الآتي ، فهي في مجموعها ترجع إلى مدرستين:-

أولاً- المدرسة المحافظة.

ثانياً- المدرسة الاشتراكية.

فالمدرسة المحافظة يندرج تحتها المحافظون والفرديون وأنصار النظام الفاشستي، فالمحافظون يرون في النظم المعمول بها والتقاليد القومية السائدة

والنظام الاجتماعي القائم، أصلح العناصر الاجتماعية التي وصل إليها المجتمع بعد مجهودات طائلة بذلتها الإنسانية في أحقاب طويلة.

والفرديون Liberals يعتقدون أن مواهب الفرد وتفكيره وإقدامه ونشاطه من أهم عوامل التقدم الاجتماعي، وأن الدولة لم توجد إلا لخدمة الفرد، أما الفرد فلا يصح أن يسخر لخدمة الحكومة، بل يجب أن يتمتع بأقصى حد من الحرية الذاتية.

وينعي الفرديون سوء توزيع الثروة وتكدسها في طبقة محدودة ولكنهم يرون أن إصلاح هذه الحال لا يكون بشيوعية الملكية وإنما بالعمل على تجزئة الملكيات الكبيرة وتوزيعها على أكبر عدد ممكن من الأفراد.

وفيما يتصل بالسياسة الاقتصادية يعتقد الفرديون أن حرية التبادل بين الأمم ورفع كل قيد يعوق التجارة الدولية مما يؤدي إلى تمتع جميع الشعوب على السواء بالرخاء.

ومتطرفو الفرديين هم (الفوضويون) الذين ينشدون أقصى مدى من الحرية الفردية، فلا حكومة ولا نظام ولا قانون، لأن الفضائل هي الصفات الطبيعية في الفرد، ولا يفسدها إلا هذه القيود الوضعية.

ومذهب الفوضوية أثر من آثار بعض الآراء الفلسفية التي تضمنتها كتابات تولستوي وأمثاله، ولكن لا يوجد لهذا المذهب أتباع في الوقت الحاضر.

أما المذهب الفاشستي فيقوم على التعصب القومي، والإيمان بتفوق

الجنس على غيره من السلالات البشرية، ووجوب الوصول إلى الذروة في السيطرة والتحكم، وفي سبيل ذلك يجب أن يخضع الأفراد خضوعاً تاماً إلى الحكومة لتحقيق المثل الوطنية العليا دون تردد أو معارضة أو تباطؤ، فحرية الرأي معدومة، والأفكار لا يجب أن تردد إلا نغمة واحدة هي نغمة الحكم القائم، وجميع ألوان الحريات من تفكير وعمل ونشر وخطابة واجتماع يجب أن توجه وتسخر في سبيل الغايات التي يعمل الحكم الفاشستي على تحقيقها.

والمذهب الفاشستي هو رد فعل للحكم الديمقراطي الذي ساد في القرن التاسع عشر، وهو رجوع إلى عهد الحكم المطلق الذي كان سائداً قبل الثورة الفرنسية، وهو في سبيل تحقيق المثل العليا الوطنية يسلب الرعية نعمة الحرية.

هذه هي المذاهب التي تندرج تحت لواء مدرسة المحافظين.

أما المدرسة الاشتراكية فإنها تطالب بأن تتوفر الحكومة على خدمة الفرد وتنهض بالطبقات العامة، لا أن تسخر الفرد والرعية لخدمتها، وترى أن تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية لا يؤدي إلى الفوضى والطغيان كما يتوهم الفرديون، لأن جميع المساوئ الاقتصادية ترجع إلى احتكار وسائل الإنتاج والتوزيع بواسطة طبقة محدودة من الأفراد، تجعل مصلحتها الخاصة مقدمة على المصلحة العامة، فتدخل الحكومة يزيل هذه المساوئ ويمنع وقوعها، ويؤمن معظم الاشتراكيين بالديمقراطية والحرية ويتلمسون تحقيق مبادئهم بالطرق السلمية لا بالعنف والثورة، ويرون أن إدارة المشروعات الصناعية بواسطة

الحكومة يرفع عن العمال مظاهر الاستعباد التي يرسفون فيها، ويكفل لهم الحرية التي يسعى الاشتراكيون إلى توطيدها ونشرها، حتى فيما يتصل بالتجارة الدولية فإنهم يناهضون ما يعوقها من قيود وحواجز جمركية.

وأقصى تطرف للمذهب الاشتراكي هو الشيوعية التي يرى أنصارها أن التطور التاريخ قام على حرب الطبقات والصراع بينها، وأن الفوز كان دائماً حليف الطبقة الحاكمة المتحكمة في الثروة وتوزيعها، وقد آن الأوان لتأخذ الطبقات العامة والدهماء نصيبها في الحياة، لا عن طريق التطور البطيء، إنما عن طريق الثورة والعنف ومصادرة الثروة وجعلها تحت تصرف الدولة لتوزيعها على وجه يكفل تحقيق المساواة بين جميع الأفراد، والقضاء على نظام الطبقات قضاء مبرماً.

والشيوعية عدوة للحرية والديمقراطية ولكل العقائد التي تتعارض مع المبادئ الشيوعية حتى العقائد دينية، والشيوعيون لا يناهضون خصومهم في الرأي بالحجة وإنما بالقوة.

ووسائل المذهب الشيوعي في الحكم هي نفس وسائل المذهب الفاشستي، أي وجوب إخضاع الفرد وتسخيره لخدمة الحكومة القائمة.

أما غاية المذهبين الشيوعي والفاشستي فمتباينة كل التباين، فالفاشستية تدعو إلى المجد القومي والنعرة الوطنية والتعصب الجنسي، والشيوعية ترمي إلى النهوض بالدهماء نهوضاً مادياً وفكرياً، ومهما كان نجاح أحد المذهبين أو كليهما فإن كبت الحرية التي هي قوام الحياة الإنسانية من أكبر مساوئهما.

وقد أتجه الرأي العام أخيراً وجهة تمثل فيها الاعتماد على الحكومات اعتماداً كلياً من حيث توفير أكبر قسط من الخير للشعوب، وارتقى فن الحكم وتقدم تقدماً بعث كثيراً من الثقة في الحكومات والاعتماد عليها، ولم تعد الأساليب السياسية القائمة على استهواء الجماهير وتملقها بالمناورات الخطابية تقوى على إقناع الرأي العام بصلاحية الحكم، لأن سياسة الإصلاح الحقيقية يتلمسها الرأي العام بسهولة، وتكون أكبر معوان لرواج الدعوة السياسية للحكومة القائمة.

وقد اشتدت المنافسة بين عدة مذاهب اجتماعية حول فن الحكم فالاشتراكية والديمقراطية والفاشستية والشيوعية اتخذت إما صبغة سياسية أو اقتصادية، فيذكرها أرباب العلوم السياسية في أبحاثهم، ويشير إليها الاقتصاديون في مؤلفاتهم، ونحن نرى أن هذه المذاهب اجتماعية في صميمها، لأنها تتناول نواحي المجتمع كلها من سياسة واقتصاد وتشريع وتفكير، والسياسة أو فن الحكم ما هي في الواقع إلا تطبيقاً عملياً للدراسات الاجتماعية النظرية، وعندما يدخل علم الاجتماع في دور التطبيق، ويصبح فناً اجتماعياً Art sociologique ستتلاشى هذه المذاهب، وتوحدها القواعد العلمية التي يضعها علم الاجتماع التطبيقي لنظم الحكم، وفن السياسة.

علم الاجتماع العام

انتهينا من عرض الوظائف الاجتماعية، وكشفنا عن التجانس الذي يسودها، وبينا كيف يقوم لكل وظيفة اجتماعية علم اجتماعي خاص، ويتوفر على بحثها ودراستها.

ولما كانت الوظائف الاجتماعية تمثل الجوانب الجزئية للمجتمع، احتاج الأمر إلى علم تركيبي كلي، أي علم يوحد النتائج الجزئية للعلوم الاجتماعية الخاصة، واضعاً القوانين العامة التي يسير عليها الاجتماع الإنساني، أو العمران البشري، على حد تعبير ابن خلدون، فهو يقوم بنفس الدور الذي يؤديه علم الحياة العام بالنسبة للعلوم الإحيائية الجزئية وهي علم الحيوان وعلم النبات.

فالعلوم الاجتماعية الخاصة التي تدرس الوظائف الاجتماعية هي التي تمد علم الاجتماع بالعام بالحقائق اللازمة، التي تعاونه على كشف المبادئ العامة التي تسير بمقتضاها المدنية والجماعات الإنسانية، فتقدمها يساعد على تحقيق الجانب الإيجابي من علم الاجتماع، ليصبح علماً تطبيقاً، مفسراً الاجتماع البشري في كلياته، كاشفاً عن عوامل تقدم وتطور المجتمعات في مجموعها، واضعاً القوانين التي تبين الترابط في حدوث الظاهرات الاجتماعية من حيث توافقها واختلافها وتلازمها وانفصالها، وبذلك يتسنى للفكر البشري فهم المسائل الاجتماعية فهماً صحيحاً، وتفسير المشاكل العامة تفسيراً دقيقاً، ومقاومة نقائص المجتمعات، وأزمات الجماعات، بالأساليب العلمية السليمة.

المصطلحات العلمية الاجتماعية

نثبت فيما يلي بعض المصطلحات العلمية المستعملة في هذا الكتاب. وما يقابلها من الألفاظ العربية. وقد رجعنا فيها إلى أكثر من مصدر. ومع ما بذلنا من مجهود في هذا السبيل فإنا نرى أن هذه المصطلحات العلمية في حاجة إلى تعاون ذوي الرأي. من اللغويين والمشتغلين بعلوم الاجتماع. وهذا ما دفعنا إلى إثباتها على حدة. ليساهم الجميع في نقدها. وليتم التفاهم على الألفاظ العربية الصحيحة. الواجب استعمالها في الأبحاث الاجتماعية. الحديثة العهد في الثقافة العربية.

علم الأجناس البشرية	Anthropologie
تجمع. اجتماع	Association
علم الأحياء	Biologie
أحيائي	Biologique
عشيرة	Clan
جماعة وطنية	Collectivité
الهيئة الاجتماعية	Commaunité
الشيوعية	Communisme
الشعور الضمامي	Conscience Collective
مذهب المحافظين	Conservatisme

Coopération	تعاون
Culte	عقيدة مقدسة
Déterminisme	مذهب الجبرية
Développement	نمو
Etat	دولة
Ethnographie	علم نشوء الأجناس
Ethnographist	علم بنشوء الأجناس
Ethnographique	ذو علاقة بنشوء الأجناس
Endogamie	زواج الأقارب
Ethnologie	علم وصف الأجناس
Ethnologist	علم بوصف الأجناس
Ethnologique	ذو علاقة بوصف الأجناس
Evolution	تطور
Exogamie	زواج الأجانب
Fait Social	ظاهرة اجتماعية
Fonction Sociale	وظيفة اجتماعية
Groupe	جمع
Groupement	تجمع

Individualisme	الفردية
Institution Sociale	نظام اجتماعي
Libéralisme	المذهب الحر
Morphologie Sociale	علم تركيب المجتمع
Nation	أمة
Objective	موضوعي
Phénomène Social	ظاهرة اجتماعية
Physiologie Social	علم الوظائف الاجتماعية
Primitif	فطري
Psychologie	علم النفس
Psychologique	نفساني
Psychologue	عالم نفساني
Race	سلالة. جنس
Régime de Castes	نظام الطبقات
Sacré	مقدس
Social	اجتماعي
Socialisme	الاشتراكية
Société	مجتمع. جمعية

Sociologie	علم العمران. علم الاجتماع
Sociologie dynamique	العمران المتطور
Sociologie statique	العمران المستقر
Sociologique	عمراني. ذو علاقة بعلم العمران
Sociologue	عالم عمراني. عالم اجتماعي
Sociologie domestique	العمران العائلي. الاجتماع العائلي
Sociologie économique	العمران الاقتصادي. الاجتماع الاقتصادي
Sociologie esthétique	العمران الفني. الاجتماع الفني
Sociologie juridique	العمران القانوني. الاجتماع القانوني
Sociologie morale	العمران الأخلاقي. الاجتماع الأخلاقي
Sociologie politique	العمران السياسي. الاجتماع السياسي
Solidarité sociale	تضامن اجتماعي
Souveraineté	سيادة
Subjectif	شخصي. ذاتي
Tabou	التابو. المحرم
Totem	الطوطم

Traditions	تقاليد
Tribu	قبيلة

المراجع

مرتبة حسب الحروف الهجائية

BOUGLÉ : (G) Qu'est-ce que la Sociologie ?

BOUGLÉ et DÉAT: La Guide de l'Etudiant en Sociologie.

CHALLAY: Philosophie Scientifique et Philosophie Morale.

DÉAT (M): Sociologie.

DURKHEIM (E):

- Sociologie et Philosophie

- Les Règles de la méthode sociologique.

GIDDINGS :

- The Principles of Sociology

-The Elements of Sociology

HESSE & GLYZE: Notions de Sociologie.

HOSTELET (G):

- La Sociologie de G. de Greef: considérée des Points de vue actuels.

- Ibn Khaldoun. Un Précurseur arabe de la Sociologie au XIV siècle.

HUBERT (R): Manuel Elémentaire de Sociologie.

LACOMBE (A): La Méthode Sociologique de Durkheim.

LÉVY-BRUHL: La Morale et la science des Moeurs.

MORET & DAVY; Des Clans aux Empires.

MONTESQUIEU ; L'Esprit des Lois.

PALANTE : Précis de Sociologie.

SPENCER (H) ; Study of Sociology

WESTERMARCK; Origin & Development-of Moral Ideas.

مقالات من:

- L’année Sociologique.
- De la Méthode dans les Sciences.
- Revue Philosophique de la France et de I'étranger.

مراجع للمدرسة الإنجليزية

'BLACKM AR; Elements of Sociology

FDEALY & WARD; Pure Sociology

GOLDEN WEISER; Early Civilization.

H ADDON; The races of Man and their Distribution.

HANKINS (Frank Hamilton) An. Introduction to the Study of Society.

LOWIE; Culture and Ethnology.

PERRYR; The Growth of Civilization.

SOROKIN; Contemporary Sociological Theories.

WISSLER; Man and Culture.

مراجع لمدرسة دور كايم الاجتماعية

١- تركيب المجتمع

DE GREEF: La Structure générale des Sociétés

٢- الاجتماع العائلي

LAPIE ; La Fêmme dans la Famille

G. L. DUPRAT; Le Lien familial

٣- الاجتماع الاقتصادي

M. F. SIMIAND: La méthode positive en science économique

BOUGLE: Leçons de sociologie sur l'évolution des valeurs

٤- الاجتماع الأخلاقي

FOUILLÉE: Les éléments sociologiques de la morale
DURKHEIM: L'Education Morale

LÉVY-BRUHL: La Morale et la science des moeurs

٥- الاجتماع القانوني

TDURKHEIM:

- Le Suicide
- Division du Travail social

FAUCONNET: La responsabilité

BRUGEILLES: Le droit et la Sociologie

DURKHEIM: Formes élémentaires de la vie religieuse

BOLJTROUX: Science et religion

٧- الاجتماع الثقافي

GUYAU: L'art au point de vue sociologique

LALO: L'art et la vie sociale

DELACROIX: Le langage et la Pensée

DANIEL ESSERTIER: Les Formes inférieures de l'explication

٨- الاجتماع السياسي

FREZER; Les origines magiques de la royauté

BOUGLÉ; Remarques sur le régime des castes

DAVY & MORET: Des clans aux empires

٩- علم الاجتماع العام

DURHEIM: Les régies de la méthode sociologique.

FOUILLÉE: Le Socialisme et la Lociologie reformiste

TARDE: Les lois sociales

الفهرس